

دراسات

(سياسية، ثقافية)

قامشلو - ٢٠٢٠

مركز الفرات للدراسات

الفهرس

- مراكز الأبحاث والدراسات.. دورها وأهميتها(شمال شرق سوريا نموذجاً)..... ٦
- المستجدات الدولية وأثرها في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط..... ٤٠
- إيران والشرق الأوسط الملتهب ٦٢
- التصوف ونهجه في البحث عن الحقيقة..... ٧٣
- التهجير القسري أداة للتطهير العرقي ٩٠
- مفهوم المنطقة الآمنة في شرق الفرات وفق رؤى الأطراف المعنية..... ١٠٥
- الحرب بين إيران وأمريكا؛ السيناريوهات المحتملة والعواقب ١٢٠
- لماذا مصير أكراد سورية مهمٌ لإيران؟ ١٣٥
- احتجاجات البنزين تضرم النار في شوارع إيران ١٤٠
- كيف ساعدت أفكارُ والدي الكُردَ في خلق ديمقراطيةٍ جديدة؟ ١٥١
- أسس شرعنة التعدد اللغوي في الدساتير ١٧٠
- اللغة الكردية وواقعها خلال التحولات التاريخية والاجتماعية ١٨٤

تتم المراسلات باسم هيئة التحرير على البريد الإلكتروني

alfiratn@gmail.com

ولزيارة الموقع الإلكتروني للمركز

www.firatn.com

المقدمة

مراكز الدراسات والأبحاث لها عملٌ بالغ الأهمية في رسم ملامح القرارات لأي دولةٍ كانت؛ من خلال جملة من التوصيات المقدمة من قبلها، وتضاعف مستوى الوعي لدى صانع القرار والمؤسسات والأفراد، وهي تحدد السلوك السياسي للدولة في المواقف المختلفة، فضلاً عن تحليل وتحديد السلوك السياسي للدول الأخرى، ونستطيع القول أن تقدم أي دولة يعتمد على عدد ونوعية مراكز الأبحاث الموجودة فيها، فحسب الإحصائيات في عام ٢٠١٨م، وحسب دراسة قام بها مركز الفرات للدراسات؛ وهي منشورة ضمن صفحات هذا الكتاب؛ هناك ١٨٧١ مركزاً بحثياً في الولايات المتحدة الأمريكية، و٥٠٩ في الهند، و٥٠٧ في الصين ٣٢١ في بريطانيا؛ تقوم هذه المراكز بإجراء تقييم شامل للسياسات السابقة بهدف معرفة جوانب القوى فيها لتعزيزها، وعلاج جوانب الضعف والقصور فيها، كما أنها تطرح آراء وأفكاراً جديدة وتفتتح السياسات البديلة، وتدرس الآثار البعيدة المدى جراء اتخاذ سياسات معينة، سواء كانت هذه الآثار إيجابية أو سلبية.

يعتبر مركز الفرات للدراسات من المراكز الناشئة في شمال وشرق سوريا، ورغم بدايته المتواضعة استطاع أن يقدم دراسات مهمة تمس الجوانب السياسية للمنطقة؛ سواءً أكان على مستوى سوريا عامة، وشمال شرقها خاصةً، أو على المستوى الإقليمي والدولي، وتأثير كل ذلك على منطقة شمال وشرق سوريا، بالإضافة إلى دور المركز في تقديم التوصيات اللازمة لتطوير سياسة الإدارة الذاتية.

وانطلاقاً من رؤية المركز التي تهدف إلى نشر الوعي الفكري في المجتمع، والتركيز على نشر قيم الديمقراطية والتحرر الفكري، وتعميم قيم الحوار، ارتأت إدارة المركز نشر الدراسات والأبحاث التي قام بها خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٩؛ من فترة ما بين حزيران (يونيو) ٢٠١٩م وتشرين الأول (ديسمبر) ٢٠١٩م، والتي تتكون من اثنتي عشرة دراسة، على شكل كتاب، يحتوي على دراسات وأبحاث متنوعة، ليكون بين أيدي القراء الأعضاء، آمليين أن تكون هذه الدراسات لبنة في بناء الوعي.

مركز الفرات للدراسات

مراكز الأبحاث والدراسات.. دورها وأهميتها

شمال شرق سوريا نموذجاً

م. إبراهيم حسين أحمد

مقدمة

لكل نظرية تطبيقاتها، والنتيجة التطبيقية لأي نظرية - سواءً أكانت في العلوم الانسانية أم العلوم الطبيعية يُفترض أن تكون لصالح البشرية، أو دولة معينة؛ أو جماعة معينة؛ حسب الظروف التي تحيط بالنظرية.

وبالتالي كان من الضروري ازدياد أهمية البحوث التطبيقية لهذه النظريات، والوصول إلى نتائج أو توصيات قابلة للتطبيق في الواقع العملي.

فنظريات العلوم الطبيعية كانت نتائجها هائلة من ناحية التكنولوجيا، والثورة الصناعية التي حصلت خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر؛ هي إحدى تلك النتائج، وما زالت تلك التقنيات تتطور حتى وصلت إلى الشكل الحالي في القرن الواحد والعشرين، بحيث ما كان خيالاً علمياً قبل مئة سنة، بات حقيقة ملموسة اليوم.

كذلك ما يتعلق بالنظريات في العلوم الانسانية التي تركت نتائج واقعية، أثرت في المجتمعات البشرية، من النواحي السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية.

إن كل ما ذكر أعلاه يعتبر اللبنة التي تنطلق منها مراكز الأبحاث والدراسات في مختلف دول العالم، فهي تعتمد على نظريات سابقة - أو حتى وضع نظريات - لإنتاج أفكار جديدة سواء على صعيد الاقتصاد، أو على صعيد السياسة، وقد تزايدت في السنوات

1 بعض الدراسات أصبحت أسس لنظريات في الاقتصاد والمجتمع والسياسة، وغيرها من المجالات الحيوية، وحصلت على نوع من تراكم الخبرات، بحيث استحدثت على إثر ذلك حقول هامة تطلبها مراحل تطورها، وازدياد الحاجة ملين بعض الفراغات الحيوية.

الأخيرة أهمية مراكز البحوث والدراسات حتى بات يطلقون عليها مجازاً السلطة الخامسة باعتبارها تصنف ضمن منظمات المجتمع المدني، لحيوية الدور الذي تقوم به.

باتت مراكز الدراسات مثل بيوت خبرة توجه السياسات - وحتى صناعتها - والاستراتيجيات؛ وتقدم الخبرات والاستشارات والمعلومات، حتى أصبحت تقود الجزء المهم من السياسة والإدارة في الدول المتقدمة؛ لتساعدها في تحقيق مصالحها وأهدافها الوطنية.

وعندما نقول أن هذه المراكز تساهم في صنع القرارات، فهذا يعني تراجع شخصية السلطة، وترشيد القرار السياسي، وتوسيع قاعدة صنع السياسة العامة، ولا يتعلق الأمر بالسياسة فقط كما ذكرنا، لأن هذه المراكز تتغلغل في جميع مجالات العلم.

في شمال شرق سوريا؛ هناك حاجة إلى التعريف بدور هذه المراكز بشكلٍ أعمق، فمراكز الدراسات لا يُختصر عملها بالسياسة فقط، بل هناك مراكز دراسات تهتم بالعلوم والتكنولوجيا، والصناعة بشكل عام، بالإضافة إلى مراكز البحوث الخاصة بالزراعة أو الاقتصاد أو التاريخ أو التربية؛ ومراكز البحوث الاجتماعية.

إذن هناك تخصصات كثيرة قد تعمل بها مراكز الدراسات، فهناك من يعمل في مجال الطاقة مثلاً، وهناك من يعمل على تطوير المعدات العسكرية وغيرها، بالإضافة إلى صنع السياسات، والذي هو محور أغلب الدراسات التي تناولت أدوار مراكز الدراسات عند بحثك في الشبكة العنكبوتية أو غيرها.

يُذكر هنا أن أحد المهندسين تقدّم مع بعض رفاقه إلى أحد مؤسسات الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، بطلب لإنشاء مركز للدراسات العلمية (مركز لأبحاث العلوم والتكنولوجيا)، بهدف وضع خطط ودراسات لمشاريع صناعية في المنطقة، فكان جواب المؤسسة أن المنطقة لا تحتاج إلى هكذا مركز، لأن هناك مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية، فكلية مركز دراسات كانت تختصر كل الاختصاصات في مفهوم هذه المؤسسة.

تمهيد

يعتبر البحث العلمي، الطريق الوحيد للمعرفة حول العالم، وإيجاد الحلول لمختلف المعضلات التي تتعرض لها المجتمعات، سواءً أكانت علمية أم اجتماعية، ولا شك أن أحد معايير تحضّر الأمم يُقاس بمدى اهتمامها بالبحث العلمي.

لذا فمن الأهمية بمكان إيلاء الاهتمام بالمؤسسات والمراكز التي تركز على تطوير البحوث العلمية ونتاج الأفكار، ومن هذا المنطلق ستقوم هذه الدراسة بإظهار مدى أهمية مراكز الدراسات والأبحاث في تطوير السياسات، وكيف أن تطور أي دولة يعتمد بشكل جدّي على عدد مراكز الدراسات كماً ونوعاً، والتي باتت تشكل أحد المؤشرات القوية على تقدمها، بالإضافة إلى أهمية إيلاء الاهتمام اللازم لمراكز الأبحاث في منطقة شمال شرق سوريا، في سبيل تطوير المنطقة على جميع المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ستعرض الدراسة مفهوم القرار السياسي، ونماذج صناعة القرار، وكيف أن النموذج العلمي الذي تتبّعه مراكز الدراسات هو الأهم في صنع السياسات واتخاذ القرارات.

تعتمد الدراسة على أحدث الإحصائيات العالمية لمراكز الدراسات، لعمل مقارنة بين تلك المراكز على مستوى العالم، ثم الشرق الأوسط، ثم إقليم كردستان العراق وصولاً إلى منطقة شمال شرق سوريا بالتحديد.

تعريف مراكز الدراسات

عند قراءتك لأي دراسة تتعلق بمراكز الدراسات ستجد أنه لا أحد قام بتحديد تعريف دقيق لمراكز الدراسات، لأنه في الواقع لا يوجد تعريف محدد لها، لكن إجمالاً يمكننا

٢ البحث العلمي أو البحث أو التجربة التنبؤية هو أسلوب منظم في جمع المعلومات الموثوقة وتدوين الملاحظات والتحليل الموضوعي لتلك المعلومات باتباع أساليب ومناهج علمية محددة بقصد التأكد من صحتها أو تعديلها أو إضافة الجديد لها، ومن ثم التوصل إلى بعض القوانين والنظريات والتنبؤ بحدوث مثل هذه الظواهر والتحكم في أسبابها. أيضاً هي وسيلة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل مشكلة محددة، أو اكتشاف حقائق جديدة عن طريق المعلومات الدقيقة.

القول أن كل مراكز الدراسات تقع تحت خزانة الأفكار أو التفكير أو الفكر، وهي ترجمة ما جاء في اللغة الانكليزية بـ **التينك تانكس** ^٣ (Think tanks).

والتينك تانكس (خزانات التفكير) هي عبارة عن منظمة أو مؤسسة أو معهد أو جماعة أو مركز مخصص للقيام بالأبحاث والدراسات في مجالات معينة أو حول العديد من القضايا المتنوعة سواء بهدف نشر الثقافة والمعرفة العامة أو خدمة أحد الأطراف الرسمية (حكومية) أو غير الرسمية (المجتمع بصورة عامة)، وتقديم المقترحات والحلول لمشاكل معينة، بحيث أصبحت تلك المراكز واحداً من المرتكزات الأساسية لإنتاج المعرفة والتفكير العام في الدولة من خلال النشاطات العلمية التي تقوم بها من الأبحاث والمؤتمرات، والإصدارات الدورية والكتب والمنشورات التي تنشرها إلى درجة أصبحت مهمة مراكز التفكير ليست فقط تقديم دراسات أكاديمية تحليلية نقدية لكنه يتناول مشكلة معينة بصورة مباشرة ويقدم للمختصين وصانعي القرار في الدولة أو في القطاع الخاص بدائل يمكن أن يختار أفضلها أو قد يقدم بديلاً واحداً لا بد من الاعتماد عليه من قبل الجهة المعنية.

كانت خزانات التفكير في الماضي تقدم النصح للجهات الحكومية، وكانت تستهدف استراتيجية محددة وهي السعي إلى المشاركة في صنع القرار السياسي العام، وبالتالي ترتبط بالجهات الحكومية، مما يعني عدم استقلاليتها، لكن مراكز الأبحاث الحالية لا تعرّف نفسها في الوثائق الرسمية على أنها خزانات تفكير، وإنما تعلن عن نفسها كمنظمة غير حكومية (Non-governmental organization NGO) أو منظمة غير ربحية (Non-Profit organization NPO). والمصطلح الأخير يعد إحدى التعريفات التنظيمية المعترف بها في القانون الأمريكي.

لذا هناك من يقول أن مراكز الفكر Think Tanks تشبه مراكز البحوث والدراسات شكلاً، لكنها تختلف عنها غايةً ومضموناً، إذ أن مراكز البحوث والدراسات تهدف إلى

^٣ مصطلح الـ Think tanks هو مصطلح أمريكي، ففي الأدبيات الأمريكية هناك ميل إلى استخدام مصطلح: خزانات الأفكار، علب الأفكار، علب الأدمغة. أما أوروبا وخاصة فرنسا يستعمل مصطلح مخابر الأفكار، فضاءات الأفكار، مركز الخبراء، هذا في الأدبيات الأوروبية خاصة في فرنسا.

^٤ المؤتمر: عبارة عن تجمع على مستوى عالي من التمثيل السياسي أو العلمي، ويكون على هامشه عدد من الندوات وورش العمل.

تقديم تحليل أكاديمي وموضوعي صرف، أما مراكز الفكر فتستهدف استراتيجية محددة، وهي السعي إلى المشاركة في صنع القرار السياسي العام، والهدف من كل ذلك هو تفادي السمعة الشبه سلبية لخزانات التفكير المرتبطة بالجهات الحكومية.

ويرجع أول استخدام مدون لعبارة Think Tanks إلى الخمسينيات والسبعينيات إذ تم استخدام هذه العبارة بشكل عام للإشارة إلى مؤسسة راند^٥ (Rand Corporation) للأبحاث؛ وإلى المجموعات الأخرى التي ساعدت القوات المسلحة الأمريكية عسكرياً.

وقد قامت مؤسسة راند بتعريف مراكز الأبحاث بالتعريف التالي: "تلك الجماعات أو المعاهد المنظمة التي يتحدد هدفها بإجراء أبحاث مركزة ومكثفة، وتشتغل على تقديم الحلول والمقترحات للمشاكل المدروسة بصورة عامة وخصوصاً في المجالات التكنولوجية والاجتماعية والسياسية والاستراتيجية، أو ما يتعلق بالتمسح".

ومن أحد التعاريف الدقيقة هي التي قالها الأستاذ في العلاقات الدولية بجامعة جورجيا في الولايات المتحدة الأمريكية؛ هوارد. ج. وياردا؛ حيث قال: "إن مراكز الفكر ليست جامعات أو كليات وليس لديها طلبة؛ ولكن يمكن أن يكون لها طلبة متدربون^٦ وهي لا تقدم برامج دراسية لكنها تنظم المنتديات وورشات التدريب، كما أن ما يميزها أنها تبتعد عن تقديم المعرفة السطحية البسيطة في كل المجالات، بل هي تركز بشكل معمق على قضايا أساسية في السياسات العامة، هي ليس مراكز علمية مانحة فهي لا تعطي تمويلاً للبحث العملي، بل إنها تبحث عن تمويل من مؤسسات مانحة ومن الدول وغيرها من مصادر التمويل، هي مؤسسات منتجة (للبحوث العلمية) ولكنها غير تجارية ربحية قد تشابه جامعات المصالح مع أن هدفها هو البحث وليس تحقيق النفوذ إلا أنها قد تمارس النفوذ لدعم الأبحاث التي تقدمها".

٥ مؤسسة راند (Rand Corporation) متخصصة بالتعامل مع القضايا ذات الطبيعة العسكرية والمخابراتية والاستراتيجية غالباً ما تستعين بها المؤسسة العسكرية الأمريكية لمساعدة الجيش في كيفية مواجهة التحدي الذي تمثله قضايا الإرهاب والأمن القومي، وهي في الوقت ذاته مؤسسة مستقلة غير حكومية تأسست سنة ١٩٤٨ بتمويل خاص كمؤسسة لا تهدف إلى الربح.

٦ تساهم مراكز الأبحاث في تدريب جيل جديد من القيادات الفكرية والسياسية ليكون جاهزاً لتسلم الإدارات السياسية العامة بالدولة، وهذا ما يحدث فعلاً في الولايات المتحدة الأمريكية كما سترى لاحقاً. فمن أحد مهام مراكز الدراسات فتح دورات تدريبية للجيل الصاعد من القيادات الفكرية والسياسية ليكون جاهزاً لتسلم الإدارات السياسية العامة للدولة.

التطور التاريخي لمراكز الدراسات

تعتبر أوربا هي الأولى في إنشاء مراكز الأبحاث، ثم انتقلت فكرة هذه المراكز إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ثم الاتحاد السوفياتي (سابقاً).

وإذا أردنا معرفة بدايات نشوء ما يسمى بمراكز الفكر؛ فإن البدايات الأولى لظهورها يعود إلى القرن الثامن عشر في أوروبا، حيث كان يوجد ما يسمى بالكراسي العلمية؛ خاصة في إيطاليا، والتي كانت تُعطي لأهم الشخصيات العلمية؛ وتجتمع في الكنائس والقصور للتداول والتشاور؛ وكان يأخذ برأيها من الملوك والأمراء، وكان أولها نشأة "كراسي الدراسات الشرقية" في بولونيا وفي باريس.

وتعدُّ بريطانيا سبّاقة إلى إحداث الشكل الأولي لمراكز البحث سنة ١٨٣١ بإنشاء المعهد الملكي للدراسات الدفاعية؛ كما أنشأ في بريطانيا كذلك وقفية ديمورنت في جامعة أكسفورد لتشجيع الدراسات الدينية؛ وكانت هذه الأشكال الأولى لمراكز البحث.

وخلال بدايات القرن العشرين والحرب العالمية الأولى؛ تطور نوعاً ما شكل هذه المراكز، إذ برز الاهتمام بها في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إنشاء معهد كارنيغي (Carnegie Endowment)^٧ للسلام عام ١٩١٠، ليكون أول مركز أبحاث، بشكله الحديث، ثم تلا ذلك معهد بروكينغز (Brookings Institution)^٨ عام ١٩١٦، ومعهد هوفر عام ١٩١٨، ومجلس العلاقات الخارجية ١٩٢١، وكذلك المكتب الوطني لأبحاث الاقتصاد ١٩٢٠، كما أسس في فرنسا المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، وفي ألمانيا الأكاديمية الألمانية للسلام ١٩٣١.

ولكن ما كان يلاحظ عن هذه المؤسسات هو عدم فعاليتها واقتصارها على الانتاج العلمي؛ والبحوث الأكاديمية النظرية، فكان الدور الذي تلعبه محدوداً للغاية فيما يخص التأثير على صناعة القرار.

٧ مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (بالإنجليزية: Carnegie Endowment for International Peace) مؤسسة خاصة غير ربحية مكرسة لتعزيز التعاون بين الدول وترويج التزام الولايات المتحدة الفاعل على الساحة الدولية. أسسها أندرو كارنيغي عام ١٩١٠ كمؤسسة غير حزبية.

٨ معهد بروكينغز (Brookings Institution) هو مؤسسة غير ربحية تأسست عام ١٩١٦؛ تعنى بالسياسات العامة وتتخذ من واشنطن العاصمة مقراً لها.

وتُعد مرحلة الحرب العالمية الثانية مرحلة حاسمة في تاريخ نشأة مراكز الفكر، وتُعد الانطلاقة الحقيقية لها بشكلها الفعال كما نعرفه اليوم، وذلك يعود لظروف الحرب القاسية خاصة على الدول الأوروبية التي كانت منهكة من الحرب إلى جانب توقف نشاطها الاقتصادي؛ وقلة الموارد في مواجهة التحديات الصعبة، وأمام هذه الظروف كانت الفكرة في الاعتماد على مجموعة كبيرة من الخبراء في مخلف المجالات لمشاركة العسكريين في اتخاذ القرارات الحربية وذلك باستغلال أقل الموارد لتحقيق أهم الأرباح.

وفي بريطانيا تم الاستعانة بعلماء رياضيات وفيزياء واحصاء وعلماء الطبيعيات وغيرهم؛ وأنشأ ما يسمى بفرق بحوث العمليات، والتي كانت تجتمع في لقاءات مكثفة إلى جانب القيادات العسكرية حيث تم ابتكار العديد من النظريات في صناعة القرار والتي طورت فيما بعد وتعد اليوم النظريات الأهم في دراسة عملية صناعة القرار وهي النظريات الكمية: (نظرية الالعاب، شجرة القرار، البرمجة الخطية ..إلخ) وقد اكتسبت هذه الفرق الخبرة العالية في مجال اتخاذ القرار ووضع الاستراتيجيات العسكرية وفق حسابات دقيقة مكنت الحلفاء من تحقيق انتصارات تاريخية.

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية ونتيجة للدمار والضعف الذي كانت تعاني منه الدول الأوروبية، تم الاستغناء عن فرق بحوث العمليات؛ ظناً منها أنها لم تعد في حاجة إليها؛ والأفضل أن يتم توجيه التمويل إلى تعمیر ما دمر بعد الحرب؛ بدلاً من الإبقاء على هؤلاء الخبراء، وتحمل عبء أجورهم.

لكن صناعات القرار في الولايات المتحدة الأمريكية تفتنوا إلى الهيمنة البالغة لهذه الفرق والخبرة الكبيرة التي اكتسبتها في الميدان، فأعيد توظيف هذه الخبرات في الولايات المتحدة بدايةً في المجال العسكري ثم في باقي المجالات التي تُعنى بها السياسات العامة من اقتصاد وشؤون تعليمية وصحية، ومع تطور العلوم الاجتماعية في النصف الثاني من القرن العشرين؛ شهدت تلك الفترة انتشاراً كبيراً لمراكز الفكر بشكلها الحديث؛ برز دورها من خلال الممارسة الفعّالة لدورها في تطوير الولايات المتحدة وإعادة اعمار الدول الأوروبية بعد الحرب ليزداد عددها بعد ذلك، وتنتشر عبر كل دول العالم واليوم هي مؤسسات ذات نفوذ كبير وصلة كبيرة بصناعات القرار.

بعد الحرب العالمية الثانية وبزوغ الولايات المتحدة كقوة منتصرة، أصبحت الحاجة ملحة أكثر بالنسبة لصانع القرارات للحصول على خبرات مراكز الفكر من أجل التأسيس لسياسات جديدة للأمن القومي والسياسات الأمنية، في مايو ١٩٤٨ أُنشئت مؤسسة راند (Rand Corporation) إلى الوجود، ولم تكن راند مثل سابقتها من مراكز الفكر؛ ذلك أن نشأتها دشنت لجيل جديد من مراكز الفكر، فهي معهد لأبحاث السياسات؛ يمول من قبل الحكومة الفيدرالية والهيئات الحكومية الأخرى، لأن أهدافها البحثية تسعى لمخاطبة اهتمامات صانعي القرار، وكانت نشأة راند قد أوحى بإقامة عدد آخر من مراكز الفكر على شاكلتها مثل معهد هدسون الذي أسس عام ١٩٦١.

وتجد الإشارة إلى أن تطور الاهتمام بمراكز الفكر في الولايات المتحدة قد رافقه اهتمام هذه الدول بالهيمنة والسيطرة، حيث أدركوا أنه لا توجد وسيلة تعوض قدرة العلم على كشف خبايا الأمور واكسابها القوة التي ترغب بها الهيمنة على العالم اقتصادياً وسياسياً وثقافياً في كل الميادين، وهذا ما جعلها ترحب بالحرب الباردة؛ وتنتقل بعدها إلى السيطرة الأكبر على العالم.

مدى تبعية مراكز الدراسات واستقلاليتها

من المفترض أن تكون مراكز الدراسات مستقلة من ناحية العمل البحثي، لأن تكوينها وأفكارها واستراتيجيتها تفرض على الدول أن تكون مستقلة، لأن البحث عن المعرفة إن لم يكن مستقلاً لن يكون هناك وصول نتائج علمية وحقائق موضوعية، لذا مفهوم التبعية لمراكز الدراسات فيه بعض المغالطة، لأن هذه المراكز حتى لو كانت تابعة للحكومات يجب أن تكون مستقلة من ناحية العمل البحثي كما ذكرنا، فمراكز الدراسات من الطبيعي أن تعمل من أجل أبناء المنطقة أو الدولة أو أي كيان اجتماعي كان، فحماية المناطق التي تقام فيها المراكز هي مهمة الجميع، وليس فقط وزارة الدفاع وهيئات الحماية وغيرهم فيما لو كان الحديث عن الأمن.

مراكز الدراسات قد تنحاز لتوجه معين، لكن هذا التوجه يجب أن يكون لصالح المنطقة أو الدولة، وإن لم يكن كذلك، فهذا يعني أن أصحاب القرار أنفسهم تابعين لأجندات معينة، وبالتالي لن يكون لإنتاجات مراكز الدراسات أي معنى.

فلم نجد يوماً أن مراكز الدراسات في أمريكا عملت من أجل روسيا مثلاً، ولا مراكز الدراسات في ألمانيا عملت من أجل بريطانياً مثلاً أو اليابان.

الاستخبارات التركية قامت أكثر من مرة باختراق المواقع الإلكترونية الكردية، وتعطيل هذه المواقع، هذه أيضاً نوع من الحرب، لكن هذه الاستخبارات تعمل من أجل تركيا، فهل يمكن أن نقول عن هذه الاستخبارات إنها تابعة للنظام الحاكم؟ حتماً لا، لأنها تعمل لصالح الدولة التركية، فلن تختفي هذه الاستخبارات بمجرد إزاحة النظام الحاكم عن السلطة!

وباختصار يمكن القول إن مراكز الدراسات عندما تكون تابعة لجهة معينة، فسيظهر ذلك في انتاجاتها الفكرية، وبالتالي ستفقد مصداقيتها كباحثة عن المعرفة.

عالمياً هناك عدة تصنيفات لمراكز الفكر؛ وذلك لتعددّها وتنوعها؛ وبالتالي فقد اختلفت المعايير التي تصنف على أساسها فنجد منها:

١- **التصنيف حسب الانتماء:** ويحدد طبيعة المرجعية التي ينتمي إليها المركز وهي كالتالي:

• **مراكز البحث الحكومية:** وتخضع في انتمائها وتمويلها للقطاع الحكومي الذي يحدد إدارة المركز والمجالات البحثية الخاصة به، وبالتالي فهو مرتبط بالدولة؛ وما يميز هذا النوع هو سهولة التمويل وقربه من صنّاع القرار، لكن بالمقابل فهو لا يتمتع بالاستقلالية الكافية بتأثير البيروقراطية الحكومية؛ ولا يكون حراً في ابداع الأفكار الجديدة.

• **المراكز البحثية الغير الحكومية:** وهي مراكز لا ترتبط بالدولة وهي تنتمي إما للقطاع الخاص أو المجتمع المدني؛ وهي في كل الحالات غير ربحية وتنقسم إلى:

المراكز المنتمية للمجتمع المدني: تتميز بالاستقلالية؛ وتحصل على التمويل عن طريق التعاقد مع مختلف الهيئات الداعمة للبحث العلمي أو الوقف أو الهبات؛ ومن اشتراكات الأعضاء؛ وغالباً تتجه اهتماماتها إلى قضايا مختلف فئات المجتمع.

المراكز البحثية التابعة للقطاع الخاص: وهذا النوع من المراكز تنشؤها الشركات الخاصة لإنجاز البحوث التي هي بحاجة إليها؛ وذلك لمساعدتها في وضع استراتيجياتها

المستقبلية في ظل المنافسة الاقتصادية الشديدة؛ وذلك بهدف تحقيق النجاح والأرباح؛ وترتبط هذه المراكز في تمويلها بالمؤسسات المنشئة لها.

٢ - التصنيف وفق الاتجاه السياسي والإيديولوجي:

قد تدعم مراكز الأبحاث اتجاهاً إيديولوجياً معيناً؛ وبالتالي فإنها تتجه لنشر هذه الأفكار ودعمها؛ من خلال الأبحاث التي تقدمها؛ وتصدرها، ومن أنواعها:

- مراكز الأبحاث ذات التوجه الليبرالي.
- مراكز الأبحاث ذات التوجه الاشتراكي.
- مراكز الأبحاث ذات التوجه المحافظ أو الديني.
- مراكز الأبحاث ذات التوجه الوطني.

٣ - التصنيف وفق معيار الاستقلالية:

نجد من خلال هذه التصنيف الأنواع التالية:

- المراكز البحثية المستقلة، وتتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلال.
- المراكز البحثية الشبه مستقلة؛ هي المستقلة عن الحكومة لكنها ترتبط بجماعات المصالح.

المراكز البحثية التابعة للجامعات

المراكز البحثية المرتبطة بالأحزاب السياسية سواءً بشكل رسمي أو غير رسمي.

ويمكن أن تكون جهات ارتباط هذه المراكز مختلطة بالقطاع الحكومي والخاص وذلك لتنظيم مزايا الملكية الحكومية والفردية، وتقليل آثار الطبقات التي تعترض عمل المراكز عند ارتباطها بالجهات الحكومية أو الفردية.

وظائف مراكز الدراسات

تلعب مراكز الدراسات دوراً مهماً في توجيه السياسات كما ذكرنا آنفاً، ولا بد من الحديث بشكل تفصيلي عن أدوار مراكز الدراسات، لأن ذلك قد يكون خافياً على الكثيرين حين تناولهم وهكذا مواضيع، فمن أهم أدوار مراكز الدراسات والتي تؤثر على صناعات القرار السياسي هي:

- التأثير في تفكير الحكومات من خلال تقديم الأفكار الجديدة؛ والرؤى الإبداعية؛ وترشيد السياسات العامة، لذا نجد أن خطة مارشال^٩ لدعم أوروبا وإعادة بنائها بعد الحرب العالمية الثانية جاءت من معهد بروكينغز.
- الدخول كطرف توفيقى بين الأطراف الحكومية المتنازعة؛ والمختلفة لتقريب وجهات النظر المتباينة حول إعداد سياسة معينة، وفي شمال شرق سوريا مثلاً، يمكن الدخول كطرف توفيقى بين المجلس الوطني الكردي والإدارة الذاتية.
- القيام بالدور الاستشاري للحكومات في القضايا التي تتطلب معرفة متخصصة وسرعة في الانجاز والقرار.
- توفير قاعدة بيانات بحثية لصناع القرار والمسؤولين عند الحاجة.
- ممارسة دبلوماسية المسار الثاني أو الموازي (تلعب وزارة الخارجية دبلوماسية المسار الأول) من خلال إرسال بعض خبراء المراكز البحثية من قبل مؤسسات حكومية معينة للتفاوض بشأن قضايا محددة، كما حصل قبل اتفاقية أوسلو، عندما قام تيد لارسون رئيس معهد أبحاث السلام في أوسلو بترتيب عملية التفاوض بين الفلسطينيين والإسرائيليين؛ وكما حصل – أيضاً – من خلال الدور الذي لعبه جيمي كارتر في قضايا عالمية مختلفة؛ كقضية جنوب السودان.
- مرافقة خبراء مركز الأبحاث والدراسات للوفود الرسمية كخبراء في القضايا التي تكون محل نقاش وتفاوض.
- توفير المواهب من خلال سياسة الباب الدوار (تبادل للمراكز والأدوار) بين المراكز البحثية والمناصب العليا في الدولة، ففي كثير من الأحيان يتم اختيار وتكليف بعض خبراء المراكز للعمل في المناصب العليا، والعكس أيضاً صحيح، إذ أن كثيراً من المسؤولين عندما يتركون مناصبهم يذهبون للعمل في هذه المراكز كخبراء أو باحثين أو مستشارين في الإدارة العليا أو مجالس الأمناء، فعلى سبيل المثال، أن كل رئيس جمهورية في الولايات المتحدة؛ يقوم بتعيين حوالي ٤٠٠٠ مسؤول حكومي في مناصب سياسية وإدارية وقضائية هامة، من بينهم ٦٠٠ شخص كوزراء ومستشارين

٩ مشروع مارشال هو المشروع الاقتصادي لإعادة تعمير أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ الذي وضعه الجنرال جورج مارشال رئيس هيئة أركان الجيش الأمريكي أثناء الحرب العالمية الثانية؛ ووزير الخارجية الأمريكي منذ يناير ١٩٤٧.

ونواب الوزراء ومساعدى الوزراء وموظفى البيت الأبيض، وحوالى ١٠٠٠ شخص كسفراء وقضاة، وحوالى ٢٢٠٠ كمستشارين وأعضاء فى اللجان المختلفة، وعادة ما يتم اختيار هؤلاء حصراً من مراكز الأبحاث، منهم مثلاً: هنرى كيسنجر، مارتن اندك، وارن كريستوفر، الكسندر هيغ، ريتشارد بيرل، بول وولفيتز، مادلين أولبرايت (وزيرة الخارجية السابقة فى عهد كلينتون، تعمل الآن فى المعهد الديمقراطى الوطنى الأمريكى NDI)، كولن باول، صامويل هنتنغتون، دونالد رامسفيلد، ديك تشينى، ريتشارد أرميتاج، زلماي خليل زاد، جون بولتون، فرنسيس فوكاياما، كونداليزا رايس، بل أن ٦٠% من مساعدى وزراء الخارجية فى الولايات المتحدة جاؤوا من مراكز الأبحاث.

- لعب دور القناة الإعلامية للمسؤولين الكبار، عندما يعتمدون على بعض مراكز الأبحاث المقربة فى إرسال رسائل استباقية أو تعابير فورية أو إشارات دبلوماسية غير مباشرة إلى بعض الأطراف حول قضايا أو أزمات معينة.
- تمثل المراكز البحثية قناة اتصال مباشرة أو غير رسمية بين كبار صناع القرار فى الدولة، وبعض الأطراف الخارجية لمعرفة مواقفها وأطروحاتها وآرائها السياسية وطبيعة أدوارها واهتماماتها، والاتجاهات الدولية السائدة من خلال المشاركة فى أنشطة علمية مشتركة أو دعوة هذه الأطراف إلى الندوات والمؤتمرات التى تعقدتها المراكز البحثية.
- تمثل مراكز الأبحاث مجسّات للاستشعار المبكر (قرون استشعار) واستقراء المستقبل من خلال دورها فى الاستشراف المستقبلى استناداً إلى قواعد علم المستقبليات لمساعدة صناع القرار على التخطيط الاستراتيجى للمستقبل.
- ترشيد أو عقلنة القرار السياسى للمسؤولين وصناع القرار، لتقليل احتمالية الخطأ أو الفشل فى صنع ورسم السياسة العامة.
- تشكيل الرأى العام من خلال دورها المعرفى، وقدرتها على التكتل والضغط لمصلحة فئة معينة أو تحقيق سياسة معينة.
- إن مراكز الأبحاث تشكل الصلة بين عالم البحث والدراسة وعالم السياسة، فهى التى تمد الجسور بين المعرفة والسلطة.
- تقديم التفسيرات والتوجيهات لوسائل الإعلام حول السياسات العامة، وتقديم توضيحات للجمهور تتعلق بتلك السياسات حتى يتسنى له فهمها.

- البحث عن أولويات التنمية في المجتمع، ولت انتباه صانع القرار إليها، وإعطاء تصوّر لسبل حلها.

إن هذه الأدوار التي تلعبها مراكز الأبحاث والدراسات، جعلت الحاجة إليها كالماء والهواء بالنسبة لصناع القرار السياسي، لرسم السياسة العامة للدولة، والتخطيط الاستراتيجي الناجح، بعيداً عن السطحية في التفكير أو الارتجال والاستعجال في القرارات، بل لا يمكن بناء دولة متقدمة ما لم تكن مراكز الأبحاث والدراسات فيها متقدمة وفاعلة في عملها.

تمارس مراكز الدراسات - على المستوى المحلي - دورها في التأثير على صناع القرار، أو صياغة السياسات العامة من خلال عدة أشكال أو وسائل بعضها مباشر وبعضها غير مباشر، بعضها يكون له تأثيره على المدى البعيد، وبعضها يكون تأثيره على المدى القصير، مثل:

١- **الأنشطة العلمية التفاعلية:** (عقد المؤتمرات، الندوات ورش العمل^١ حول قضايا تقع ضمن القرار السياسي سواء في الحاضر أو المستقبل).

٢- **الحلقات البحثية أو اللقاءات المغلقة:** وعادة تكون هذه الحلقات بين كبار المسؤولين أو صناع القرار مع فريق من الخبراء المكلفين بإعداد دراسات معينة تتعلق بقضايا بعينها أو إعداد سياسات عامة.

٣- **وسائل الإعلام:** من خلال اللقاءات التي تجريها وسائل الإعلام مع خبراء وعاملين في مراكز الدراسات والبحوث للاطلاع على آرائهم وتحليلهم العلمي للقضايا السياسية المختلفة.

٤- **المشاركة في النشاط العام** (مشاركة الخبراء في الأنشطة العامة عن طريق إلقاء محاضرات أو ندوات جامعية أو في الساحات الثقافية).

١٠ ورشة العمل عبارة عن اجتماع عدد من المشاركين لا يزيد عن ١٠ أشخاص: على طاولة دائرية لمناقشة موضوع معين: للخروج بتوصيات وحلول للمشكلة المطروحة اعتماداً على الخبرات السابقة.

٥- النشر العلمي والمؤلفات العلمية والدوريات المتخصصة.

ولكي نفهم كيفية تأثير مراكز الدراسات على القرار السياسي يجب أن نعرف أولاً ما هو القرار السياسي وما هي نماذج القرار السياسي.

القرار السياسي ونماذج صناعة القرار

القرار السياسي هو ذلك القرار الذي تتوفر فيه واحدة من مجموعة عناصر مختلفة أهمها أن يكون صادراً عن شخص ذي صفة سياسية أو من خلال أحد أجهزة السلطة أو الإدارة السياسية.

وهناك من يقول أن القرار السياسي في أبسط صورة لتعريفه هو محصلة التفاعل ما بين عاملين على الأقل في عقل صانع هذا القرار، العامل الأول: هو القناعات الشخصية لصانع القرار، أي رؤيته الذاتية للواقع ومقدار فهمه للمعطيات المتوفرة، أما العامل الثاني: فهو المعلومات التي يحصل عليها صانع القرار سواء أكان من مصادر علنية أم سرية.

لكن سنتعرف الآن على نماذج صناعة القرار السياسي، وبالتالي أفضل النماذج التي يجب أن يتقيد بها صانع القرار أيّاً كان، سواء أكان شخصاً أم مؤسسة، كي يكون القرار سليماً، وبعيداً عن الفردانية أو الذاتية.

في هذا الصدد، يوجد أربعة نماذج لصناعة القرار، هي:

١- **النموذج الفردي:** الذي يصدر فيه القرار عن قيادة فردية، ويمثلها النظم الدكتاتورية.

٢- **النموذج الحزبي العقائدي:** الذي تتجاهل فيه القيادة السياسية وأصحاب القرار السياسي المتغيرات المحلية والعالمية في مقابل التمسك بقوالب ثابتة في إصدار القرارات.

٣- **النموذج البيروقراطي:** ويعتمد فيه صانع القرار على مؤسسات بيروقراطية، وتحليلات وتفسيرات مشوهة، وبالتالي بدائل خاطئة وذلك بسبب رغبة قادة هذه المؤسسات البيروقراطية في إرضاء الرؤية الذاتية لصانع القرار -والمعروفة لديهم سلفاً- بقصد التقرب منه وانتزاع أكبر قدر من اختصاص الآخرين.

٤- النموذج العلمي: ويتبع فيه صانع القرار خطوات المنهج العلمي في بناء القرارات والبدائل من خلال كوادر علمية ومخصصة في كافة المجالات والتخصصات التي تخص شأن القرار السياسي في الدولة.

وهذا النمط الأخير هو الذي تؤدي فيه مراكز البحوث والدراسات أدوارها البارزة وتظهر فيها نتائجها الملموسة؛ حيث تنحسر الفردية في اتخاذ القرارات ويحل محلها التفكير العلمي الجماعي الذي يتوافر في مراكز والبحوث والدراسات.

المتغيرات التي تؤثر على بناء القرار

تمر عملية صنع القرار في أي دولة بثلاث مراحل رئيسية، هذه المراحل هي: مرحلة ما قبل القرار؛ وهي المرحلة الفكرية التي تمثل الإعداد الفكري والعلمي والمعرفي للقرار، ومرحلة ما بعد اتخاذ القرار؛ وهي المرحلة التنظيمية التي يتم فيها إعلان القرار، ومرحلة ما بعد القرار أو المرحلة السياسية.

وتقوم مراكز البحوث والدراسات فيما يتعلق بالمرحلة الفكرية (إعداد وتهيئة الدراسات والمعارف والمعلومات التي تقدم لصانع القرار) بعدد من الواجبات المعرفية والثقافية ذات الطبيعة السياسية، التي تمثل إدراك أهم المتغيرات التي تؤثر على بناء القرار وصناعته، وهذه المتغيرات هي:

١- البيئة الخارجية: بكل أبعادها وحقائقها وضغوطها ومؤثراتها، وجوانب التداخل والتفاعل فيها.

٢- البيئة الداخلية للقرار، وتتكون من المتغيرات والأوضاع الاجتماعية السائدة، وكذلك الأوضاع الاقتصادية والسياسية الداخلية للدولة، وجماعات الضغط، والأحزاب، والإمكانات الذاتية للدولة، وحالة المجتمع ودرجة تماسكه.. الخ.

٣- الضغوط التي تمارس بشأن اتخاذ القرار في موضوع ما، إذ بدون هذه الضغوط تنتفي الحاجة إلى اتخاذ القرار أصلاً.

٤- الهيكل التنظيمي للسياسة الخارجية للدولة التي تقوم باتخاذ القرار لا سيما فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية والشأن الدولي.

٥- القيم والمعتقدات التي تهيمن على منهجية تفكير واضع القرار واتجاهات نظام القيم لديه.

٦- كفاءة نظام المعلومات أو دقته، ومدى توافر الموضوعية والمهنية والسرعة في الحصول على المعلومات وتوفيرها لصانع القرار.

تفعيل مراكز البحوث والدراسات

هناك خطوات عدة يجب اعتمادها إذا ما أريد لمراكز البحوث والدراسات مواكبة حركة البحث والتطور العلمي في العالم وهي كالتالي:

١- النضوج السياسي

تعتمد مسيرة مراكز البحوث والدراسات على حالة النضوج السياسي للدولة والأنظمة السياسية، إذ كلما اتسم النظام السياسي بهذه الصفة كلما توفرت دفعة قوية لبناء وعمل المراكز البحثية، إذ أن توفر البيئة المناسبة لإقامة هذه المراكز تقتضي الإيمان بأولوية النضج الفكري وعلى حساب الاتجاه السياسي وعلى خلاف ما يطرح محاوره في البيئات المتخلفة من تغليب للوجهات السياسية على المسارات الفكرية والعلمية.

٢- حرية العمل البحثي

إن توفر الجو للعمل الديمقراطي والتي تحيط بالمراكز البحثية سيوفر الحرية الكافية في تناول ما تراه مناسباً من حقول المعرفة أو في القدرة على الوصول الى المعلومات التي يقتضيها عمل هذه المراكز.

أما في ظل غياب حرية العمل، فإن هذه المراكز تظل مقيدة الحركة والإمكانيات وتظل نتائجها هامشية وغير مجددة علمياً.

٣- توفر البيانات

إن العمود الفقري في عمل مراكز البحوث والدراسات يتجسد في توفر قاعدة البيانات المتكاملة التي تقتضيها البحوث في الحقل المعرفي المطلوب، وبخلافه ستكون النتائج مشوهة وبعيدة عن جوهر الموضوع المراد البحث عنه؛ وغير قادرة على معالجة نقاط الضعف في المجتمع والتي تشكل صلب عملها ومبرر وجودها.

٤ - القناعة بدور مراكز الأبحاث والدراسات

قناعة المجتمع وصانعي القرار بنتائج هذه المراكز يعد عاملاً أساسياً في استمرار عملها، ومنحها الثقة اللازمة لتطوير آليات عملها.

٥ - استقلالية المراكز

بحيث توفر أوسع مساحة للتفكير العقلي والعلمي والمنطقي، وهذا يعني استقلالية المراكز في قراراتها ونتائج أبحاثها وعدم توجيهها وفقاً لغايات معينة أو جهات محددة.

٦ - التمويل المحلي

اعتماد المراكز على مصادر أجنبية تجعلها أسيرة لتلك الجهات في طبيعة أبحاثها والنتائج التي تتوصل إليها، وهذه النقطة لها أهميتها في ظل العولمة وانفتاح الآفاق أمام الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات لممارسة تأثيراتها على تلك المراكز من أجل شراء نممها وبذلك فإن هذه المراكز يجب أن تحافظ على هويتها الوطنية والعلمية والأكاديمية، لذا فالأفضل أن تقوم الجهات الوطنية بالتمويل.

٧ - جودة الباحثين

تعتمد فعالية مراكز البحوث على مدى قدرتها على احتضان الكفاءات العلمية البحثية، فبقدر امتلاكها للكفاءات العلمية تكون دراستها أكثر فائدة للدولة والمجتمع.

مراكز الأبحاث والدراسات عالمياً

في نهاية كل سنة تخرج جامعة بنسلفانيا الأمريكية بتقرير سنوي عن مراكز الدراسات العالمية، وآخر تلك التقارير هو تقرير شهر ديسمبر (كانون الأول) عام ٢٠١٨، حيث بلغت مراكز الأبحاث في العالم ٨٢٤٨ مركزاً بحثياً كما هو موضح في الجدول رقم (١):

المنطقة	عدد مراكز الأبحاث
أوروبا	٢٢١٩

٢٠٥٨	أمريكا الشمالية
١٨٢٩	آسيا
١٠٢٣	أمريكا الجنوبية والوسطى
٦١٢	الصحراء الإفريقية
٥٠٧	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
٨٢٤٨	المجموع

جدول (١): عدد مراكز الأبحاث في العالم حسب إحصائيات عام ٢٠١٨

وتبين الخريطة التالية النسب المئوية لمراكز الأبحاث في العالم:



التوزيع الجغرافي لمراكز الفكر حسب إحصائيات ديسمبر ٢٠١٨

بلغت مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة حسب نفس التقرير ١٨٧١ (الجدول رقم ٢)، محتلةً المركز الأول من حيث العدد، ثم يأتي بعدها الهند^{١١}، والتي كانت تحتل المركز

١١ سترسل الهند مركبة فضائية غير مأهولة إلى القمر في هذه السنة (٢٠١٩). وتكون بذلك رابع دولة تنجز ذلك بعد الاتحاد السوفياتي وأمريكا والصين، وكانت الهند قد أرسلت مسباراً (لم يحط) على القمر قبل حوالي ١٠ سنوات.

الرابع في عام ٢٠١٧، ليصبح عدد المراكز فيها ٥٠٩ مركزاً، متجاوزة الصين ٥٠٧ التي تأتي في المركز الثالث، والمملكة المتحدة ٣٢١ التي تأتي في المركز الرابع، وتأتي ألمانيا في المركز السادس بـ ٢١٨ مركزاً، وروسيا في المركز السابع ٢١٥، كل ذلك موضح في الجداول المرفقة، مع ملاحظة أن هذه التقرير يسمي كل مراكز الأبحاث الموجودة في تقريره بخزانات الفكر Think Tanks.

طبعاً يتم اختيار عدد المراكز اعتماداً على معايير دقيقة سنشرحها لاحقاً، ومن الأرقام المذكورة داخل الجداول يمكن أن نجد علاقة ما بين عدد مراكز الأبحاث وتقدم كل دولة، فمن الطبيعي أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية في أعلى القائمة بهذا العدد الهائل من مراكز الأبحاث، حيث تحتوي العاصمة واشنطن فقط على ٤٠٨ مركز بحثي، فأمريكا تفتنت إلى أهمية هذه المراكز كما ذكرنا سابقاً، وكانت النتيجة أنها تحتل الدولة الأولى في عدد مراكز الأبحاث.

تسلسل	الدولة	عدد مراكز الفكر
١	الولايات المتحدة	١٨٧١
٢	الهند	٥٠٩
٣	الصين	٥٠٧
٤	المملكة المتحدة	٣٢١
٥	الأرجنتين	٢٢٧
٦	ألمانيا	٢١٨
٧	روسيا	٢١٥
٨	فرنسا	٢٠٣
٩	يابان	١٢٨
١٠	إيطاليا	١١٤

جدول (٢): ترتيب الدول من حيث عدد مراكز الأبحاث- احصائيات ٢٠١٨

والجدول رقم (٣) يبين عدد مراكز الأبحاث في ولايات أمريكا وحدها.

الولاية	عدد مراكز الفكر
واشنطن (D.C)	٤٠٨
ماساتشوستس (Massachusetts)	١٧٦
كاليفورنيا (California)	١٧٢
نيويورك (New York)	١٥٠
فرجينيا (Virginia)	١٠٧
إيلينوي (Illinois)	٦٤
تكساس (Texas)	٥٠
كونيتيكت (Connecticut)	٤٤
بنسلفانيا (Pennsylvania)	٤١
نيوجيرسي (New Jersey)	٣٦

جدول (٣): عدد مراكز الأبحاث في بعض ولايات أمريكا

مراكز الأبحاث الشرق الأوسطية والعربية

إن أغلب الدول التي تقع في منطقة الشرق الأوسط تعتبر من الدول النامية، ورغم بعض الخطوات التي تخطوها هذه الدول نحو التقدم التكنولوجي لكنها تبقى خطوات متواضعة؛ لأسباب كثيرة أهمها الضغوط الدولية؛ خاصة الدول العظمى التي تحددت مصالحها بحسب الاستقرار السياسي والعسكري في هذه الدول، والاستقرار هنا لا نعني منه الجانب الإيجابي العائد على دول الشرق الأوسط، لكن على الدول العظمى؛ كأمريكا وروسيا وغيرهم. بالإضافة إلى النظم الحاكمة.

من مصلحة هذه الدول أن لا يتطور الشرق الأوسط، لأن أي تطور سيهدد مصالحهم، وبالتالي اقتصادهم المعتمد على طرق الاستعمار الحديثة^{١٢} في المنطقة.

لكن رغم ذلك لو سألت أي مطلع على الوضع في الشرق الأوسط، وعن الدول التي يمكن اعتبارها متطورة مقارنة بالدول الأخرى، أو تلعب دوراً محورياً في العلاقات الدولية؛ ستجد الحديث يدور في فلك إيران وإسرائيل ومصر، فهذه الدول لها ثقلها الإقليمي حتى في حسابات الدول العظمى، لذا نجد الآن مساعي الولايات المتحدة الأمريكية لفرض عقوبات على إيران، حتى تتنازل عن برنامجها النووي، لاحظ أننا قلنا البرنامج النووي، هذا يعني أن إيران وصلت إلى مرحلة قادرة فيها على تخصيب اليورانيوم، واليورانيوم المخصب يكون جاهزاً لاستخدامه أما في أغراض سلمية، أو في صناعة رؤوس نووية.

عند تصفح تقرير جامعة بنسلفانيا سنجد أن إسرائيل تملك ٦٩ مركزاً بحثياً، وبالتالي تحتل المرتبة الأولى في الشرق الأوسط من حيث مراكز الأبحاث (المرتبة ١٩ عالمياً)، ويأتي بعدها إيران بـ ٦٤ مركزاً، وثالثاً مصر بـ ٣٩ مركزاً بحثياً.

الدولة	عدد المراكز	الدولة	عدد المراكز	الدولة	عدد المراكز	الدولة	عدد المراكز
الجزائر	٩	إسرائيل	٦٩	عمان	٣	تركيا	٤٨
بحرين	١٣	الأردن	٢٨	فلسطين	٣٦	الإمارات	١٥
قبرص	٦	الكويت	١٦	قطر	١٥	اليمن	٢٧
مصر	٣٩	لبنان	٢٨	السعودية	١٠		
إيران	٦٤	ليبيا	٣	سوريا	١٠		
العراق	٣٢	المغرب	١٥	تونس	٢١		

عدد مراكز الأبحاث في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا

١٢ الاستعمار الحديث مصطلح مستخدم للدلالة على الهيمنة على منطقة ما دون تدخل عسكري مباشر، يتمثل في هيمنة الدول الكبرى على الدول الصغرى اقتصادياً وثقافياً من خلال هيمنتها على المواد الأولية والمواد المصنعة بواسطة الشركات الأجنبية وهيمنتها على التكنولوجيا الحديثة والنظام الاقتصادي العالمي ووسائل الاعلام، ويعرف هذا الاستعمار بالاستعمار المفتوح.

إن دور مراكز الدراسات في تقدم الدول؛ وبناء استراتيجيات للبحث العلمي يتوقف على عوامل عديدة؛ وليس فقط الإمكانيات المالية وغيرها، فعدد مراكز الدراسات الموجودة في بعض الدول يفوق عددها ما يوجد في السعودية رغم الفرق الهائل في الإمكانيات، لذا هناك عوامل أخرى تساعد في بناء تلك الاستراتيجيات، أهمها حرية التعبير والنشر، والحريات الأكاديمية، بالإضافة إلى أن بعض الدول تعيش اضطرابات سياسية وحروباً، والنظم الحاكمة ونماذج القرار السياسي كما ذكرنا سابقاً، فالعملية تعتبر معقدة فيما لو خضنا في التفاصيل، لكن بالمجمل، فإن البناء الجيد لاستراتيجية البحث العلمي حتماً سيؤدي إلى التأثير الفعّال للبحث العلمي.

لا شك إن وضع مراكز الأبحاث في العالم العربي لا يزال حديث النشأة مقارنة بالدول الغربية المتقدمة، وبالتالي رغم ازدياد عددها في الآونة الأخيرة؛ فهي لا تزال غير فعالة بالشكل الكافي؛ وما يلاحظ هو قلة تفاعلها مع المحيط سواء أكان ذلك مع صناعات القرار أم مع عامة المواطنين.

ولكي نأخذ لمحة عن نشأة مراكز الأبحاث في العالم العربي، سنجد أن أول مركز أبحاث تم انشاؤه كان سنة ١٩٥٢ من طرف جامعة الدول العربية في القاهرة، وهو معهد البحوث والدراسات العربية، ثم أنشئ المركز القومي للبحوث سنة ١٩٥٦، ومركز الأهرام سنة ١٩٦٨ ومركز دراسات الوحدة العربية سنة ١٩٧٥.

وبالنسبة للعالم العربي فإن تأسيس مراكز الفكر اقترن لوقت قريب جداً بالانتماء إلى الحكومات، التي كانت تمويلها وتسيطر عليها؛ وبالتالي على نشاطاتها؛ لكن في الآونة الأخيرة ظهرت مراكز غير حكومية؛ ترتبط بالمجتمع المدني في أكثر الأحوال، وسبب ظهور تلك المراكز كان لازدياد وعي الرأي العام بضرورة تطوير الأبحاث العلمية، لما لها من دور في تطوير المجتمعات.

وبالرغم من انتشار مراكز الفكر اليوم في العالم العربي، فإننا لا تزال خاضعة لعدة اعتبارات:

١. تعاني مراكز الفكر العربية من مشكلة في إيجاد التمويل، وإذا وجد هذا التمويل فإنه يحد من استقلاليتها؛ خاصة إذا كان هذا التمويل حكومياً، وهذا ما يجعلها مقيدة في مجالات البحث والأنشطة.

٢. غالباً ما تتميز مراكز الفكر العربية بدفاعها عن إيديولوجية معينة أو عن مذهب فكري أو ديني محدد؛ وهذا يجعل انتاجها العلمي بعيداً عن الحياد والموضوعية؛ ويقلل الفوائد المرجوة منه.

٣. لا تزال مراكز الفكر بعيدة عن مدخلات ومخرجات السياسة العامة، فهي بعيدة عن الجماهير، ولا توصل مطالبهم، ولا تؤثر في البرامج والمشاريع التي تتبناها الحكومات.

٤. لا تعد مراكز الفكر قريبة من مراكز صنع القرار؛ وهذا لا يرجع فقط إلى محدودية نشاطها وعدم فعاليتها، بل كذلك إلى بنية وطبيعة الأنظمة العربية وطبيعة الجهاز

البيروقراطي في الدول العربية الذي لا يزال مرتبطاً بالشكل التقليدي للبيروقراطية، مما يجعلها أنظمة منغلقة؛ ليس من السهل إيجاد فواعل جديدة تتدخل في عملية صنع القرار.

إضافة إلى أن هذه الأنظمة لا تزال تؤمن بأهمية القوة العسكرية في الحفاظ على مكانتها وقوتها، ولا تواكب عالم اليوم؛ الذي يتطلب قوة الفكر الذي يعتمد عليها اليوم الدول الغربية في تحقيق الهيمنة، وتعتمد عليه كذلك الدول النامية الصاعدة كالصين في تحقيق مكانة معتبرة لها على الساحة الدولية.

٥. طبيعة المجتمعات العربية التي لا تهتم بمكانة العلم والعلماء^{١٣}؛ وضياح الجماهير العربية في مختلف المشاكل اليومية يجعلها بعيدة نوعاً ما عن الاهتمام بالأعمال المعرفية والتواصل مع مراكز الفكر.

أهم مراكز الأبحاث في العالم العربي

وفقاً لدراسة لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ووفق معايير معينة وضعها المركز قد لا تختلف كثيراً عن المعايير التي وضعتها جامعة بنسلفانيا الأمريكية (سيتم شرحها تالياً)، تم تحديد قائمة بأفضل عشرة مراكز فكر عربية؛ وهي كالتالي:

١٣ في أحد مناسبات إعلان قائمة الفائزين بجائزة نوبل، علق الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما قائلاً: نحن الأمة التي فاز ستة من علمائنا وباحثينا بجائزة نوبل؛ وكان كلٌ منهم من المهاجرين، كان الرئيس أوباما يشير إلى أن بلده قد نجحت منذ وقت طويل في الاستثمار في المواهب القادمة من البيئات الطاردة للكفاءات . ففي الكثير من البلدان تعرض العلماء والخبراء لنوع من الإهانة للعنوية، فعندما يعود أحد الخبراء إلى بلده؛ يصل منتشياً وهو يحمل الشهادات التي تدل على كفاءته وتفوقه؛ والذي أبن إلا أن يسخره في خدمة هذا البلد، وفي غضون أيام يجد نفسه أميناً لأحد المخازن أو مدرساً في أحد المناطق النائية، لذا فإنه يقف أمام خيارين: إما العودة من حيث أتى؛ وهذا ما يكلفه كثيراً أو أن ينسى أنه من العلماء ويختار مينته المفضلة بهدوء.

- ١ - مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (مصر).
- ٢ - مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية (السعودية).
- ٣ - مركز دراسات الشرق الأوسط (الأردن).
- ٤ - مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية (الكويت).
- ٥ - مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة (البحرين).
- ٦ - كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية (الإمارات).
- ٧ - المركز المصري للدراسات الاقتصادية (مصر).
- ٨ - منتدى الفكر العربي (الأردن).
- ٩ - مركز دراسات الوحدة العربية (لبنان).
- ١٠ - المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية (المغرب).

رغم كل ما ذكر فمراكز الفكر في العالم العربي في تطور ملحوظ؛ ولو أنه ليس بالتطور المرجو، فقد تزايدت المؤتمرات العلمية والأكاديمية التي تبحث في مختلف شؤون الحياة المحلية والإقليمية والدولية في ظل التغيرات الرئيسية الجارية في منطقة الشرق الأوسط، فهناك المئات من مختبرات البحث في العالم العربي يستدل بها من خلال المؤتمرات والندوات التي تعقدتها في مجالات عديدة سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي؛ الاجتماعي؛ أو الإعلامي، الاستراتيجي، الأكاديمي .. إلخ. ودائماً يكون هناك طرق في كيفية تفعيل آليات ووسائل الاستفادة من هذه المراكز والمؤتمرات؛ وتطويرها لمصلحة تحقيق الفاعلية الأكبر لمؤسسات صنع القرار.

الملفت للانتباه أنه ورغم العدد الكبير لمراكز الأبحاث في العالم العربي إلا أن قائمة البلدان الـ ٢٥ التي لديها أكبر عدد من مراكز البحث تخلو من اسم أي بلد عربي، بينما (إسرائيل) تحتل المرتبة التاسعة عشر.

معايير تصنيف مراكز الأبحاث وفق الترتيب العالمي

ذكرنا سابقاً أن التقرير السنوي لجامعة بنسلفانيا يضع معايير لتصنيف مراكز الأبحاث، وفيما يلي سرد لهذه المعايير والتي تعتبر أحد أهم المؤشرات العلمية وأكثرها صرامة في هذا الصدد، لأنها مهمة من أجل كل دولة، ولكل بقاع العالم؛ بما فيها منطقة شمال شرق سوريا، وكل مركز يجب أن يطمح ليصنّف في الترتيب العالمي. وفق هذا التقرير (لعام

٢٠١٨) فقد احتل معهد بروكينغز (الولايات المتحدة) المرتبة الأولى على الصعيد العالمي كأحسن مركز أبحاث لهذه السنة، تبعه في المرتبة الثانية المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية (IFRI) ، أما المرتبة الثالثة فاستحققتها مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي (الولايات المتحدة).

هناك ٢٨ معياراً أساسياً صارماً يُؤخذ بها عند وضع المركز في ترتيب مراكز الفكر العالمية، يخصص التقرير صفحتين ونصف لتحديد هذه المعايير وهي كالتالي:

١. نوعية قيادة مركز الأبحاث (Think Tank) ومدى التزامها (أي المدير التنفيذي ومجلس الإدارة). ينطوي ذلك على إدارة فعّالة لمهام مركز الأبحاث وبرامجه، وتعبئة الموارد المالية والبشرية اللازمة لإنجاز المهمة؛ ومراقبة جودة واستقلالية وتأثير مركز الأبحاث.

٢. جودة فريق المركز وسمعته. يتضمّن هذا المعيار القدرة على حشد جمع حاسم ذو مهارات عالية وباحثين ذو خبرة وإنتاجية ومحلّلين تمّ الاعتراف بهم كخبراء ناشئين أو سابقين في مجال أبحاثهم.

٣. جودة وسمعة التحاليل المنتجة. يتضمّن هذا المعيار القدرة على إنتاج بحوث عالية الجودة، صارمة، ذات سياسات موجّهة، ذات قابلية للوصول إلى صنّاع القرار، والإعلام والجمهور.

٤. القدرة على توظيف وإبقاء نخبة الباحثين والمحلّلين.

٥. الأداء والسمعة الأكاديمية. ينطوي ذلك على الصرامة الأكاديمية المرتبطة بالأبحاث المنجزة، ويشتمل ذلك على الاعتماد الرسمي لباحثي المركز ومحلّليه، عدد ونمط المنشورات العلمية المنتجة كالكتب، المجلّات وأوراق المؤتمرات، عدد العروض والمداخلات التي قدّمها باحثو المركز في الاجتماعات العلمية وغيرها من اللقاءات المهنية الأخرى، عدد ونمط الإستشهادات بأبحاث باحثي المركز في المنشورات العلمية المنتجة وبقية الباحثين.

٦. جودة وعدد وغنى منشوراته.

٧. أثر بحوث المركز وبرامجه على صنّاع القرار وغيرهم من الفواعل السياسية. التوصيات السياسية التي تمّ أخذها بعين الاعتبار أو تبنيها فعلاً من طرف صنّاع القرار، المجتمع المدني أو جهات فاعلة أخرى في مجال السياسات.

٨. السُّعَة الحسنة مع صنّاع القرار (التعرّف على الاسم المرتبط بقضايا أو برامج مُحدّدة داخل دوائر صنع القرار، عدد البيانات المُوجزة والتعينات الرسمية، عدد المُلخّصات السياسية والتقارير الحكومية (White Papers)، الشهادات التشريعية المُسلّمة).

٩. الالتزام الواضح بإنتاج بحوث وتحليلات مُستقلّة. ينطوي هذا المعيار على مواصفات وسياسات خاصة بإنتاج بحوث وتحليلات صارمة قائمة على البرهان والتي يتمّ نشرها ورصدها من قبل مُنظمة أو فريق البحث أو من طرف باحثين منفردين أيضًا. ينطوي ذلك على كشف المصلحة المتضاربة (ماديًا، مؤسّساتيًا وشخصيًا) والالتزام بعدم الانحياز ومعايير مهنية معمول بها في البحوث الاجتماعية.

١٠. أن يحظى المركز بالقدرة على الوصول إلى مؤسّسات أساسية. يتضمّن ذلك القدرة على بلوغ الجماهير والأشخاص الأساسيين والتواصل معهم، على غرار المسؤولين الحكوميين الرسميين (المُنخبون والمُعَيّنون)، المجتمع المدني، الإعلام التقليدي والجديد والمؤسّسات الأكاديمية.

١١. القُدرة على إقناع الفواعل الأساسية التي ترسم السياسات وتطوير شبكة فعّالة وشركات مع مراكز الأبحاث الأخرى والجهات السياسية الفاعلة.

١٢. الناتج الإجمالي للمنظمة أي للمركز (المقترحات السياسية، الزيارات على شبكة الإنترنت، التعليمات، المنشورات، المقابلات، المؤتمرات، الموظفين المرشحين لمناصب رسمية).

١٣. استخدام الأبحاث، المقترحات السياسية وغيرها من المنتجات. الاستخدام الفعّال للمُلخّصات السياسية، والتقارير، والتوصيات السياسية وغيرها من المنتجات من طرف صنّاع القرار ومجتمع السياسات وعدد الموظفين الحاليين والسابقين الذين يُؤدّون أدوارًا استشاريةً لصنّاع القرار، اللجان الاستشارية وما إلى ذلك، الجوائز الممنوحة للباحثين لإنجازاتهم العلمية أو لخدماتهم العامة.

١٤. إفادة معلومات المنظمة (المركز) في المشاركات الجماهيرية، العمل الاستشاري، العمل المجتمعي-الدعوي (المطالبة بحقوق ما مثلاً)، إعداد تشريعات قانونية أو شهادات، إعداد أوراق أكاديمية أو عروض، إجراء بحوث أو في مجال التدريس أيضًا.

١٥. القدرة على استخدام الوسائل الإلكترونية، الطباعة، وسائل الإعلام الجديدة للتواصل مع البحوث وبلوغ الجماهير الأساسية.
١٦. السمعة الإعلامية (حجم الظهور الإعلامي، المقابلات، الاستشهادات بإنتاج المركز).
١٧. القدرة على استخدام الإنترنت بما فيها أدوات التواصل الاجتماعي، للمشاركة مع صنّاع القرار، الصحفيين والجمهور.
١٨. وجود الموقع الإلكتروني والحضور الرقمي. الجودة، سهولة المنال، الصيانة الفعّالة لشبكة إنترنت المؤسسة المتواجدة، فضلاً عن جودة ومستوى الارتباط والحركة الرقمية (الجودة، سهولة الوصول، الدخول وتصفّح الموقع الإلكتروني، عدد زوّار الموقع الإلكتروني، مشاهدات الصفحة، الوقت الذي يُقضى على الصفحة، الإعجابات المُسجّلة بمنشورات الصفحة ومتابعتها أيضاً).
١٩. مستوى، تنوّع واستقرار التمويل. يتضمّن قدرة المنظمة على حشد الموارد التمويلية الضرورية لدعم استمرارية مركز الأبحاث عبر الزمن (الهبات الوقفية، رسوم العضوية، التبرّعات السنوية، العقود الحكومية والخاصّة، الدخل الخاص المكتسب).
٢٠. الإدارة الفعّالة وتخصيصُ الموارد المالية والبشرية، قدرة مركز الأبحاث على إدارة أمواله وطاقمه بشكلٍ فعّالٍ بحيث يُنتج مخرجات ذات جودة عالية تُحقّق أقصى أثر ممكن.
٢١. قدرة المنظمة على الوفاء الفعّال بشروط الهدايا، المنح والعقود من الحكومة (أو الحكومات)، الأفراد، الشركات والمؤسسات الموقّرة للدعم المالي للمركز (الإشراف المالي).
٢٢. قدرة المنظمة على إنتاج معرفة جديدة، ابتكار مقترحاتٍ سياسيةٍ أو أفكارٍ بديلةٍ عن سياسات ما.
٢٣. القدرة على جسّر الفجوة بين المجتمعات الأكاديمية وصنّاع القرار.
٢٤. القدرة على جسّر الفجوة بين صنّاع القرار والجمهور.
٢٥. القدرة على تضمين أصواتٍ جديدةٍ في عملية صنع القرار.
٢٦. القدرة على التنظيم والتقيّد بالعمل داخل قضايا وشبكات السياسة.

٢٧. النجاحُ في تحدي المعرفة (الحكمة) التقليدية لصنّاع القرار وتوليد الأفكار والبرامج السياسية المُبتكرة.

٢٨. التأثيرُ على المجتمع. يستلزمُ ذلك وجودَ علاقات مباشرة بين جهود المنظمة في مجال محدّد لإحداث تغيير إيجابي في قيم المجتمع على غرار إحداث تغيير كبير في جودة الحياة داخل البلد المعنيّ (تمسُّ كمّيّات السلع والخدمات المُتاحة

للمواطنين، حالة الصحة البدنية والنفسية والذهنية، الجودة النوعية للبيئة، جودة الحقوق السياسية، القدرة على الوصول إلى المؤسّسات).

مراكز الدراسات في إقليم كردستان

تنقسم مراكز الدراسات في إقليم كردستان إلى ثلاثة أنواع؛ فمنها الحكومية، وغير الحكومية (تابعة لمنظمات المجتمع المدني)، ومراكز حزبية تابعة للأحزاب السياسية.

في عام ٢٠٠٣ وخاصة بعد سقوط نظام صدام حسين، شهد الإقليم نمواً واتساعاً في دور وعدد مراكز الدراسات، ولوحظ وجود أنشطة ومؤتمرات ودراسات وإصدارات خرجت من هذه المراكز، مما ساهمت هذه الأنشطة في إحداث حراك سياسي وثقافي إيجابي.

إن تأسيس المؤسسات البحثية في إقليم كردستان يتم من خلال قانون المنظمات غير الحكومية؛ قانون رقم (١) لسنة ٢٠١١ قانون المنظمات غير الحكومية في إقليم كردستان. العراق، ومجموعة من القوانين الأخرى، لكن ما يلاحظ على هذا التنظيم القانوني هو أنه عاجز وقاصر عن إدراك معنى ودور مراكز الأبحاث كما هو معمول به في العالم المتقدم.

هناك عدد قليل من مراكز الأبحاث والفكر في إقليم كردستان، لكن تأثيرها ضعيف سواءً من ناحية التأثير على أصحاب القرار، أم من ناحية تقديم أفكار وآراء جديدة، واقتراح سياسات بديلة، ويعود ذلك لأسباب كثيرة منها:

١- البيئة السياسية: المناخ السياسي في إقليم كردستان غير مواتٍ للعملية البحثية،

بسبب غياب الحريات الحقيقية والافتقار إلى الشفافية في التعامل مع حرية تداول المعلومات، واحتكار السلطة التي تجعل النظام السياسي نظاماً سلطوي وشخصاني، بما يكفي لتهميش أي دور استشاري أو ترشيدي لمراكز الدراسات أو الفكر في

علمية رسم السياسة وصنعها، فصانع القرار في إقليم كردستان ينظر إلى نفسه؛ بأنه فوق المشورة أو اللجوء إلى الاستشارة، وإن وجد رأي أو توصية من المراكز البحثية، فإن صانع القرار لا يهتم بتوصياتها؛ ولا يستمع للرأي، وصحيح أن هناك مراكز للدراسات في هيكلية الأجهزة التشريعية والتنفيذية، لكن كل الأحداث التي تجري في إقليم كردستان لا دور لهذه المراكز في تقديمها للمشورة.

٢- **التمويل:** ثمة ضعف في الانفاق الحكومي وكذلك من القطاع الخاص؛ على الاستثمار في مجال التعليم والبحث العلمي، حيث يُنظر إلى الاستثمار في مراكز الدراسات والأبحاث على أنه استثمار هامشي ونشاط ترفي يجري انفاق الأموال عليه من أجل الواجهة الإقليمية والدولية؛ وليس من أجل انجازات حقيقية.

٣- **تبعية أغلب مراكز الأبحاث للحكومات والأحزاب السياسية؛** وخضوعها لتعليمات وزارة التعليم العالي، وهناك ضعف حقيقي للقدرات والامكانيات للكوادر البحثية؛ وغياب آليات العمل الجماعي في المراكز البحثية، فعلى سبيل المثال هناك

إحصائية تقول أن عدد الباحثين في الدول العربية مجتمعة عام ٢٠٠٧ لم يتجاوز عدد الباحثين في دولة أوروبية واحدة هي فرنسا.

خلاصة القول؛ إن مراكز الأبحاث والدراسات في إقليم كردستان تحتاج إلى المزيد من الدعم على كافة الصعد، حتى تكون قادرة على التأثير، فنتيجة للأسباب السابقة تكون الأبحاث مقيدة، وغير مستقلة، وبالتالي لن تكون الأبحاث والدراسات بالمستوى المطلوب.

مراكز الدراسات في شمال شرق سوريا

إن التسلسل السابق في شرح تطور مراكز الدراسات؛ وأدوارها، والمعايير التي تصنف على أساسها لتحتمل المراتب العالمية؛ يؤدي بنا إلى التساؤل التالي: إذا كانت الدول العربية التي حصلت على استقلالها منذ عشرات العقود لا زالت ضعيفة من ناحية انشاء المراكز وتفعيلها، مروراً بإقليم كردستان؛ فكيف سيكون الوضع بالنسبة لإدارة ناشئة في شمال شرق سوريا، في ظل الحرب المستمرة منذ أكثر من ثمانية سنوات - بغض النظر عن النظم السياسية المتبعة - إن أي خطوة تخطوها إدارة شمال شرق سوريا في سبيل انشاء مراكز للأبحاث والدراسات ستكون مميزة مقارنة مع الوضع الحالي، لكن هذا لا

يعني أبدأ أن يُمَجَّد ما تم انشاؤه، فالمعايير التي يتم من خلالها تصنيف مراكز الدراسات صارمة، ولا مجال أمامها للمجاملة، لذا يمكننا اعتبار خطوة إقامة مراكز في شمال شرق سوريا هي خطوة هامة ومميزة في هذه المرحلة التي تواجه صعوبات وتحديات على مختلف المجالات والصعد، إلا أنه ثمة مأخذ وناقص لا بد أن تقع في مراكز مازالت في بدايات نشأتها وضمن منطقة تفتقر إلى إمكانيات علمية ومالية كبيرة.

استطاعت إدارة شمال شرق سوريا؛ بإمكانياتها المتواضعة؛ التنبه إلى أهمية مراكز الفكر، لذا انشأت العديد من المراكز منها:

١- مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية: ويرمز له بـ NRLS تأسس في مدينة قامشلو بتاريخ ١٢ كانون الأول عام ٢٠١٢، وهو مؤسسة مستقلة غير ربحية، تم تأسيسه بناءً على ضرورة تاريخية واستراتيجية معاصرة، يعطي المركز الأولوية في أبحاثه للمجالات السياسية؛ والعسكرية؛ والأمنية؛ والاجتماعية؛ والتاريخية؛ والاقتصادية، وقد استطاع المركز في إنجاز بعض الأعمال، منها: العملية الإحصائية (إحصاء عام ٢٠١٤، وإحصاء عام ٢٠١٦)؛ بالإضافة إلى وضع مسودة العقد الاجتماعي للإدارة الذاتية الديمقراطية، ورسم خارطة روج آفا - شمال سوريا؛ ووضع اسس التقسيمات الإدارية لروج آفا - شمال سوريا، بالإضافة إلى عقد مننديات دولية، وندوات؛ وجلسات حوارية حول الأحداث الجارية في روج آفا - شمال سوريا.

٢- مركز الفرات للدراسات: هو مركز بحثي مستقل، تأسس في ربيع ٢٠١٨، يتخذ من الموضوعات المتعلقة بالشرق الأوسط وسوريا عامة ومنطقة شمال وشرق سوريا

خاصة، توجّهها أساساً له، ويُعنى بتفعيل الفضاءات المعرفية، والسعي إلى تأسيس بنية يمكن التعويل عليها من الناحية البحثية.

يهدف المركز إلى نشر الوعي الفكري في المجتمع، والتركيز على نشر قيم الديمقراطية والتحرّر الفكري، وتعميم قيم الحوار.

استطاع المركز ممارسة الكثير من الأنشطة؛ كعقد الندوات وإجراء الاستبيانات؛ ونشر الدراسات والأبحاث؛ وإصدار المطبوعات، بهدف المساهمة والتأثير على صناعات القرار في المنطقة.

٣- المركز السوري للدراسات والحوار: هو مؤسسة مستقلة غير ربحية من مؤسسات المجتمع المدني، تأسس في أواخر العام ٢٠١٨؛ مقره مدينة منبج، يعمل في الحقل السياسي والاجتماعي والفكري، يبني أولوياته على الموضوعات المتعلقة بالشأن السوري، والشرق أوسطي عموماً، وينطلق من هذه الأولويات في مدّ جسور التواصل والحوار بين أركان المجتمع السوري بمختلف مكوناته، وإيصال صوته

للمحيط الخارجي القريب والبعيد، ودعم هذه التوجّهات عبر دراسات تأصيلية محكمة توسّع الفضاءات المعرفية المجتمعية، وتسعى إلى إنشاء بنية بحثية متينة تضبط حالة التشردم والتواضع في المجال البحثي، ولا سيما الأكاديمي منه. يدعو المركز إلى تفعيل آلية الحوار الفاعل، ودعمه بأرضية صلبة من الدراسات والأبحاث؛ بحيث يخلق ذلك أجواء إيجابية للتقارب والاندماج.

استطاع المركز عقد ندوات ومحاضرات وحوارات حول الكثير من القضايا السياسية والدينية والاقتصادية والتربوية والإعلامية.. إلخ، بالإضافة إلى العديد من الدراسات والأبحاث المتعلقة بسياسة المركز.

رغم الانجازات المحدودة لهذه المراكز، لكن هل يمكن تصنيفها أنها وصلت إلى مرحلة التصنيف العالمي؟ إن ذلك مستبعد حالياً، لأن المعايير التي تضع المراكز في الترتيب العالمي واضحة كما ذكرنا، بالإضافة إلى تأثير الأوضاع السياسية والعسكرية على هذه المراكز، كما أنها جديدة النشأة، وتحتاج إلى الكثير من الدعم والنضج حتى تصل إلى المستوى المطلوب، أيضاً ليس معروفاً حتى الآن مدى تأثير هذه المراكز على توجيه السياسة العامة للمنطقة، لذا فهذا مرهون للمستقبل القريب، وكذلك بمدى إدراك صناع القرار في شمال شرق سوريا لأهمية مراكز الأبحاث في توجيه وترشيد السياسات.

الخاتمة

إن عملية صنع السياسة عملية معقّدة ومتشابكة؛ خاصة في النظم الديمقراطية، وتسهم فيها عناصر وعوامل مختلفة؛ تمر بمراحل وإجراءات كثيرة، على العكس من النظم الدكتاتورية، والتي تُختصر بشخص واحد يصدر القرار، ومراكز الفكر باتت عاملاً أساسياً في التأثير على توجيه السياسة؛ فيما لو أُعتمد النموذج العلمي لاتخاذ القرارات، فإذا تم الاقتناع أن البحث العلمي هو السبيل الوحيد للوصول للمعرفة، وأن المعرفة تؤثر

على السلطة، والسلطة توظف المعرفة لتحقيق السيطرة وضمان المصالح، هذا سيؤدي حتماً إلى الإيمان بأن المعرفة هي القوة، وهذا سيقود إلى الاهتمام بمراكز الأبحاث القادرة على انتاج المعرفة.

قد يكون إدراك أهمية مراكز الأبحاث يعتمد على قضايا ومسائل أخرى مرتبطة بهذا الموضوع؛ مثل البحث عن دور وتأثير الثقافة على صنع السياسة؛ ودور المثقف وعلاقة المعرفة بالسلطة أو الإدارة والسياسة بصورة عامة، كلها أبحاث يمكن البحث عنها للوصول إلى ارتباط وثيق بين صناعات القرار ومراكز الأبحاث.

إن مراكز الدراسات والأبحاث في شمال شرق سوريا تحتاج - ككل المراكز - إلى الدعم والاستقلالية المطلوبة حتى تكون قادرة على انتاج ما يُؤثر على صناعة القرار، ونظن أن المناخ السياسي العام في المنطقة مواتٍ لإقامة وتفعيل هكذا مراكز، حيث عدم الاستئثار بالسلطة؛ وعدم وجود أسس حزبية صارمة؛ واللامركزية هي من أهم عوامل انتعاش مراكز الأبحاث والدراسات.

المراجع

المراجع العربية

- دور مراكز التفكير ومراكز الأبحاث (Think Tanks) في صنع السياسة الأمريكية
- هزار صابر أمين. مراكز التفكير ودورها في التأثير على صنع السياسة
- زهير هواري. التعريف بمراكز الأبحاث
- رانجة زكية. دور مؤسسات البحث العلمي ومراكز الفكر Think tanks في ترشيد السياسات العامة في الدول العربية - جامعة الجزائر ٣.
- علي الشهباني. مراكز الأبحاث وأهميتها. مطبوعات جامعية ٢٠٠٤ ، ص ٢.
- أدوار مراكز التفكير ومهامها
- سامي الخزندار. دور مراكز الدراسات الخاصة في البحث العلمي وصناعة السياسة العام: الدار الجامعية ٢٠٠٩، ص ١٠.
- خليفة الفهداوي. السياسة العامة - منظور كلي في البنية والتحليل: الأردن، دار المسيرة للنشر ٢٠٠١، ص ١٣٠.
- م.د. نوميدي رفيق فتاح. مراكز الفكر وتأثيراتها في صنع السياسة العامة في إقليم كردستان (دراسة نقدية). كلية العلوم الإدارة والسياسية، جامعة جه رمو.
- مفهوم ومضمون صنع القرار السياسي، الأنباء: كويتية يومية سياسية شاملة
- معصوم مرزوق. عملية صنع القرار السياسي
- سامي الخزندار - طارق الأسعد، مجلة دفاثر السياسة والقانون، عمان، العدد ٦، ٢٠١٢.
- أنس حسن حميد: «دور المراكز البحثية في صنع القرار السياسي: الولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً»، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ٢٠١٥، ص ١٢، العدد ٥٠، نقلاً عن: مازن إسماعيل الرمضاني: في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي
- د. كاظم البطاط. البناء العلمي وأهمية مراكز الدراسات والبحوث - جامعة كربلاء:
- م. حمد جاسم محمد. حرب الغاز على سوريا والسيناريوهات المحتملة

- للمرة الثانية.. الهند تطلق مركبة فضائية غير مأهولة إلى القمر
- د. سامان سوراني. إقليم كوردستان ودور مراكز الأبحاث في صنع القرار السياسي
- عصام زيدان، المراكز البحثية؛ الأهداف الطموحة والحلقات المفقودة
- مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية
- مركز الفرات للدراسات
- المركز السوري للدراسات والحوار

المراجع الأجنبية

- Howard Wiarda, opcit, p79
- James McGann, opcit, p69
- 2018 Global Go To Think Thank Index Report - James G. McGann
University of Pennsylvania.

المستجدات الدولية وأثرها في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط

وانعكاسها على تركيا والکرد والأزمة السورية

د. عبد الإله المصطفى

باحث في مركز الفرات للدراسات

محاور الدراسة

أولاً: المستجدات الدولية وأثرها في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط

١ - الإيديولوجيا الأوراسية

٢ - مشروع "الحزام والطريق" الصيني

ثانياً: أثر المستجدات الدولية في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط (إيران وتركيا)

١ - الصراع الأمريكي- الإيراني

٢ - العلاقات الأمريكية- التركية

ثالثاً: منعكسات المستجدات الدولية في السياسة الأمريكية حيال الكرد والأزمة السورية

١ - التهديدات التركية لشرقي الفرات

٢ - أبعاد الاتفاق الأمريكي- التركي وفكرة "المنطقة الآمنة"

النتائج والتوصيات

مقدمة

تشارك العديد من القوى الدولية والإقليمية في الأزمة السورية، الأمر الذي جعل من سوريا ميداناً تتلاطم فيه أمواج السياسة الدولية، وربما يجعلها مسرحاً لاستشراف مستقبل النظام العالمي في ظل التطورات الدولية التي تسعى فيها القوى الصاعدة إلى احتواء حالة الهيمنة التي تمارسها الولايات المتحدة، والسعي إلى إنشاء نظام عالمي جديد يكون متعدد القطبية بعد أن استأثرت واشنطن فيها بموقع وصفة القطب الواحد خلال الثلاث عقود الماضية.

شكل الكرد طرفاً محلياً ثالثاً في الأزمة السورية، وكانوا طرفاً حيادياً في أغلب مراحل الأزمة باستثناء شريحة راهنت على الائتلاف المعارض، وسعوا إلى البحث عن الحلول الحقيقية والمنطقية لها، وقدموا مشاريع سياسية كانت ولا تزال تشكل المخرج الحقيقي من مآهات هذه الأزمة.

ارتطمت فاعلية دور الكرد بمحاولات الحجب التركي لهم في الميادين والمحافل الدولية، كما سعت تركيا إلى خنق هذا الدور ومحوه عسكرياً، ولكنهم تمكنوا من التغلب على حالة الحجب هذه من خلال تحركات دبلوماسية وعملية ميدانية (عسكرية ومدنية- إدارية)، وكسبوا من خلالها احترام وود المجتمع الدولي والقوى الدولية الفاعلة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

يبدو أن تركيا بقيادة العدالة والتنمية لا تستكين ولا تلتين، ولا تزال تحاول القضاء على تجربة الكرد في شمال سوريا بدوافع عنصرية فظة، وقد نجحت في عفرين إثر تهاون روسيا وتساهل الحكومة السورية، وهي تسعى وبكل قوتها إلى وأد بقية التجربة في شرقي الفرات، في حين أن الكرد يسعون للحفاظ عليها بكافة السبل الدبلوماسية والدفاعية، وهو ما يدفع بهم إلى الاستمرار في التعامل مع التحالف الدولي لتأمين حماية دولية لهم في ظل مواصلة الحكومة السورية رفض التعامل مع هذه التجربة حتى هذا اليوم.

تشكل التناقضات الدولية بيئة خصبة لظهور تحالفات قد لا تبدو منطقية للوهلة الأولى، ولكنها كانت مجدية في عدة اختبارات تاريخية، ونستذكر هنا تجربة مبارك الصباح في بدايات القرن العشرين الذي تمكن عبر التناقضات الدولية من تأمين حماية للكويت،

وإيصالها إلى بر الأمان في خضم الصراعات بين القوى العظمى على طرق التجارة الدولية آنذاك، وذلك من خلال مناورات دبلوماسية نكية سجلها له التاريخ في صفحته السياسية. وهي تشبه الحالة التي يتم تفعيلها الآن بحكم ظهور مستجدات دولية ضمن مساعي قوى صاعدة في كسر نظام القطب الواحد وإنهاء الهيمنة الأمريكية، وهي حالة تسهم في خلق بيئة دولية متناقضة المصالح، ويمكن للکرد الاستفادة منها للتغلب على الغطرسة التركية، كما تمكّن مبارك الصباح من التخلص والتغلب على الغطرسة العثمانية آنذاك، فيما لو تمكنوا من إجراء الحسابات السياسية والدبلوماسية الدقيقة.

ظهرت الكثير من المشاريع السياسية والاقتصادية ذات العيار الثقيل في الساحة الدولية التي يشكل الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ميادينها الرئيسية، ويبدو أنها تستهدف السياسة الأمريكية ومشروعها "آسيا الوسطى الكبرى" الشبيه بمشروعها السابق "الشرق الأوسط الكبير"؛ إذ تسعى الدول ذات الصلة (روسيا والصين) إلى تشكيل أحلاف سياسية واقتصادية لمجابهة تمدد أمريكا، وعرقلة هذا المشروع، وضرب مصالحها، وإنهاء هيمنتها العالمية. وهذه المستجدات تؤثر مباشرة في سياسة واشنطن في الشرق الأوسط؛ لا سيما أنها تشكل تهديداً حقيقياً لمصالحها ومناطق نفوذها، كما تمس أمن حلفائها الذين تعتمد واشنطن عليهم وعلى مناطقهم في إنشاء نقاط ارتكازها في الشرق الأوسط، وآسيا عموماً.

إن قضية الهيمنة العالمية، وعمق القضايا الاستراتيجية، وتضارب المصالح الاقتصادية تشكل الأساس الذي تتعاطى من خلاله القوى العظمى مع قضايا السياسة الدولية، وهي نفسها التي أشعلت الخلافات والأزمات حول العالم، بدءاً من سياسة الفوضى الخلاقة التي تسببت في إشعال ثورات مناطق النفوذ السوفيتي السابقة (صربيا، وجورجيا، وأوكرانيا، وقيرغيزستان) في الفترة ما بين ٢٠٠١ و ٢٠٠٥، وصولاً إلى الاضطرابات في أوكرانيا عام ٢٠١٠ التي أفضت إلى وصول حكومة موالية للغرب، ورد فعل روسي بضم القرم إليها كونها مركز الأسطول الروسي الجنوبي في البحر الأسود، ورد فعل أوروبي أمريكي آخر يمنع روسيا من تمرير مشروع خط أنابيب السيل الجنوبي لتوصيل الغاز الروسي إلى شرق وجنوب أوروبا من دون المرور بأوكرانيا، مع فرض أمريكا لعقوبات مالية عليها بالتوازي مع الهبوط الحاد لأسعار النفط أواخر عام ٢٠١٤، الأمر الذي أثار بشدة في الاقتصاد الروسي المرتبط أساساً بتصدير الغاز والنفط. كما استثمرت هذه

القوى أيضاً الأزمات الدولية التي نتجت في ظروف مختلفة، ولأسباب مختلفة، وفي مناطق مختلفة من العالم، وأقمتها في صلب اهتماماتها، وبدأت بتشجيع ودعم أطراف هذه الأزمات حسب مصالحها، ووفق المحددات آنفة الذكر، فمن أزمة أوكرانيا، إلى أزمات "الربيع العربي" وصولاً إلى أزمة فنزويلا.

إن المستجدات الدولية تأخذ أبعاداً سياسية تلقي بظلالها على كافة المحاور السياسية العالمية، ومنها أزمات الشرق الأوسط، وبالتالي فإن الحالة السورية لا يمكن فصلها عن طبيعة هذه المستجدات ومؤثراتها، كما أن تحليل واقع وأثر القوى المشاركة فيها (الدولية والإقليمية والمحلية) يحتاج بالضرورة إلى معرفة عمق هذه المستجدات، ومدى جدتها، ومرحل تطورها.

أولاً: المستجدات الدولية وأثرها في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ١ - الإيديولوجيا الأوراسية

إن تعريف واشنطن لمشروع "آسيا الوسطى الكبرى" هو تفسير يختلف عن الرؤية الصينية والروسية لآسيا الوسطى، وهو مصطلح يحدد اتجاهات واشنطن نحو قضايا استراتيجية بحتة تتعلق بمناطق النفوذ من خلال إقامة العلاقات مع دول هذه المنطقة من أجل تحقيق أهداف جيوسياسية، ولتضييق الخناق على روسيا والصين وتحديد وتقليص دائرة نفوذهما داخل حدودهما الجغرافية، وذلك بتوجيه مسار بلدان هذه المنطقة (منغوليا، وكازاخستان، وأوزبكستان، وقيرغيزستان، وتركمانستان، وطاجيكستان، وأفغانستان.. وغيرها) نحو جنوب آسيا، وتجنّب اتّباعها النهج السياسي لروسيا والصين. وكلتا هاتين القوتين تدركان هذا الأمر تماماً، وهو ما جعل روسيا تحديداً، ترسم مشروعها "أوراسيا الكبرى" في محاولة لمجابهة المشروع الأمريكي، وترى في الجمهوريات الحالية في آسيا الوسطى والقوقاز، وحتى أوروبا الشرقية، دولاً أجنبية قريبة منها، ويجب أن تنال أعلى درجات الأولوية في السياسة الخارجية الروسية، وقد سعى الكرملين إلى إيجاد مجموعة من الاتحادات الاقتصادية والسياسية الأوروأسيوية تضم- إلى جانب البلدان السابقة- كلاً من الصين والهند وباكستان وإيران، وهي الآن ضمن اهتمامات بوتين الرئيسية، وهو الذي يسعى منذ فترة طويلة لإنشاء "أوراسيا الكبرى"، وتعتبر موسكو أن أي تلاعب غربي في هذه المنطقة سيعد تجاوزاً للخطوط الروسية الحمر.

تشير تركيا اهتمام منظري الفكرة الأوراسية؛ كونها تحظى بموقع استراتيجي متميز بين الغرب والشرق، وتشكل نقطة متقدمة جغرافياً في المجموعة الآسيوية؛ فضلاً عن كونها نقطة مواجهة، لذا ستكون الرغبة في ضمها إلى هذه المجموعة من أكبر التحديات لروسيا، وهو ما نعتقد بأنه سار لمسافات بعيدة، ومنتظر فقط لحظة الطلاق التام ما بين أنقرة وواشنطن.

يدور صراع خفي في أروقة الداخل التركي بين تيارين سياسيين واسعين هما: الكتلتان "الأطلسية والأوراسية"، حيث تتجه الكتلة الأطلسية صوب الغرب، في حين تدفع الكتلة الأوراسية تركيا باتجاه المحور الروسي- الصيني ، وهما الآن في حالة سباق محموم على النفوذ والسلطة، وتستند كل منها إلى تكتلات اقتصادية عملاقة تضم كل منها آلاف الشركات التركية ، وقد يتداخل نفوذ هاتين الكتلتين أحياناً؛ فضلاً عن ظهور بوادر شرخ في صفوف حزب العدالة والتنمية، وانقسامه ما بين شريحة باتت تؤيد المحور الأوراسي، وهي تيار الرئيس التركي أردوغان ومناصريه، وشريحة أخرى ظلت تدور في فلك المحور الغربي- الأطلسي، الأمر الذي قد يؤدي إلى خلط شديد لأوراق تركيا الداخلية لدرجة استحالة إعادة ترتيبها إلا بعد مخاض عسير.

ففي الوقت الذي ما تزال فيه الكتلة الأطلسية تتابع السير التقليدي خلف المبادئ الليبرالية للنظام العالمي، مع ذكريات "الزمن الجميل" للحرب الباردة (حسب المصالح التركية)، فإن الكتلة الأوراسية، التي تضم نخباً سياسية وأكاديمية، وقيادات عسكرية وأمنية تنتمي جميعها إلى ائتلاف غير متوافق حسب اتجاهات أعضائه الفكرية (القومية الكمالية، والقومية اليسارية، والإسلامية)، تدعو إلى تعزيز قبضة الدولة على الاقتصاد ضمن عقيدة "رأسمالية الدولة المركزية"، وتدعو تركيا إلى إنهاء عضويتها في حلف الناتو ووقف المطالبة بدخول الاتحاد الأوروبي، وتروج لمبدأ انهيار الهيمنة الأمريكية عالمياً، وبأن المصالح التركية تتوافق الآن مع روسيا والصين وإيران والهند وبكستان .

ومن هنا فإن التيار الأوراسي المهيمن على السلطة بقيادة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان المدعوم من برنتشيك (رئيس حزب الوطن الداعم الرئيس للمحور الأوراسي)، وبخجلي (رئيس الحزب القومي المؤتلف مع حزب العدالة والتنمية في السلطة)، يقود صراعاً خفياً ضد التيار الموالي للغرب، منذ اندلاع أزمات الربيع العربي أو بعدها بقليل،

ويسعى إلى تثبيت النسق التركي في السياسة الخارجية الداعي إلى الانضمام إلى المحور الروسي- الصيني.

إن محاولات التوجه الأوراسي لتركيا؛ إلى جانب التحالف الأمريكي المعلن مع الكرد يفيد باستحالة ردم الهوة ما بين واشنطن وأنقرة في المستقبل القريب، ويشكل حالة جديدة من المستجدات الدولية التي ستؤثر في طبيعة سياسة الولايات المتحدة حيال الشرق الأوسط، الأمر الذي سيدفع باتجاه تمتين العلاقات الكردية- الأمريكية، مقابل انحسار العلاقات التركية- الأمريكية، ما دامت أن أنقرة سائرة في هذا الاتجاه. وما علينا الآن إلا أن نتخيل بأن تركيا ستحاول تصحيح المسار لرأب هذا الصدع، فهي حتماً ستصطدم وقتها بصراع داخلي واسع؛ لأنها يجب أولاً أن تتخلص من الرئيس التركي أردوغان وكتلته الأوراسية مع التكتلات الاقتصادية الرديفة والمالية لهما، كما أنها خارجياً ستواجه روسيا وإيران التي ذهبت معها إلى مسافات بعيدة في الأزمة السورية، وتكاد العودة منها تكون مستحيلة أو أنها ستكون باهظة الثمن.

وتجدر الإشارة إلى أن التوجه الأوراسي، وعبر منظّره الرئيسي ألكسندر دوغين، مستشار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، يدعو تركيا صراحة إلى إزالة عقبة المجموعات الإسلامية المسلحة أمام المحور الأوراسي وتصفيته لصالح الحكومة السورية، وذلك لتقوية محور أوراسيا وتفوّغه لمجابهة "المحور الأطلسي الشرير" في شرقي الفرات، كون الكرد يشكلون- حسب رؤيته ورؤية مناصريه الأتراك- تهديداً "للأمن القومي التركي"، ومساهمين في السياسة التقسيمية للشرق الأوسط التي تديرها الولايات المتحدة الأمريكية التي ستنال تركيا منها النصيب الأكبر، مع إلصاق تهمة أن الكرد في سوريا باتوا تحت الوصاية الإسرائيلية، من دون وجود أي دليل مادي أو معنوي على ذلك .

ما سبق قد يفضي إلى تفاهات روسية- تركية مستدامة في سوريا، ومن هنا فليس من المستبعد أن تكون الجغرافيا السورية في خطر لأنها قد تكون ضحية هذه التفاهات.

٢- مشروع "الحزام والطريق" الصيني

إن كانت روسيا هي العقبة السياسية والعسكرية أمام تنفيذ مشروع "آسيا الوسطى الكبرى" الأمريكي، فإن الصين تشكل عقبة اقتصادية أمام توسيع نفوذها في آسيا

الوسطى والشرق الأوسط، كما أن التفاهات الاستراتيجية باتت كثيرة بين موسكو وبكين، وهو ما قد يفضي إلى إعلان وشيك "الحلف الأوراسي" بعد تثبيت مشروع "الحزام والطريق" الصيني، الأمر الذي يدق ناقوس الخطر بالنسبة ل واشنطن.

تروّج الصين منذ صيف عام ٢٠١٣ لمبادرة رئيسها شي جين بينغ في إطلاق مشروع ضخم يسعى إلى تسريع وصول منتجاتها إلى الأسواق العالمية ، وهو مشروع "طريق الحرير الجديد" أو مشروع "الحزام والطريق" الذي قام على أنقاض "طريق الحرير القديم" ، ويهدف إلى ربط الصين بالعالم عبر استثمارات ضخمة في البنى التحتية على طول طريق الحرير بفرعيه البري والبحري، ويشمل بناء المرفأئ، والطرق، والسكك الحديدية، والمناطق الصناعية، ومد أنابيب الغاز الطبيعي والنفط، وخطوط الطاقة الكهربائية والإنترنت، الأمر الذي سيحقق لها السيطرة على طرق التجارة الدولية. وكان المشروع قد أُطلق لربط الصين بأوروبا، إلا إنه اتسع وتجاوز حدود أوراسيا ليضم إفريقيا، وأمريكا اللاتينية والوسطى، ومنطقة الكاريبي، ومنطقة جنوب الباسيفيك، وحتى تموز/ يوليو ٢٠١٨ وقّعت أكثر من ١٠٠ دولة ومنظمة دولية وثائق تعاون مع الصين في إطار مبادرة "الحزام والطريق" .

إن طريق الحرير الصيني الجديد يهدد التفوق الأمريكي، ويمهد لحرب تجارية واقتصادية بين الطرفين تظهر بوادرها في التصعيد الجمركي الذي يمارسه إدارة ترامب ضد الشركات الصينية الصناعية والتجارية، لأن المشروع يسعى إلى انتهاج سياسة استقطاب القوى الدولية وضمها إلى المشروع، الأمر الذي سيكون على حساب النفوذ الأمريكي (السياسي والاقتصادي) في كل تلك الأماكن، وعليه فإن الولايات المتحدة تعدّ- إضافة إلى اليابان والهند- من أكبر منتقدي المشروع. وعلى الرغم من أن الإعلام الأمريكي يركز على روسيا، إلا أن كبار المسؤولين في الإدارة والبنتاغون يعدون الصين الخطر الأكبر على الهيمنة الأمريكية، فالصين تتمتع باقتصاد ضخم ومتنوع، وقد تنامت قوتها التقنية بصورة متسارعة، وسيضيف مشروع "الحزام والطريق" قوة مضاعفة لهذا الاقتصاد؛ ناهيك عن إمكانية اقتترانه مع فكرة "الحلف الأوراسي"، مما قد يتيح فرصة التفوق على الولايات المتحدة كقوة عالمية مهيمنة، وهو ما لن تسمح به واشنطن، ومن هنا، فلن يكون من الغريب التصور بأن تتحول الحرب التجارية إلى مواجهة مسلحة.

تحرص تركيا على المشاركة الفعالة في مشروع "الحزام والطريق"، فقد أعربت تركيا في أكثر من مناسبة عن دعمها للمشروع ورغبتها في توسيع نطاق التعاون فيه، وقد شاركت في كافة المؤتمرات التي انعقدت من أجل التعريف والترويج له. كما أنه لا يغيب عن أذهان منظري المشروع الموقع والعمق الاستراتيجي لتركيا بين آسيا وأوروبا، وقد أسهمت البنوك والشركات الآسيوية في مشاريع كبرى في تركيا، مثل مشروع منشأة تخزين الغاز تحت الأرض، وهو يعد أكبر مشروع تخزين قيد الإنشاء في العالم، ويسهم البنك الآسيوي للاستثمار، الذي تقوده الصين، بشكل فعال ورئيسي في هذا المشروع، وقد أشار البنك نفسه إلى أن تركيا تأتي في صدارة الدول التي تحقق نمواً سريعاً في مشاريع خطوط أنابيب النفط والغاز. كما إن مشروع "الممر الأوسط" مشروع تركي يهدف ليكون جزءاً من مشروع "طريق الحرير الجديد"، وهو خطة لإقامة ممر نقل يربط بين كل من تركيا، وجورجيا، وأذربيجان، وتركمانستان، وكازخستان، كجزء من مشروع للربط بين لندن وبكين، وهي الفرصة التي يوفرها مشروع "الحزام والطريق" لإعادة العمق الاستراتيجي الذي يسعى صناع القرار في تركيا إلى فرضه، وهو ما يعيد مسألة موقع تركيا وعمقها الاستراتيجي إلى الواجهة، ولكنها هذه المرة تحظى باهتمام منظري مشروع "أوراسيا، والحزام والطريق"، ويشكّل ذلك هاجساً لمنقدي المشروعين؛ إذ أنها كانت في الجانب الآخر، أي بجانب الغرب والنااتو، طيلة الفترة الماضية، ويعدّ ميلها نحو المحور الروسي الصيني طعنة في الخلف، وفي الخاصة، وهو ما يشكل الآن محور التناقض بين واشنطن وأنقرة، وما القضايا الأخرى إلا مجرد تفاصيل وإضافات لهذا التناقض.

يتنامى الحوار والتعاون التركي- الصيني بوتيرة متصاعدة، وهو ما يلاقي تشجيعاً وتحفيزاً من مراكز القرار والدراسات في تركيا، كما أن زيارات الرئيس التركي إلى بكين، ولقاءات وزيرية خارجية البلدين تشير إلى تطور الشراكة بينهما، وقد تعهد الطرفان في أكثر من مرة بتعميق الثقة المتبادلة لبناء مصالح استراتيجية بين أنقرة وبكين، وتعرب الصين باستمرار عن دعمها في حماية أمنها القومي، واستقرارها، ونموها الاقتصادي والاجتماعي في ظل "الحرب الاقتصادية التي أعلنتها قوى دولية عليها". وقد وجّه حضور الرئيس التركي رجب طيب أردوغان للمؤتمر الذي تم الترويج فيه لمشروع "الحزام والطريق" في أواسط أيار ٢٠١٧ ضربة قوية للعلاقات

الأمريكية التركية، وقد حضر أردوغان هذا المؤتمر إلى جانب فلاديمير بوتين، في حين تغيب عنه ترامب.

كانت العلاقات الصينية-التركية يعترتها الفتور بسبب التوتر الناتج عن قمع الصين لأقلية الأيغور المسلمة، ذات الأصول التركية، وكانت تركيا تسمى ذلك بـ "الإبادة الجماعية"، ولكي ترعى الصين اقتصاد تركيا المتعثر كان يتوجب التغلب على الخلافات السياسية التاريخية الرئيسية، التي تتعلق بهذه الجماعة، وهو ما أدى إلى تجاهل مسألة الأيغور وإعادة تقييمها من قبل تركيا، فقد نقلت شبكة التلفزيون الرسمية الصينية عن الرئيس التركي أردوغان قوله: "إنها حقيقة أن سكان العديد من الجماعات العرقية في إقليم شيجيانج يعيشون بسعادة وتنمية وازدهار في الصين"، وهو تراجع واضح وصريح عن موقف تركيا السابق، وقد حدث هذا التغيير بعد محاولة الانقلاب في تركيا عام ٢٠١٦، وبعد تطور الدور التركي في الصراع الدائر في سوريا. فقد أدت تداعيات هذين العاملين إلى توتر العلاقات بين تركيا وحلفائها الغربيين، وازداد الأمر سوءاً مع التزام واشنطن بتسليح الكرد السوريين لشن الهجوم على الرقة، العاصمة المزعومة لتنظيم الدولة (داعش) في ذلك الوقت، الأمر الذي أدى إلى استدارة كاملة، وتحول جذري في اتجاه السياسة الخارجية التركية.

مع كل ما سبق فمن السابق لأوانه اعتبار أن أنقرة قد مالت بكليتها إلى الجانب الصيني اقتصادياً؛ إذ إن ذلك يتطلب قيامها بتغيير سياستها تجاه الأيغور بشكل كامل، كما أن الميزان التجاري التركي لا يزال يحقق نسباً مرتفعة من جهة الصادرات والواردات في تعاملها مع الغرب، مقابل مستويات تعد متدنية في التعامل التجاري مع الصين حتى يومنا هذا. ولكن الباب يبقى مفتوحاً أمام احتمالات عديدة؛ لا سيما بعد تردد المستثمرين الأوروبيين والأمريكيين في منح تركيا ائتمانات مالية، الأمر الذي قد يخلق فراغاً يملأه الصينيون، وإذا تحقق هذا السيناريو، فقد يزداد التأثير السياسي لبكين على أنقرة لدرجة كبيرة، مما سيقربها من المحور الصيني-الروسي أكثر فأكثر.

ثانياً: أثر المستجدات الدولية في السياسية الأمريكية في الشرق الأوسط (إيران وتركيا)

١ - الصراع الأمريكي-الإيراني

إن إيران ستكون إحدى الدول التي سيشملها المشروعان السابقان، وسوف يحقق "طريق الحرير الجديد" لها الانفتاح الاقتصادي على العالم، والالتفاف على العقوبات الاقتصادية

التي تفرضها عليها واشنطن، وسيحقق لها تطوير البنية التحتية، وتشجيع فرص الاستثمار؛ لا سيما أن موقعها الجغرافي يعد جسراً برياً بين دول الشرق الآسيوي ودول شرق المتوسط، وهو ما قد يدفعها إلى الاستماتة في الوصول إلى البحر المتوسط، فهو الهدف القديم الجديد، والغاية من تحقيق فكرة الهلال الشيعي. أما المشروع الأوراسي فسيمنحها قوة سياسية- دبلوماسية، وربما يصل بها الأمر إلى التحالف عسكرياً مع المحور الصيني الروسي فيما لو تطلب الأمر.

إن طبيعة العلاقة ما بين الولايات المتحدة وإيران تركز على هذه المعطيات بشكل كبير، واليوم بات يلوح في الأفق ما يشبه الأوضاع ما بعد الحرب العالمية الثانية وظهور الحرب الباردة، ونقصد هنا المواجهة المفتوحة على كل الاحتمالات ما بين الولايات المتحدة من جهة، وروسيا والصين من جهة أخرى، وهي صورة تكاد تكون طبق الأصل عن الصراع المحموم الذي وقع ما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في ذلك الوقت؛ بالإضافة الوحيدة في المشهد هو بروز دور إيران في هذه "الحرب"، ودور إيران قريب من الدور التركي في الحرب الباردة السابقة، ولكنه دور مقلوب، أي أنه الدور الذي يساعد في التمدد الروسي والصيني، ولا يمكن للولايات المتحدة الاستفادة منه في إنشاء سدٍ يعيق هذا التمدد مثلما استفادت من تركيا واليونان أمام تمدد الاتحاد السوفييتي عندما ضمتها واشنطن إلى حلف الناتو عند بروز ملامح الحرب الباردة في ذلك الوقت، وهو ما سيدفع بالولايات المتحدة إلى التمسك بالکرد ومناطقهم في العراق وسوريا وتركيا وإيران في ظل رفض أنقرة مواجهة طهران ومن خلفها موسكو وبكين.

إن العلاقة ما بين طهران وواشنطن تصطبغ بصبغة سياسية ترسم العلاقة ما بين طهران وتل أبيب نصف إطارها، بينما ترسم المصالح الأمريكية نصفها الآخر. ففي الوقت الذي كانت فيه المواجهة على صعيد التصريحات ما بين واشنطن وطهران، باتت اليوم علنية وصريحة وبصبغة مواجهة فعلية في الخليج العربي، وهو ما سيتفاعل بشكل واسع في العلاقة بينهما في عدة ميادين، منها اليمن والعراق ولبنان والبحرين، بينما سيشكل الميدان السوري أوسع هذه الميادين بحكم الوجود المباشر للطرفين فيها، في الوقت الذي يعتمد تواجدهما في المناطق الأخرى على الوكلاء بشكل أكبر.

تشكل إسرائيل عائقاً كبيراً أمام المشروع الإيراني في الوصول إلى البحر المتوسط والمناطق المحيطة به، وهي إحدى أهم ممرات مشروع "الحزام والطريق" الصيني،

وأهم المناطق الشرق أوسطية للمشروع الأوراسي، وبعيداً عن المثاليات الأيديولوجية والعقائدية؛ وإضافة إلى هدفها القديم للوصول إلى شرقي البحر المتوسط، فإن المشروعين الروسي والصيني يدعمان هذا الهدف، وهو ما يفسر سياسات إيران في المنطقة، وفي محاولاتها الجديدة في تضيق الخناق على إسرائيل.

تدرك تل أبيب مدى خطورة الطوق الذي تحاول إيران فرضه عليها، فهي تتمدد رويداً رويداً من اليمن، إلى العراق، إلى سوريا ولبنان، ولو كانت مصر والأردن متعاونتان معها، لكانت إسرائيل الآن في حالة أسوأ. ومن هنا فإننا لو استثنينا الاستهداف الإسرائيلي لمحطة الكبر السورية فسلاحظ أن معظم الغارات الإسرائيلية تستهدف المراكز والنقاط الإيرانية في سوريا، إلى جانب استهداف مراكز حزب الله في سوريا ولبنان، ومؤخراً يبدو أن الحشد الشعبي بات هدفاً جديداً لهذه الغارات. كما أن واشنطن تدرك أن هذا التمدد يفرض- في الوقت نفسه- طوقاً على مناطق نفوذها ومصالحها في الشرق الأوسط عامة، والخليج العربي على وجه الخصوص، وتتعامل مع هذا الأمر بجدية وحذر بالغين.

إن عدم رد إيران على الاستفزازات الإسرائيلية المتكررة في سوريا، وربما مؤخراً في العراق، مرده حسابات إيران العميقة بوجود فارق كبير في القوى، وهذا الفارق يكمن في عدم حصولها على السلاح النووي الذي تمتلكه إسرائيل منذ زمن بعيد، واليوم الذي سترد فيه إيران على هذه الاستفزازات هو لحظة امتلاكها لهذا السلاح، وهي اللحظة التي تسعى أمريكا بمنع حدوثها بالمطلق، وربما كان انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي مع إيران سببه مخاوف ترامب وإدارته من عدم قدرة هذا الاتفاق من لجم إيران ومنعها من الحصول على هذا السلاح، وهو مطلب إيراني يبدو أنه غير قابل للمساومة من قبل طهران، كما إن حرصها على الحفاظ على الاتفاق النووي قد يشير إلى استفادتها من فجوات الاتفاق في تنمية قدراتها النووية بما يخص الجانب العسكري.

٢ - العلاقات الأمريكية- التركية

بات واضحاً بأن البلدين يبتعدان عن بعضهما بعضاً في عدد من القضايا السياسية، وقد بدأ هذا الانعطاف في العلاقات منذ الانقلاب العسكري الذي تعرض له الرئيس التركي أردوغان أواسط عام ٢٠١٦، وقد اتهمت الدوائر الاستخباراتية والسياسية التركية

الولايات المتحدة بالوقوف وراء هذا الانقلاب، وهو ما دفع بالرئيس التركي بالتوجه نحو المشاريع الروسية والصينية آنفة الذكر منذ ذلك الوقت أو قبله بقليل.

أدت الأزمة السورية إلى انعطاف خطير في العلاقات الأمريكية- التركية؛ لا سيما بعد إسقاط أنقرة للطائرة الروسية أواسط عام ٢٠١٥ ، وبعد اليأس الأمريكي من تحقيق التيار الإسلامي أي تقدم في المنطقة العربية، ومن ضمنها سوريا، وكذلك امتعاضها من هذا التيار إثر مقتل السفير الأمريكي في ليبيا على يد الجماعات الإسلامية المتشددة، ورفض تركيا الانضمام- في البداية- إلى التحالف ضد تنظيم الدولة. وقد تزامن كل ذلك مع تفوق الكرد في سوريا وتحقيقهم الانتصارات على هذا التنظيم، ورغبة التحالف الدولي ضد التنظيم بقيادة الولايات المتحدة في دعمهم ثم التحالف معهم بشكل وثيق، مما أضاف الملح على جراح العلاقات الأمريكية- التركية، وفتح الطريق أمام أنقرة في رحلة البحث عن حلفاء جدد، وثبيت التوجه الأوراسي كبوصلة لسياسة تركيا الداخلية وعلاقتها الخارجية.

علينا أن نعترف بأن تركيا ما تزال تحافظ على العمق الاستراتيجي بحكم موقعها الجغرافي المتميز، ولكن السؤال هو: هل ستستفيد من هذا الموقع في المواجهة الباردة أو الحامية ما بين الولايات المتحدة من جهة، وروسيا والصين وإيران من جهة أخرى، كما استفادت منه إبان الحرب الباردة ما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي؟

كان العمق الاستراتيجي لتركيا مغزياً جداً للولايات المتحدة للتصدي للتمدد السوفييتي في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت الولايات المتحدة ترغب في الحفاظ على تركيا بعيدة عن أي اختراق سوفييتي يهدد المصالح الحيوية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، فاقترحت هيئة الأركان الأمريكية تحسين الوضع العسكري في تركيا، وكانت تركيا تعيش حالة من الضعف والركود الاقتصادي، فعملت واشنطن على تقويتها- إلى جانب اليونان- من خلال الدعم الاقتصادي والعسكري والسياسي، وقد كانت علاقة بين "الدولة والعميل"، وهو أمرٌ فرضته المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة لها؛ فضلاً عن الفارق الكبير في القدرات العسكرية بين الدولتين، في حين أن السياسة الخارجية التركية باتت تعتمد بشكل كامل على راعيها، وأصبحت المساعدات الخارجية جزءاً لا يتجزأ من متطلبات تركيا الداخلية والخارجية، وبذلك ارتهنت تركيا اقتصادياً وعسكرياً وإدارياً للإدارة الأمريكية. وشكّل دخول تركيا إلى حلف الشمال الأطلسي (الناطو) ذروة

الاندماج التركي في العالم الغربي، وقد تم قبولها مع اليونان عام ١٩٥٢، بعد أن ألحّت كثيراً في طلبها، وتوالت- خلال فترات لاحقة- المساعدات الأمريكية للجيش التركي من معدات، وتدريب، وتمويل بمبالغ ضخمة ، حتى بات أقوى ثاني جيش في الحلف.

كان هذا في السابق، أما الآن فإن الاستفادة من العمق الاستراتيجي مرهون بحجم الارتباط التركي بسياسات واشنطن في المنطقة، والواقع يقول بأن أنقرة بعيدة كل البعد عن واشنطن في الوقت الحاضر، فهي تنتمي اليوم إلى حلف آستانه، وقد ضلّت الطريق نحو واشنطن والنااتو، وهي تقف الآن في صف موسكو وبكين وطهران بشكل واضح، وهو أمرٌ لن يتساهل معه واشنطن، فالأولى في تنافس قديم معها، والثانية دخلت في حرب تجارية معلنة، والأخيرة بدأ الاستعداد بينها وبين الولايات المتحدة يأخذ مساراً صريحاً ومعلنأً، وقد يقول قائل: ليس من المستبعد أن تساوم واشنطن على دماء الكرد أمام تركيا مقابل عودتها إلى الأوضاع القديمة. والجواب هو: هناك ما يشير إلى أن تركيا- ومن هنا تبدأ اللانهاية مشاكل- لا تستطيع الانسحاب من "حلف آستانه" بهذه السهولة في ظل كل هذا الانغماس في مشاكل المعارضة السورية، إلى جانب احتلالها للأراضي السورية من جرابلس حتى جسر الشغور وصولاً إلى شمالي حماة، وهي لا تزال ماضية في هذا الاتجاه، وإن استطاعت أو أرادت العودة فلن يكون الكرد هم الضحية، بل إن عودتها سترتب عليه قبولها بالواقع كما هو، كون الكرد باتوا حلفاء استراتيجيين للولايات المتحدة والتحالف الدولي، وملتزمين معهم.

ثالثاً: منعكسات المستجدات الدولية في السياسة الأمريكية حيال الكرد والأزمة السورية
إذاً الولايات المتحدة تخسر أهم حلفائها في المواجهة القادمة مع روسيا والصين وإيران، والبديل الوحيد في هذه الحالة هم الكرد؛ بالإضافة إلى حلفائها التقليديين في المنطقة مثل دول الخليج ومصر وإسرائيل. فالمناطق الكردية تحظى بأهمية استراتيجية في الشرق الأوسط، وستكون البديل المناسب عن موقع الأناضول، وهو ما نعتقد بأنه يمضي على قدم وساق. فقد بات الكرد اليوم حلفاء أقوىاء لواشنطن، ويستكملون شروط تحولهم إلى حلفاء استراتيجيين لها، وقد أشار مساعد وزير الدفاع الأمريكي إلى أن أفضل تجارب التحالف في الشرق الأوسط كانت مع ثلاث قوى، هي العراق والأردن وقوات سوريا الديمقراطية . وتدرك واشنطن الآن بأنه لولا القضية الكردية لهرولت القيادة التركية باتجاه المحور الروسي- الصيني من دون تردد، وكان الانفصال التركي الأمريكي أسهل

بكثير، وهذا يعني بأن هذه القضية تقف في صلب حالتي السبب والنتيجة بالنسبة لعلاقات تركيا الخارجية.

١ - التهديدات التركية لشرقي الفرات

تركيا جادة في تهديداتها، ولا يخفى على أحد حقيقة أن قادة الترك في الماضي القريب أعلنوا صراحة بعدم قبول كيان كردي ولو في جنوب إفريقيا، وقد أضاف الرئيس التركي أردوغان إلى النص جملتين جديدتين، فإما أن يقبل الكرد العيش أذلاءً أو يدفنوا تحت التراب. وقد يقول قائل: ها هو إقليم كردستان كيان كردي يعيش بالقرب من تركيا، وأنقرة تقبل به وتقيم العلاقات معه. وهنا علينا أن نتذكر، بأن الإقليم واقع فرضه دماء شهدائه وتضحيات أهله، ولم يكن الترك فرحين بقيامه؛ إذ أن نشوءه كان من تداعيات قرار أممي إبان عملية "الأنفال"، بعد أن عملت واشنطن مع حلفائها في أوروبا الغربية على تمرير قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ في ٥ أبريل ١٩٩١، الذي شجب قمع صدام حسين للکرد، واستخدمت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا القرار لفرض منطقة حظر جوي بالنسبة للطائرات العراقية في شمال خط العرض ٣٦ استناداً إلى بنود الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المتعلق بحالات تهديد السلم والأمن الدوليين، ولم يكن للترك القدرة على رفضه؛ فضلاً عن قبولهم لفكرة حظر الطيران كبديل عن استقبال مئات آلاف اللاجئين الكرد الفارين من جحيم الحرب. كما علينا أن نعي حقيقة أنهم لو انتهوا من مشاكلهم مع الكرد الشماليين فإنهم سيحاربون الكرد الجنوبيين، وعملية الاستفتاء في الماضي غير البعيد خير دليل على ذلك، فقد كانوا من أشد الراضين لها؛ إذ سرعان ما عقدت تركيا اللقاءات مع إيران والعراق رغم كل الخلافات فيما بينها، وحشدوا جيوشهم ومدركاتهم لردع إتمام مرحلة ما بعد الاستفتاء.

إن التهديدات الجديدة والمستمرة من قبل الرئيس التركي أردوغان بالتحرك عسكرياً نحو شرقي الفرات هي لممارسة الضغط مجدداً على واشنطن كي ترضخ للمطالبات التركية في احتلال هذه المنطقة، وهي تتزامن مع فتح الطريق أمام اللاجئين السوريين الذين وصلوا إلى اليونان، وهذه الحركة كانت بمثابة رسالة تحذير تركي للدول الأوروبية بأنهم سيفتحون هذه الأبواب في وجهها، ما لم تتدخل أوروبا في قضيتين اثنتين هما: وقف تقدم الحكومة السورية وروسيا نحو مناطق احتلالها غربي الفرات، ودعمها في إنشاء منطقة أمنة في شرقي الفرات لاحتلالها وتوطين هؤلاء اللاجئين فيها؛ هذا بالإضافة إلى كونها

عملية ابتزاز وخطوة انتهازية جديدة لدفع الدول الأوروبية إلى منحها مساعدات مالية مقابل منعها خروج اللاجئين من تركيا باتجاه أوروبا.

٢ - أبعاد الاتفاق الأمريكي- التركي وفكرة "المنطقة الآمنة"

أثارت "المنطقة الآمنة" الكثير من الجدل والنقاش في المنابر الإعلامية، وعلى منصات وصفحات وسائل التواصل الاجتماعي في الأيام الماضية، وكانت النقاشات تدور حول الهدف التركي من بناء هذه المنطقة، وعن جدية واشنطن في بنائها. فالمنطقة الآمنة هي موجودة فعلاً، ونقصد بها تلك المنطقة التي تنعم بالأمان والاستقرار منذ أن تم حمايتها من تمدد تنظيم الدولة من قبل وحدات حماية الشعب ثم قوات سوريا الديمقراطية، وهي الآن ومنذ معركة كوباني تحت حماية تحالف دولي مؤلف من ٨٠ عضواً، وتم تثبيت معالم هذه المنطقة بعد القضاء على آخر معقل هذا التنظيم شرقي الفرات. وما تزال عملية تأمين الأمن والاستقرار فيها جارية، إلا أنها تتعرض للخرق من قبل خلايا داعش النائمة، وتزداد شدة الخرق مع كل تهديد يوجهه الرئيس التركي أردوغان بالتحرك نحو شرقي الفرات.

إن الحديث عن المنطقة الآمنة من الناحية القانونية سيسير حتماً في مسارات أخرى تمر عبر مفاهيم القانون الدولي الإنساني، وميثاق الأمم المتحدة، والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. فرغم شيوع هذا المصطلح إلا أنه مصطلح غير رسمي، يُقصد به الإعلان عن مناطق محددة خارج حدود ونطاق العمليات العسكرية، وكانت واحدة من الاستجابات الدولية الرئيسية للنزاعات في التسعينيات، وكانت مزيجاً من القانون والعمل الإنساني؛ إذ لم يرد لهذا المصطلح أي ذكر إلا في اتفاقيات جنيف الأربعة عام ١٩٤٩، ولا سيما الرابعة منها المؤرخة في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩، والخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب من خلال المواد ١٤ و ١٥، ومن خلال نص المادة ٢٣ من ملاحق اتفاقيات جنيف لعام ١٩٧٧، من دون أن تعطي تعريفاً دقيقاً لتلك المناطق. كما ولا توجد مادة واحدة من ميثاق الأمم المتحدة تنص على إنشاء مناطق آمنة، ومع ذلك فقد ظهرت عدة تجارب عملية لها، كالحالة في شمال العراق (إقليم كردستان) والكويت عام ١٩٩١، وفي البوسنة والهرسك عام ١٩٩٣، في راوندا عام ١٩٩٤، وكانت كلها تحت وصاية الأمم المتحدة بعد صدور قرار بشأنها من مجلس الأمن، وخضعت لشروط لوجستية وعسكرية، ومنها الاتفاق في ما بين الأطراف المتنازعة على إقامتها أو فرضها بموجب الفصل السابع من

ميثاق الأمم المتحدة، وإزالة الصفة العسكرية عنها، وإخضاعها لإدارة مدنية- وتوفير حماية عسكرية لها من قبل الأمم المتحدة أو قوات تحالف دولي مكلف من قبلها، وفرض حظر جوي لحمايتها وتوفير ممرات آمنة لإيصال المساعدات الإنسانية.. وغير ذلك .

في الحقيقة تم رسم الملامح الأولى لهذه المنطقة (منطقة الأمن والاستقرار) من الاتفاق المُبرم بين الولايات المتحدة وروسيا في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ في جنيف، الذي جاء نتيجة مباحثات طويلة بين الطرفين لتجنب وقوع أي حادث بين طائرتيهم الحربية إثر بدء روسيا عمليات عسكرية في سوريا منذ أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ ، في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة تقود تحالفاً دولياً في سوريا والعراق لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ ، ويبدو أنه كان يحوي بنوداً سرية، حيث هدّدت روسيا بنشرها بعد أيام من توقيعها، وكانت واشنطن قد أخفت هذه البنود حتى عن أقرب حلفائها. ويبدو أن الطرفين اعتمدا- من دون ذكر ذلك في بنود الاتفاق- نهر الفرات حداً فاصلاً ما بين مناطق انتشارهما، وكثيراً ما تعامل التحالف مع القوى التي حاولت اختراق المنطقة بشكل حازم ومن دون تردد، رغم اختراق واشنطن وحلفائها لهذا الحد من خلال تنفيذ عمليات عسكرية في غربي الفرات في أكثر من مناسبة، مقابل الرد الروسي بالقول: إن هذه العمليات تناقض الاتفاقيات السابقة بين موسكو وواشنطن.

إن "المنطقة الآمنة" بالنسبة لتركيا تتخطى مسألة "مخاوفها الأمنية"، فالكل يدرك أن الحدود الحالية آمنة من جهة سوريا، وبأن الكرد لن يُخرجوا حلفاً لهم في التحالف بتهديد أمن الحدود مع تركيا، وهي مستباحة فقط من جهة تركيا (بناء الجدار من جهة، وخطورة عمل الفلاحين في أراضيهم المحاذية لهذه الحدود من جهة أخرى، وعمليات الاستهداف المباشرة لضحايا أبرياء عبر الحدود)، فهي ترمي من بناء هذه المنطقة إلى عدة أهداف منها:

أ- القضاء على التجربة الديمقراطية التي أسسها الكرد في شمال سوريا، فقد صرح الرئيس التركي أردوغان بأنهم إن لم يدخلوا شرقي الفرات فإنهم سيندمون لاحقاً، وهو يعي ما يقول.

ب- إعادة توطين اللاجئين السوريين المنتشرين في تركيا؛ إذ تتيح هذه السياسة لأنقرة التخلص من أعباء هؤلاء اللاجئين، بعد أن أسهمت أوضاعهم في تأزّم الأوضاع السياسية

والاقتصادية الداخلية في تركيا، كما إنها ستسهم في تغيير ديموغرافية المنطقة بما يقضي على الأغلبية الكردية فيها.

ج- إن الانتشار العسكري لتركيا بعمق ٣٥-٤٠ كم هو اتمام المرحلة الأخيرة لأهداف الميثاق المَلّي في سوريا، وسيتم من خلاله إحكام السيطرة التركية على كامل الشمال السوري بدءاً كسب إلى جبال سنجار على الحدود السورية العراقية.

إن الحديث عن "المنطقة الآمنة" في المباحثات الأمريكية التركية هو شيء آخر، وهو أمرٌ يتعلق بعدم رغبة واشنطن في خسارة تركيا كحليف رغم شرائها السلاح الروسي S400، ورغم أن العلاقة باتت أوهن من "شعرة معاوية"، وهي تسير في مسارين اثنين، الأول تخليص تركيا من مخاوفها حيال "أمنها القومي"، وثانياً إيجاد أرضية جامعة ترضي حليفها، الكرد وتركيا. وكثيراً ما رتدت الأطراف الأمريكية (الرسمية والإعلامية) بعدم وجود أي اتفاق أو حديث حول "منطقة آمنة"، وأن ما يتم الحديث عنه هو إيجاد آلية مشتركة (غرفة أو مركز عمليات) تبدد مخاوف تركيا الأمنية.

إن التسمية الصحيحة لهذا الاتفاق هو: "أمريكا تمنع تركيا من دخول شرقي الفرات"، وهي مرحلة دبلوماسية، وستستمر على هذا الأساس إن استمرت تركيا الخوض في حل الأزمة بالطرق السلمية والدبلوماسية، وقد تتطور إلى العمليات العسكرية على الصعيد الأمريكي فيما لو أصرت تركيا دخول شرقي الفرات بشكل منفرد. فالولايات المتحدة غير ملزمة ولا مجبرة على التنازل لتركيا لمناطق حيوية واستراتيجية كشرقي الفرات، وهي التي تحلّق خارج سرب الناتو، وتتعامل مع إيران وتخرق العقوبات الأمريكية عليها، وتتعامل مع الأزمة السورية بالتوافق مع روسيا وإيران، وتدخل في صلب النظرية الأوراسية، وتسهم بفعالية في الحزام الصيني. كما أنها لم تعد مجالاً حيويّاً مغرباً للاستثمارات الأمريكية في ظل وجود دول الخليج التي تسد هذه الفجوة بنجاح، في الوقت الذي تعيش فيه هذه الدول قلق التمدد التركي في قطر، وأصبحت في مواجهة مباشرة أمام التهديد التركي-الأخواني.

ما سبق يعكس اضطراباً واضحاً في السياستين الداخلية والخارجية التي تعيشها تركيا، فمن الداخل بات سقوط الرئيس التركي أردوغان وحزب العدالة والتنمية بحكم المؤكد، وهو سيحاول بشراسة منع هذا السقوط، لكن المعارضة باتت أقوى، والكثيرون من

مناصريه انشقوا عن حزبه واحداً تلو الآخر، بينما خارجياً فقد أصبحت تركيا الآن تعيش ما بين المطرقة الروسية والسندان الأمريكي، والجميع يترقّب ما ستؤول إليها النهايات بتلّهف شديد.

النتائج والتوصيات:

١- إن التغيير في موازين القوى لصالح الجناح الشرقي في العالم (روسيا والصين) سيخلق تناقضات كبرى بين القوى العظمى من حيث المصالح الاستراتيجية والاقتصادية، وسيكون لها تبعات عميقة في السياسة الدولية عامة، والسياسة الأمريكية في آسيا الوسطى والشرق الأوسط خاصة، وهو ما ينذر بوجود مخاطر حقيقة تهدد العالم بأسره فيما لو اتخذت هذه الصراعات والمنافسات الطرق التقليدية في تطور الأزمات، أي تحولها إلى حروب عسكرية ميدانية (حسب التجارب السابقة)، وهذه الحروب التي يُعتقد بأنها لن تكون حروباً تقليدية؛ لا سيما أن الأطراف الرئيسية كلها دول نووية من الدرجة الأولى، ما سيفضي إلى حدوث دمار عالمي لم تشهده البشرية من قبل. ومن البديهي أن كل الفرقاء يعون هذه القضية، لذا فعلى الأرجح أن العالم الإنساني سيستمر على ما هو عليه من حروب باردة، وناعمة، وحروب بالوكالة، وسباق في التسلح، وصراع على مناطق الانتشار والنفوذ والمصالح.

٢- إن كانت إيران تشكل المشكلة المركزية التي تسبب حالة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط من وجهة نظر الخارجية الأمريكية، فإننا نعتقد بأن هناك ضرورة لتشكيل قائمة تضم العناصر التي تؤدي أدوراً مركزية في حالة عدم الاستقرار في هذا الشرق، وهذه القائمة ستضم تركيا بكل تأكيد، إما في الخانة الثانية أو الأولى، فإيران تحاول تحقيق "الهلال الشيعي" ونشر "الفرسنة"، وتركيا تحاول السيطرة على العالم السني من خلال "العثمة الجديدة"، وقد أسهمت كلا الدولتين في خلق دمار هائل في الشرق الأوسط، وأزمات خلّفت ضحايا لم يعد بالإمكان إحصاء أعدادها، في سبيل تحقيق أهدافها.

٣- تسهم تركيا بشكل إيجابي في كل تلك المستجدات، وبدأت تقترب من الطرف المناهض للولايات المتحدة (الجناح الشرقي من العالم)، وتبتعد رويداً رويداً عن محور الغرب وحلف الناتو، وهذا الأمر لن يكون من دون تبعات، فالولايات المتحدة ستشهر السلاح الاقتصادي في وجهها، وهو ما قد يتفاداه الأتراك- تحسباً- بالانضمام إلى المشروع

الصيني والمشروع الروسي، كما أنها ستشهر بالورقة الكردية، بعد تجربة ناجحة من التعاون والتحالف مع الكرد.

٤- ما أن تعصف الأزمات الداخلية (السياسية والاقتصادية) بتركيا التي تصل إلى حد بروز التناقض المجتمعي التركي، فإن ساستها يهرعون إلى ضرب الكرد داخلها وخارجها، لأن هذا يبدو وكأنه الأمر الوحيد الذي يجمع شمل الأتراك. ومن جهة أخرى، فهم يدركون بأن الكرد باتوا منظمين جداً، وفي كل مناطقهم في إيران والعراق وتركيا وسوريا، وما أن تسنح لهم الفرصة لنيل حقوقهم فلن يضيعوها أبداً، كما حدث في فترة الحرب العالمية الأولى وما بعدها، لذا تسعى تركيا إلى تشتيت هذه التناقض، وما حملاتها العسكرية الأخيرة ضد حزب العمال الكردستاني في مناطق تمركزه، ومحاولة ضرب التجربة الديمقراطية الكردية في سوريا، وملاحقة برلمانيي حزب الشعوب الديمقراطي واعتقالهم، وإقالة رؤساء البلديات الكردية في تركيا إلا خير دليل على ذلك.

٥- إن الأزمة السورية باتت مرتبطة بهذه المستجدات الدولية وتبعاتها (النظرية الأوراسية، والحزام الصيني، والتمدد الإيراني، والتدخل التركي)، وذلك بسبب ارتباط القوى الفاعلة في سوريا بهذه المستجدات، وهي التي تساعدنا في فهم ورسم ملامح الفترة القادمة على المدى المنظور القريب والمتوسط، وأهمها هو أنه لا خطر على شرقي الفرات، وإنما الخطر الأكبر على جهة الغرب منه (جرابلس، والباب، وإعزاز، وعفرين، وإلى حد ما إدلب التي قد ينقذها فقط حجة كونها تحت سيطرة جبهة تحرير الشام، النصر سابقاً)، ويبدو أن التوافق الروسي- التركي أعمق من الارتباط الروسي- السوري بحكم المستجدات الدولية الأنفة الذكر، مما قد يفسح المجال أمام محاولة تركيا الحفاظ على احتلالها لها أمام التسهل الروسي أولاً، والدولي ثانياً، وتجربتها في احتلال قبرص، ومعسكراتها في إقليم كردستان مؤشرات خطيرة على عدم انسحاب تركيا من المناطق التي تستقر فيها.

٦- إن تركيا جادة في وعيدها، ولن تتردد فيما لو سنحت لها الفرصة في القضاء على العرش الكردي في شمال شرق سوريا، ولكن الظروف الحالية التي أوجدتها هذه المستجدات سيغيّر الكثير من المعادلات، فواشنطن تدرك بأن تركيا لن تدخل أبداً في حلف يعادي إيران لأسباب عديدة، لعل أهمها القضية الكردية في الدولتين؛ فضلاً عن سلسلة متواصلة من التفاهات التاريخية ما بين الطرفين تؤكد هدوء العلاقات بينهما منذ اتفاق الحدود الأول في القرن السابع عشر، وهي بغنى عن استحداث حالة عداء مع دولة جارة

تجمعها مشاكل وعلاقات اقتصادية مشتركة. كما أنها ماضية في العمق الأوراسي الذي لا يبدو الرجوع منه ممكناً في ظل كل هذه التفاهات مع موسكو وكل هذه الخلافات مع واشنطن، كما أنها الآن تشاطر الصين في الرؤية المستقبلية لمشروع "الحزام والطريق" الصيني، وهي قضايا تمس جذور الهيمنة الأمريكية، ومصالحها الاستراتيجية، ومناطق نفوذها وانتشارها في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

٧- إن الكرد قاتلوا الشر بقتالهم داعش دفاعاً عن مناطقهم وعن سوريا والعالم، في حين أن تركيا هي التي زرعت الشر، فقد فتحت الطريق- ذهاباً وإياباً- أمام عناصر تنظيم الدولة، وأسهمت في تمده، ومولته، وأمّنت المشافي لجرحاه، وعلى العالم الإنساني الحر أن ينظر في هذه المعطيات بتمعن! فتركيا التي جاورت تنظيم الدولة لعدة سنوات لم تطالب بمنطقة آمنة لحفظ أمنها؛ إذ لم يشكل التنظيم تهديداً "للأمن القومي" التركي. ومن الواضح أن كل الدلائل والوثائق التي تؤكد ارتباط تركيا ومؤسساتها السياسية والاستخباراتية بتنظيم داعش موجودة، وهي بحوزة الغرب (غرب أوروبا والولايات المتحدة) وأمام أعينهم، إلا أن العلاقات الاقتصادية المعقدة، وعمق تركيا الاستراتيجي ودورها في الناتو، وقضية اللاجئين.. وغيرها، كلها قضايا تعيق الغرب لاتخاذ التدابير اللازمة لمحاسبتها.

٨- إن المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط اليوم باتت مرهونة- في ظل هذه المستجدات- بحجم تشاركتها مع حلفائها لأزماتهم في هذه المنطقة، فتفاقم وتطور هذه المستجدات سيشكل حالة أخطر بكثير من فترة الحرب الباردة في ظل توحيد جهود العملاقين الصيني والروسي؛ إلى جانب أطراف دولية كإيران وتركيا، ومن هنا يجوز الاعتقاد بأن أول طلقة سيتلقاها المقاتل التركي أو مقاتل المعارضة قد تكون أمريكية قبل أن تكون من عناصر قوات سوريا الديمقراطية فيما لو حاولوا اجتياز الحدود نحو شرقي الفرات بشكل أحادي.

المصادر والمراجع:

- علي، معتز، هل أعلن أردوغان ومادورو نهاية الخطرسة الأمريكية؟، مدونات الجزيرة، ٣١/٢٠١٩/٠٨.
- حمي، فرهاد، الأتراك الأوراسيون وعقيدة مواجهة الإمبريالية الغربية، NPA، ٢٣/٠٧/٢٠١٩.
- حمي، فرهاد، حرب المواقع الشرسة بين التكتلات الاقتصادية في تركيا، NPA، ١٥/٠٨/٢٠١٩.
- حمي، فرهاد، "الأوراسيون" حينما يقحمون الكرد في خانة "نظرية المؤامرة"، NPA، ٠٨/٠٨/٢٠١٩.
- علي، ندى، الطريق والحزام الصيني: الوجه الحقيقي للحرب الناعمة، شبكة النبا المعلوماتية، ٢٧/٠٤/٢٠١٩.
- طريق الحرير القديم: كان الحرير الذي أنتجته الصين قبل ثلاثة آلاف سنة يأخذ طريقه من الصين إلى أرجاء العالم، ولم يقتصر الطريق على الحرير وحده، بل تسربت معه بضائع كثيرة من الصين وأقاصي آسيا إلى أواسط آسيا وشمال أفريقيا ووسط أوروبا، وقد اتخذ الطريق مسارات محددة، عُرِفَت منذ ذلك الوقت باسم "طريق الحرير". وكان لطريق الحرير تأثير كبير في ازدهار كثير من الحضارات القديمة، مثل الحضارة الصينية والمصرية والهندية والرومانية، كما لعب هذا الطريق دوراً مهماً في تلاقي الثقافات والشعوب، وتعلم لغات وتقاليد البلدان التي كانت على مساره. انظر:
<https://n.annabaa.org/news38231>
- مبادرة الحزام والطريق الصينية.. ثلثا العالم في مواجهة أمريكا، وكالة النبا- الأخبار، ٢٨/٠٤/٢٠١٩.
<https://n.annabaa.org/news38231>
- الشرفاوي، خالد، رسمياً.. الصين تعلن دعم تركيا ضد أمريكا، المصريون، ٠٤/٠٩/٢٠١٩.
- الصين وتركيا تتعهدان بالتعاون في مجال الأمن ومبادرة الحزام والطريق، الشروق، تموز/ يوليو ٢٠١٩.
- أردوغان يعتذر لبوتين عن إسقاط الطائرة الروسية، موسكو- فرانس برس، ٢٨ حزيران/ يونيو ٢٠١٦.
- Afacan, Isa Turkish-American Relations in the Post-Cold War Era, 1990-2005, Doctor of Philosophy in International Relations, Florida International University, Miami, Florida, 2011, p. 39-40.

- عويس، هديل، مساعد وزير الدفاع الأمريكي: سوريا الديمقراطية مكنتنا من تحرير المنطقة رغم بساطة الدعم الأمريكي، NPA، ٢٠١٩/٠٧/٣١.
- مساعد وزير الدفاع الأمريكي: سوريا الديمقراطية مكنتنا من تحرير المنطقة رغم بساطة الدعم الأمريكي
- نص القرار باللغة العربية من الموقع الرسمي للأمم المتحدة:
- [https://undocs.org/ar/S/RES/688\(1991\)](https://undocs.org/ar/S/RES/688(1991))
- حظر الطيران، موسوعة الجزيرة.
- هاجر، ختال، تدخل الأمم المتحدة لوقف انتهاكات حقوق الإنسان في كردستان العراق عام ١٩٩١، رسالة ماجستير، جامعة باجي مختار عناية- كلية الحقوق، إشراف أ.د منتري مسعود، ٢٠١٠-٢٠١١، ص١٥٧-١٥٨.
- حميدي، محمد نور، مفهوم المنطقة الآمنة من وجهة نظر السياسة والقانون، زمان الوصل، ٢٠١٩/٠٩/٠٧.
- مفهوم المنطقة الآمنة من وجهة نظر السياسة والقانون*
- أهداف الاتفاق الروسي الأمريكي في سوريا، الخليج أونلاين، ٢٠١٦/٠٩/١٧.
- حول التدخل الروسي في سوريا
- <https://theglobalcoalition.org/ar/>

إيران والشرق الأوسط الملتهب

مركز الفرات للدراسات

المقدمة

تقع منطقة الشرق الأوسط على صفيحٍ ساخن، فنارها لم تهدأ منذ أمدٍ طويل، وبل استعرت أكثر منذ عام ٢٠٠٣ وما زالت تستمر في حرق الخارطة السياسية للمنطقة.

ما هو بادٍ للعيان أنّ الشرق الأوسط يعيش مخاض ولادةٍ جديدةٍ وعسيرة، ويكمن ذلك في إصرار شعوبها وتطلعها إلى بناء نُظُمٍ جديدةٍ تمثل قيم الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، في مقابل سلطاتٍ تعمل بكلِّ عنف؛ للإبقاء على أنظمتها البالية، وتسير عكس تيار هذا التغيير.

إنّ هذه المرحلة من تاريخ المنطقة يشبه إلى حدٍّ كبير ما مرت به أوروبا خلال المرحلة الانتقالية من العصور الوسطى إلى عصر التنوير أو العصور الحديثة، ولكن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا هو: لمن ستميل كفة النجاح والنصر في نهاية المطاف؟

انطلاقاً من القانون الكوني الذي يكون فيه عمر كلّ شيءٍ محدّداً، فحياة الكائنات تبدأ من الولادة ثمّ الطفولة فالنضج، تليها الشيخوخة، فالانحدار، وهذه السيرورة الحياتية تنسحب على حياة الأنظمة السياسية أيضاً؛ إذ أنّ كلّ نظام يبدأ من النشوء فالتطوّر ثمّ الازدهار والتوسع ليعقبها في النهاية الأزمة والانحدار أو السقوط، ولكن ما لا نجد له تفسيراً حيال هذه المسألة هو عدم إدراك هذه الأنظمة وأصحاب القرار في الشرق الأوسط لهذه الحقيقة وتمسكهم بهذا الشكل البالي من السلطة، بدلاً من إفساح المجال أمام رياح التغيير التي تهبُّ على هوى الشعوب وتطلعاتها.

هل بدأ سقوط أحجار الدمينو بشكلٍ فعليٍّ في المنطقة؟

مما لا شك فيه أنّ الأنظمة الحاكمة في الشرق الأوسط، ولا سيّما في البقعة الجغرافية التي تسمى بقلب المنطقة (سوريا، والعراق، وإيران، وتركيا)، وعلى الرغم من خلافاتها في الكثير من القضايا، لكننا نجدها تتقارب في التصدي للكثير من التحديات التي

تواجهها، ولعلّ التحديّ الداخلي الأبرز الذي تواجهه هذه الدول الأربعة مجتمعةً هو وجود قضية كُردية على أراضيها، بل وتشكّل القاسم المشترك بينهم، ولولا وجودها لكان تفكيك هذه المنظومة أكثر سهولة.

إنّ تتبّع الأحداث التي بدأت منذ عام ٢٠٠٣ إلى اليوم؛ يُظهر دور الجمهورية الإسلامية الإيرانية في تقوية الروابط بين الدول آنفة الذكر، ومن الواضح أنّ سقوط أحجار الدومينو على ارتباط وثيق بوضع إيران ومستقبلها.

إيران والتحديات التي تواجهها

تُعدّ إيران إحدى الدول المحورية في المنطقة، فلها تاريخ وميراث ثقافي متنوع، لكن بعد قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ بمشاركة غالبية شرائح المجتمع بمختلف توجهاتهم الأيديولوجية ضدّ الشاه محمّد رضا بهلوي، سرعان ما هيمن عليها التيار الديني وأسسوا نظام حكمٍ ثيوقراطي، فتحوّلت إيران إلى دولة قومية شيعية، بعيدة كل البعد عن طموح الشعوب الإيرانية في الحرية والمساواة والعدالة.

أ- مكان القوة لدى النظام في إيران

يمكننا تلخيص مكان القوة لدى النظام الإيراني في عدّة نقاطٍ هي:

- ١- تبنّي النظام الإيراني لمفهوم "ولاية الفقيه" وفرض نفسه كقائدٍ للشريعة، واستغلال مظلوميتهم، وبناء هلالٍ شيعي في المنطقة، والترويج لنفسه كحامٍ لهم من "الإبادة" التي قد يتعرّضون لها.
- ٢- إنشاء فصائل موالية لها في المنطقة تحارب "أعداء" إيران بالنيابة عنها، ودعمهم بالسلاح والأموال، واستخدامهم لإشعال بؤر التوتر خارج حدود إيران حين الحاجة.
- ٣- توطيد علاقتها مع دول الجوار؛ سوريا، وتركيا، والعراق، وإنشاء تحالفٍ إقليمي معها.
- ٤- سباق التسلح، حيث يمكن اعتبار تطوير إيران منظومتها الصاروخية نقطة قوة لها على المدى القريب.

ب - مكان الضعف لدى إيران

- ١- إنفاق إيران أموالاً طائلة على الفصائل الموالية لها مثل حزب الله، والحوثيين، وحركة حماس، وغيرها من الحركات يؤدي إلى خلق ردود فعل قوية لدى الشعوب

الإيرانية التي تعاني من الفقر وانتشار البطالة نتيجة هذه السياسات، فهذه الشعوب كغيرها تسعى، بطبيعة الحال، إلى العيش الكريم على أرضها المليئة بالثروات الطبيعية، ويتجلى ذلك في الهتافات التي يطلقها الشعب الإيراني الثائر في مظاهراته عندما يقول: "لا غزاة ولا لبنان روجي فداء لإيران".

٢- العقوبات الأمريكية القسوى التي شلّت الاقتصاد الإيراني، وكذلك حالة الضعف التي تعيشها الدول التي تعتبرها إيران ذات صلة عميقة بها (سوريا، ولبنان، والعراق، واليمن)، وعدم قدرة هذه الدول على التخفيف من وزر هذه العقوبات المفروضة عليها، كلّ ذلك يضع إيران أمام وضع اقتصادي صعب للغاية.

٣- إنفاق إيران أموالاً طائلة على سباق التسلح، ما أدى إلى إضعافها داخلياً على المدى الطويل، فمهما بلغت قوة الدفاعات الموجهة إلى الخارج، وبقي الداخل يعاني من الإهمال والتهميش، فلن تستطيع هذه القوة الحيلولة دون انهيار السلطة.

٤- عدم القيام بالإصلاحات في الوقت المناسب، وحل القضايا الداخلية؛ وخاصة قضية الإثنيات والقوميات الموجودة ضمن حدودها مثل قضية الأهواز، والكرد، والبلوش، وغيرهم من الشعوب.

٥- طموح إيران في أن تصبح قوة إقليمية قوية منافسة للقوى الكبرى، وذلك على حساب العديد من دول المنطقة والعالم، أدى إلى تشكل جبهة واسعة معادية لها في العالم والمنطقة.

هل بدأت ساعة الصفر لإيران؟

إنّ أهداف إيران التوسعية تحت مسمى الهلال الشيعي، خلق لها الكثير من الأعداء في المنطقة، حيث تُعدّ هذه الأهداف تهديداً واضحاً لأمن الدولة الإسرائيلية، وأمن دول الخليج العربي عامة، والسعودية بشكل خاص؛ إضافة إلى أمن مصر، كما أنها تشكّل تهديداً واضحاً لمصالح القوى المهيمنة عالمياً وعلى رأسها أمريكا وبريطانيا، وبالتالي وضعت إيران نفسها أمام جبهة معادية واسعة النطاق على مستوى المنطقة والعالم، فالضغوطات أصبحت أكثر صرامة بعد أن انسحبت أمريكا من الاتفاق النووي مع إيران، وكان ذلك بمثابة إعلان حرب غير مباشرٍ عليها.

تداعيات الضغوط الخارجية وخيارات إيران في هذا الوضع

بدأت الضغوطات على إيران مع انسحاب أمريكا من الاتفاق النووي وفرض عقوبات اقتصادية صارمة عليها، مما وضعها - داخلياً - في وضع اقتصاديٍّ مُزْرٍ، ومن شأن ذلك أن يخلق جبهة داخلية قوية للشعب الذي يكافح لأجل الوصول إلى لقمة العيش، وأدى إلى تشكّل معارضة - غير منظمة بشكل كافٍ- لسياسات إيران الداخلية والخارجية، نتيجة الظلم الذي يمارسه النظام الإيراني على كافة شرائح المجتمع. كما أنّ أكثر المتضررين من هذا النظام هي المرأة الإيرانية والشباب الإيراني المتطلّع إلى حياة منفتحة على العالم الخارجي، وكلّ هذه الضغوطات الداخلية مجتمعةً بالإضافة إلى الضغوطات الخارجية تدفع بإيران إلى أن تختار بين أمرين اثنين أحلاهما مُرّاً، وهما:

١ - الانسحاب من المنطقة والتخلّي عن طموحاتها التوسعية، وعن الإصرار على بناء الهلال الشيعي، وعدم تقديم الدعم للقوات الموالية لها في الخارج؛ وهو الأمر الذي لم تستجب له إيران حتى الآن، على الرغم من شدّة الضغوطات المفروضة عليها، ما أدى إلى اندلاع المظاهرات في مناطق نفوذها في كلِّ من لبنان والعراق، والتي لها مطالب واقعية ومحقة، بطبيعة الحال؛ لأنّ شعوب هذه البلدان لم تعد تستطيع العيش في ظل أنظمة مرتبطة بشكل وثيق مع نظام إيران ووكلائه، فمطالب الشعوب في كل من لبنان والعراق واضحة من حيث مناداتها بالقضاء على طائفية السلطة التي تعمل على حماية مصالح إيران، هذه المصالح التي لم تكن يوماً تعني شيئاً لشعبي البلدين، وبإمكاننا اعتبار هذه المظاهرات بداية حربٍ على إيران وفتح جبهاتٍ كفيلة باستنزافها كما حصل في اليمن، ولكن ما هو بادٍ للعيان هو عدم رضوخ إيران لمطالب المتظاهرين، ومن المحتمل أن تدفع إيران بالأمور في لبنان والعراق نحو حربٍ أهلية.

امتدت هذه المظاهرات مؤخراً إلى الداخل الإيراني، ولكنّ القمع والعنف المفرطين اللذين يواجه بهما النظام المتظاهرين من شأنهما أن يؤديا إلى السيطرة على المظاهرات؛ فالمعطيات تؤكد صعوبة تغيير النظام عن طريق المظاهرات السلمية والعقوبات الاقتصادية، كما أنّ شنّ ضربات تأديبية ضدّ أهداف إيرانية في سوريا، دون وجود تدخلٍ خارجيٍّ قوي لن يحقق هذا التغيير، وفي المجمل يمكننا القول إنّ الوضع الحالي في

إيران يشبه إلى حدّ كبير وضع العراق في أواخر حكم الرئيس العراقي السابق صدام حسين.

إنّ مجمل ما سبق يدفعنا إلى طرح السؤال الآتي:

ما هو الاحتمال الآخر الذي من الممكن أن تواجهه إيران في حال لم تُجدِ كلّ هذه الضغوط نفعاً، والتي تسعى للحدّ من توسّعها وتقليص نفوذها إلى داخل حدودها المرسومة وفق القانون الدولي؟

إنّ الضغوطات المفروضة على إيران، كانت تهدف إلى تجنب ويلات الحرب من قبَل الأطراف المعنيّة بموضوع إيران، لكن إذعان إيران لهذه الضغوطات هو بمثابة "سمّ مضاعف" لها على حدّ وصف مرشدها الأعلى علي خامنئي، لأنّ ذلك سوف يقوّض ويحجّم دورها كقوة إقليمية مؤثرة، بشكلٍ كبير، وبالتالي سينجم عن هذا الأمر "تبعات كارثية"، ومن المرجّح أن تؤدي إلى تفاقم مشاكلها الداخلية أكثر من أيّ وقتٍ مضى، بل ومن المحتمل أن تمهّد الطريق أمام تقسيمها، وهذا ما تتخوف منه إيران، ولن تقبل به.

٢- إنّ كافة المعطيات والتطورات تشير إلى أنّ المنطقة على شفير حرب ضارية، فأطراف الصراع سوف تتجاوز حروب الوكالة، وسيبدأ صراع القوى الكبيرة في المنطقة وجهاً لوجه.

يبدو جلياً أنّ الدول المتضررة والمتخوّفة من التوسع الإيراني قد دخلت في تحالفٍ ضدّ هذا التوسع (مصر، والأردن، ودول الخليج «عدا قطر»، والكويت التي سوف تلزم الحياد في هذه الحرب، إضافةً إلى إسرائيل وأمريكا وبريطانيا)، ومن الواضح أنّ هناك ضغطاً أمريكياً على دول الاتحاد الأوروبي للانضمام إلى هذا التحالف، أما الطرف الآخر المواجه لهذا الحلف فهو إيران والقوى الموالية لها،

كما أنّه من الوارد أن تصطفتّ قطر إلى جانب إيران، لكن من دون أن تخوض الحرب بشكلٍ مباشرٍ إلى جانبها. وتركيا أيضاً ستبادر إلى تقديم الدعم المادي والإعلامي لإيران دون مشاركة فعلية مباشرة في هذه الحرب. كذلك ستقف سوريا، التي استنزفتها الحرب الداخلية منذ ما يقارب التسع سنوات، إلى جانب حليفها.

أمّا روسيا، فبحسب المُعطيات والمواقف التي تبديها حيال أزمات وقضايا المنطقة وطرق تعاملها معها فهي لا تنوي استنزاف قدراتها في هذه الحرب، ومن المرجّح أنها سوف تحاول منع وقوع مثل هذه الحرب من خلال العمل الدبلوماسي، لكنّها لن تتدخّل بشكلٍ فعليّ، على غرار ما فعلته الولايات المتحدة خلال الحربين العالميتين.

إنّ الجبهة المعادية لإيران تتفوق عليها في كافة المجالات، كالتقنية العسكرية، واقتصاد الحرب، وحتى في دبلوماسية الحرب، أما قوة إيران فتكمن في توسيع ميدان المعركة لتشمل جميع المنطقة تقريباً، بدءاً من أفغانستان إلى العراق، وسوريا، وإسرائيل واليمن، لكن بكلّ الأحوال وكما هو بادٍ للعيان فإنّ نتائج هذه الحرب ستكون كارثية بالنسبة لجميع أطراف النزاع ولو بدرجاتٍ متفاوتة في حال وقوعها.

الأوضاع المحتملة التي ستواجه حلفاء إيران

١ - لبنان

يعيش لبنان في هذه الفترة من تاريخه انتفاضةً سلمية، والهدف المُعلن من خلال شعارات هذه الانتفاضة يتمثل في الهتاف الذي يُطلقه المتظاهرون (كلن يعني كلن، نصرالله واحد منون)، وهو يعبر عن رفض الدور الإيراني في إدارة شؤون لبنان الداخلية، لكن يبقى السؤال: هل بإمكان هذه الانتفاضة والمظاهرات السلمية أن تقطع أحد أذرع الهلال الشيعي من لبنان وتعيد السيادة إلى اللبنانيين؟

إنّ المظاهرات اللبنانية التي بدأت في ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر وماتزال مستمرة بنفس الوتيرة، لم تغيّر الكثير في المشهد السياسي اللبناني؛ فاستقالة رئيس الوزراء سعد الحريري لم تعن الكثير للمتظاهرين، ومن المحتمل أنّه عندما ترى إيران والقوات المدعومة منها بأنّ المظاهرات تضيق الخناق عليهم، خاصةً أنّ هذه المظاهرات تحظى بتأييدٍ إقليميٍّ ودوليٍّ، فإنّ الاحتمال الأكثر رواداً هو اللجوء إلى العنف وإشعال حرب أهلية جديدة؛ إذ أنّ بوادر هذه الحرب ظهرت مع اقتحام حزب الله وحركة أمل لخيم المعتصمين واستعمال العنف ضدهم، وبذلك سوف تدخل لبنان مرحلة جديدة من الصراع، وستكون جبهة حرب مهمة بالنسبة إلى إيران، بحكم قربها من "العدو اللدود" لها.

٢ - العراق

إنّ التدخّل الأمريكي العسكري في الحرب ضد حكومة البعث في العراق والقضاء على نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣، لم يقضِ على النظام فحسب، بل انهارت معه الدولة بشكلٍ كامل، وعاش العراق، وما زال يعيش، حالة من الفوضى إلى الآن، حيث لم تستطع أمريكا أن تبني حكومة مقربة منها، وتجعل من العراق دولة "نموذجية" في المنطقة، على الرغم من تحضيراتها لذلك.

الشريحتان الأكثر تنظيماً، نتيجة الظلم الذي كان يمارسه نظام صدام حسين عليهما، هما الكرد، الذين تمسكوا بالفيدرالية واعترف بها رسمياً الدستور العراقي الجديد عام ٢٠٠٥، أما الشريحة الثانية فهي الشيعة، حيث استفادوا من انهيار نظام البعث الرفض للتنوع الثقافي والإثني، ونظموا أنفسهم في أحزابٍ بأسماءٍ عدة بعد أن كان ذلك محظوراً عليهم، وبحكم روابطهم العقائدية والأيدولوجية مع إيران، استطاعت الأخيرة أن تستفيد من الوضع الجديد القائم، وتتدخل بشكلٍ سافرٍ في الشؤون الداخلية للعراق، بالتالي مسكت زمام الحكم بيدها، حتى جعلت من دولة العراق كمحافظة إيرانية.

كيف يمكننا قراءة المظاهرات التي تعم العراق حالياً؟

ما هو لافتٌ في هذه المظاهرات هو خروجها من بغداد العاصمة والمحافظات الجنوبية ذات الغالبية الشيعية، والشيعة في العراق ينقسمون إلى شريحتين، الشريحة المستفيدة والمدعومة من إيران، ويطلق عليهم "الأسيد" وهي تعد الطبقة العليا من الشيعة، والشريحة الأخرى هي الطبقة المدعومة أو المسحوقة التي كانت تكافح على مرّ العصور وتملك روح المقاومة، وهي طبقة معارضة دائماً للسلطة، حيث كانت هذه الشريحة تعاني من الاضطهاد على يد النظام البعثي، وعاشوا، مثل الكرد، الكثير من الويلات في زمن النظام السابق، ولديهم حس الانتماء إلى العراق كوطن، فالمظاهرات التي تشهدها هذه المحافظات تشارك فيها هذه الشريحة التي نفقت عن نفسها الخوف الذي تركه نظام صدام حسين، وهذا الجيل المشارك بفعالية قوية في هذه المظاهرات هو الجيل الذي لم يعيش ظلم النظام السابق بشكل مباشر، وكبير ولم يعرف الرعب الذي تركه نظام البعث. إلى جانب هذه الشريحة، تشارك في هذه المظاهرات الطبقات المسحوقة من أهالي بغداد وما حولها، والذين لا يقبلون بتبعية العراق لإيران، ويرفضون تحويل بلدهم إلى ولاية إيرانية.

ويبقى السؤال هنا، هل بإمكان هذه المظاهرات السلمية التي تواجه بالرصاصة أن تثمر وتؤدي إلى بناء العراق كدولة مستقلة ذات سيادة واعتبار في المنطقة؟

إنّ العراق، باعتباره حلقة مهمّة ومصيرية، مثل سوريا، في سلسلة الهلال الشيعي الإيراني، لن يتمكّن من الفكّك بسهولة من النظام الإيراني، ليحدّد مصيره بنفسه، وعليه فإنّه من المرجّح أن تتجّه الأمور فيه نحو التصعيد، فلا الشعب العراقي سوف يترك الساحات ويتنازل عن حقوقه المشروعة، ولا إيران سوف تترك الشعب العراقي يحيا كما يشاء، وذلك من خلال اللجوء إلى الفصائل الموالية لها، وأغلب الظنّ سوف تشهد هذه الساحة أيضاً حرباً أهلية تكون إحدى أطرافها إيران والقوات الموالية لها من الحشد الشعبي وفصائل أخرى، والطرف الآخر هو الشباب العراقي المقاوم، والذي سوف يلقي دعماً ومساندةً من الخارج أيضاً.

٣ - سوريا

منذ ما يقارب التسعة أعوام تعيش سوريا في أتون حربٍ أنهكت الشعب والنظام على حد سواء؛ لكن لماذا لم يسقط النظام السوري رغم كلّ الضغوطات والتحديات التي عانى منها على مرّ هذه السنين، وعلى الرغم من تغلغل الفساد في مفاصله، فضلاً عن أنّ ردود الفعل القوية جداً على الصعيد الداخلي، فمن يقف وراء منع تهاوي النظام وسقوطه؟

يعتقد الكثيرون بأنّ دخول روسيا حلبة الصراع ومساندة النظام من الناحية العسكرية هو السبب وراء إطالة عمر هذا النظام، ولكن في حقيقة الأمر، فإنّ السبب هو وقوف النظام الإيراني الذي تربطه روابط أكثر قوة مع النظام السوري، حيث اعتبرت إيران الساحة السورية جبهةً خلفيةً لحماية مصالحها ونظامها الطائفي، فتدخلت في إدارة الأزمة من خلال بسط نفوذها على جميع مفاصل الحكم، وقد أظهرت هذه الحرب، بشكل جليّ، الوجه الطائفي للنظام في سوريا أيضاً، فالمشاركون الفعليّون في هذه الحرب والذين قتلوا دفاعاً عنه، لم يكونوا وحدات "الجيش العربي السوري"، وإنما هم جماعات مرتبطة بإيران وحزب الله والطائفة العلوية التي ربطت مصيرها بمصير النظام.

مضت أكثر من ثمانية أعوام وما يزال الغموض يلفّ الحالة السورية، وما من حلول تلوح في الأفق. في حين أن بعض الأطراف تسعى إلى الضغط على النظام للوصول إلى

صيغة مبادرة للوصول إلى حل يرضي الكثير من الأطراف، فغياب الحلّ يضرّ بمصالح بعض القوى الفاعلة في سوريا، ومن هذه الاطراف:

أ- النظام السوري

إنّ هذا النظام وعلى الرغم من الولايات التي عاشها إلا أنّه لا يرى أيّة حاجة حتى لمصطلح الحلّ بحدّ ذاته، فهو مقتنع بأنّ الأسباب التي أدت إلى هذا الوضع هي كلها أسباباً خارجية وليس لها علاقة بممارسات الدولة البعيدة عن قيم الديمقراطية، وبالتالي فإنّه ما يزال يؤمن بالحلّ العسكري الذي من شأنه القضاء على كل من يخالف الدولة ويعارض نظامها، والعودة "الأمّنة" إلى ما قبل عام ٢٠١١ وكأنّ شيئاً لم يكن.

ب - إيران

تتمنى إيران استقرار الأوضاع في سوريا بهذا الشكل؛ فبقاء الوضع على ما هو عليه في سوريا يصبّ في مصلحة إيران بالدرجة الأولى، فقد استفادت إيران من ظروف الحرب، وهي تتهيأ لأخذ أكبر حصة من الاستثمارات وإعادة الإعمار، وأيّ حلّ خلاف ذلك لن يكون في صالحها، وبالتالي يمكننا الاستنتاج أنّ القوة الخفية التي تعيق جميع الحلول في الوقت الحالي هو نفوذ إيران القوي داخل النظام.

ج - روسيا

من الواضح أنّ روسيا الاتحادية تحاول الوصول إلى صيغة ما من خلال طرحها لبعض الحلول، وذلك من خلال دعمها في كتابة دستور جديد للبلاد، فهي تدرك جيداً أنّ الوضع الراهن للدولة لا يمكن أن يبقى على ما هو عليه، ولذلك تحاول طرح نوع من الحلول، ولكن ما هو لافتٌ هو أنّ روسيا لا تملك النفوذ الكافي لفرض حلولها على النظام، فهي تصطدم بالقوة النافذة لإيران، لذلك فإنّ توقّع فرض روسيا الحلّ الذي تراه مناسباً وتخطط له هو أمرٌ مستبعدٌ في الوقت الحالي.

هناك أطرافٌ أخرى لها دورٌ في الوضع السوري، ومنها:

١ - الولايات المتحدة الأمريكية والتحالف الدولي

شاركت أمريكا بشكل فعّال في محاربة تنظيم داعش في المنطقة، وسوف تكون لها الكلمة الفصل في الحلول المرتقبة في سوريا أيضاً، لأنّ عدم وضع قوة أمريكا في الحسبان والتفكير في الحلّ النهائي في سوريا بدونها هو أمرٌ مستبعد، فالكثير من المراقبين

والمحللين السياسيين يرون أنّ سياسة أمريكا في سوريا هي سياسة غامضة، لكن تصريح جيمس جيفري المبعوث الأمريكي الخاص إلى سوريا في أواخر العام ٢٠١٩ وضّح سياسة الولايات المتحدة تجاه سوريا والحلول التي تخطط لها، فالولايات المتحدة لم تقرّ إلى الآن بقاء هذه الدولة بنظامها الحالي مستقبلاً، لذلك لم تول إلى اليوم، أيّ اهتمام للحلول السياسية التي تناقش أوضاع سوريا، ولا تهتم بشكل جدي بموضوع كتابة الدستور، وضغطت على جامعة الدول العربية لتأجيل إعادة العضوية المعلقة لسوريا إليها. إنّ الولايات المتحدة تشجع الإدارة الذاتية، والكرد بشكل خاص، على الحوار مع النظام، ولكنها تعيق في الوقت ذاته التوصل إلى حلّ نهائي من شأنه أن يبقي على هذا النظام ويساهم في تقويته. كما أنّ بقاءه يعني "بقاء وتقوية النظام الإيراني" أيضاً، وهذا ما لا ترغب به أمريكا والقوى المهيمنة عالمياً. وهنا يتبادر إلى ذهننا السؤال الأهمّ وهو:

متى سوف تشارك القوى العالمية ومن ضمنها أمريكا في فرض ثقلها للوصول إلى حل نهائي في سوريا؟

إنّ الشرط الوحيد والمهم للوصول إلى حلّ بالنسبة لهذه القوى هو خروج سوريا من تحت الوصاية الإيرانية، واستبعاد إيران والقوات المدعومة منها من سوريا، وهذا الشرط تطالب به بعض الدول العربية أيضاً، فالفيتو السعودي ضدّ عودة سوريا إلى الجامعة العربية، على سبيل المثال، مقترنٌ بهذا الشرط أيضاً، والذي يصعب على الحكومة الحالية تنفيذه، لأنّ من يقرّر عن النظام في سوريا هو النظام الإيراني، فهل نتوقع أن يتخذ هذا الأخير قراراً ضد وجوده في سوريا! يبدو هذا الأمر مستحيلاً في الوقت الراهن.

٢ - الكرد والحلّ المتمثّل في الإدارات الذاتية

استفادت شعوب المنطقة في شمال وشرق سوريا بريادة الشعب الكردي من الأوضاع التي آل إليها النظام السوري، فبعد محاربتهم لأعتى تنظيم إرهابي من جهة، وبناء نظام ديمقراطي مختلف عن الأنظمة التقليدية ضيقة الأفق من جهة أخرى، تمكنوا من إثبات وجودهم وكفاءتهم كقوة بديلة عن النظم التقليدية في المنطقة، وأعلنوا من جانبهم، دون أي اعتراف دولي وإقليمي، عن شكل إدارة بديلة عن إدارة وسلطة الدولة، فبعد القضاء على آخر معاقل تنظيم داعش الإرهابي كانت شعوب المنطقة تنتظر أن يعترف العالم بنظامهم، عرفاناً منهم بالجميل، وهم الذين حاربوا نيابةً عن العالم أجمع، ولكن واقع

كردستان المجزأة بين أربع دول في المنطقة يعيق ظهور حلّ هذه القضية في هذا الجزء أيضاً؛ فالإدارة الذاتية تحاول جاهدة أن تحلّ مشاكلها ضمن حدود الدولة المعنية بها، أي الدولة السورية، لكي تترسخ ككيان شبه مستقل يتمّ قبوله في الدستور السوري الجديد، ولكنها تجد الكثير من العقبات، وتكمن إحدى أهم هذه العقبات في النظام السوري الرفض لأيّ تغيير ديمقراطي من جهة، ومن جهة أخرى وجود سوريا ضمن تحالف إقليمي يضمّ كلّ من (سوريا، وإيران، وتركيا) وهو تحالف تشكّل في جوهره على أساس إنكار القضية الكردية التي تعد من أهم قضايا المنطقة، واستقرار المنطقة منوطاً بها إلى حدّ كبير.

لا يفوتنا أن نذكر أيضاً أنّ القوى المهيمنة عالمياً، وعلى رأسها الولايات المتحدة أيضاً، لا تنوي حلّ هذه القضية في الوقت الراهن، وعليه لا يمكننا توقع الوصول إلى حلّ ضمن حدود هذه الدولة ضمن هذه الظروف، ومن المهمّ في هذه المرحلة أن يتمّ الحفاظ على مكتسبات الإدارة الذاتية مهما بلغ الثمن، لأنّ الحلّ في منطقة الشرق الأوسط، على ما يبدو، ستأتي دفعةً واحدة، وسيتم إعادة رسم خريطة المنطقة.

النتيجة

لا يمكننا توقع حدوث استقرار في المنطقة على المدى المنظور، فالتوصّل إلى الحلّ النهائية في المنطقة هو أمرٌ في غاية التعقيد، والعمل على إيجاد حلّ في دولة بمعزل عن الدول الأخرى في المنطقة هو أمرٌ صعبٌ للغاية في الوقت الراهن، نظراً لترابط مشاكل المنطقة ببعضها، وكذلك الأمر بالنسبة للحلول.

إنّ استمرار هذه الدول الإقليمية في المحافظة على وجودها على الرغم من الصعوبات التي واجهتها خلال السنوات العشر الأخيرة، وبقاء أحجار الدومينو ثابتةً ومترابطةً، يعود إلى عدم تعرّض إيران للأحداث التي تجري في هذه الدول داخل حدودها بشكل فعلي ومباشر، وما قامت به إيران هو إبقاء على وجودها قوياً في دول الجوار.

التصوف ونهجه في البحث عن الحقيقة

جنار صالح

باحثة في مركز الفرات للدراسات

مقدمة

التصوف هو أحد المواضيع التي تعرضت كثيراً للتشويه من قبل فقهاء الدين، وما زال الرماد يستر حقيقته رغم الجهود الحثيثة من قبل الكثيرين لإزالته، ولا بد من الإشارة إلى أن المآلات التي وصلت إليها الإنسانية في هذه المرحلة، التي توصف غالباً بالمرحلة الانتقالية أو ما تسمى بمرحلة الكاوس (الفوضى)، يمكن أن تعطي للتصوف والمتصوفة حقهم المهودور، حيث أن تأثير القيم الدينية ودوغمائياتها قد ضعفت كثيراً وفقدت وظيفتها كرادع أخلاقي.

إن تعاضم الجانب المادي (بدءاً من أدوات الإنتاج إلى تضخم المدن من القصور إلى ناطحات السحاب... الخ)، والضعف الجلي في الجوانب المعنوية في الحياة، يدفع الإنسان إلى البحث عن طرق وسبل تجدي نفعاً في الحد من هذا الشرخ، وخلق توازن متكامل بين الجانب المعنوي، والمادي، والتغلب على المآسي التي تتركها الحياة في الإنسان. فالإنسان كائن ميتافيزيقي والغالب عليه هو الجانب المعنوي، فهو في بحث دائم لإيجاد وإدراك طرق تؤدي به إلى السكون والطمأنينة، فيجد الكثيرون في التصوف ضالّتهم، خاصة ما هو ملاحظ أن هناك توجه واضح إلى هذا التيار في وقتنا الراهن.

لماذا تم اختيار هذا الموضوع؟

إن موضوع التصوف جاذب وشائك إلى أبعد الحدود، وقد حاول الكثيرون خوض هذا البحر الهائج والمتلاطم الأمواج بحثاً عن الحقيقة، فقد حاولوا تفسيره، والبحث عن معانيه من خلال إعداد الدراسات، وتأليف الكتب حوله. سنحاول في هذا البحث تجاوز فكرة أن التصوف كان محدوداً بفترة معينة أو بشخصيات محددة، ليتم التركيز على فكرة أنه نهجٌ بإمكان الإنسان أن يتبعه في جميع الأوقات، فما هو التصوف؟ وهل تربطه علاقة وثيقة مع الديانة الإسلامية بشكل خاص، والديانات التوحيدية بشكل عام؟ وما هو الخط والنهج الذي سلكه؟ وهل هذا النهج خاص بفترة ظهور المتصوفة حتى انتهاء حقبتهم؟ أم أن له

ماضٍ أبعد من هذه الحقبة؟ وهل بإمكانه أن يُستخدم كسبيل للبحث في يومنا الراهن وفي المستقبل أيضاً؟ سوف يحاول هذا البحث الإجابة عن هذه الأسئلة، وأسئلة أخرى متعلقة بالموضوع.

ما هو التصوف؟

إن إحدى اشكاليات التصوف تكمن في تعريفه اللغوي، فهل هو كلمة أو مصطلح له جذور في اللغة العربية أم أنه دخيل عليها؟

يشير **عبد الكريم الخطيب** في كتابه "التصوف والمتصوفة في مواجهة الإسلام" في هذا الصدد بالقول: "لم تدخل في قاموس اللغة العربية، ولم تجر على ألسنة العرب في الجاهلية وفي صدر الإسلام ومدة عصر الخلافة الأموية، لفظة "التصوف"! فهي كلمة ولدت فيما ولد، وأُستحدثت، من كلمات في العصر العباسي الأول، حيث اشتد اختلاط المسلمين من الفرس، والروم، بالعرب، وامتزجوا بهم، واصهروا إليهم، ثم اتسع نفوذهم السياسي، والاجتماعي، حتى اصطبغت الدولة بالصبغة الفارسية، في أنظمتها السياسية، وفي مظاهر حياتها الاجتماعية... وفي هذا الجو ولدت كلمة "التصوف" تلك الكلمة الوافدة على اللغة العربية، والتي لم يرد لها ذكر في كتاب الله، ولا على لسان رسول الله، ولا على ألسنة الصحابة والتابعين، بل أنها لم تجر على ألسنة الشعراء والخطباء في الجاهلية"^{١٤}.

ثم يقول **الكلا بازي** (المتوفى ٣٨٠ هـ/٩٩٠م) في كتابه "التعرف لمذهب أهل التصوف"، الذي نُشر لأول مرة عام ١٩٣٣ بعد مراجعة وتدقيق واهتمام الأستاذ آرثر جون أربري، زميل كلية في جامعة كمبردج سابقاً، ومدرس الأدب اللاتيني واليوناني في جامعة مصر، فيما تمت الطبعة الثانية عام ١٩٩٤: "فلخروجهم عن الأوطان سموا غرباء، ولكثرة أسفارهم سموا سياحين، ومن سياحتهم في البراري وإبوائهم إلى الكهوف عند الضرورات سماهم بعض أهل الديار شكفتية، والشكفت^{١٥} بلغتهم الغار والكهف، وأهل الشام سموهم جوعية لأنهم إنما ينالون من الطعام قدر ما يقيم الصلب للضرورة"^{١٦}.

^{١٤} الخطيب، عبد الكريم، التصوف والمتصوفة في مواجهة الإسلام، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٩٨٠، ص٧٤.

^{١٥} الشكفت: كلمة كردية تعني الغار أو الكهف.

^{١٦} الكلابازي، أبو بكر محمد بن إسحق البخاري، كتاب التعرف لمذهب أهل التصوف، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٤، ص٦٠٥.

يشير جولد تسيهر، المستشرق اليهودي المجري، "إلى التأثير الهندي في التصوف استناداً إلى بعض الأخبار التاريخية، التي تتحدث عن وصول بعض الرهبان الرحل من الهند (الرهبان السائحون) إلى العالم الإسلامي في العصرين الأموي والعباسي، وقد أورد الجاحظ بعض القصص عن هؤلاء الرهبان ووصفهم بأنهم زنادقة من أتباع ديانة ماني"^{١٧}.

وقال آخرون: إنما سموا صوفية لارتدائهم الصوف^{١٨}.

وهناك رأي آخر في معنى كلمة التصوف يقول: بأنها كلمة يونانية مركبة من كلمتين، "ثيو" وتعني الله، وصوفيا بمعنى الحكمة، ويصبح المعنى "الحكمة الإلهية"، وهو تعبير يشير إلى نُظم فلسفة العلوم الغيبية أو البحث المباشر عن أسرار الوجود والطبيعة، والطبيعة الإلهية على وجه الخصوص^{١٩}.

ويرجّح أبو الريحان البيروني عام ٥٤٤٠هـ، وفون هامر حديثاً، على أن لفظة التصوف مشتقة من كلمة سوف (soph) أو صوفيا اليونانية والتي تعني الحكمة، ويؤكد أصحاب هذا الرأي على صحته بانتشاره في بغداد وما حولها بعد حركة الترجمة النشطة في القرن الثاني الهجري، بينما لم تُعرف في الفترة نفسها في جنوب وغرب العالم الإسلامي^{٢٠}.

ويقول الحلاج في تعريف الصوفية:

ليس التصوف خيلة وتكفاً
ليس التصوف كذبة وتظلماً
بل عفة ومروءة وفتوة
وقفاً وعلماً واقتداءً ووصفاً
وتقشفاً وتواجداً وصياح
وجهالة ودعاية ومزاح
وقناعة وطهارة وصلاح
ورضاً وصدقاً ووفاً وسمياً^{٢١}

^{١٧} بدوي، جمال، المسافرون إلى الله بلا متاع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧، ص ٦٩.

^{١٨} الكلاباذي، كتاب التعرف لمذهب أهل التصوف، ص ٦.

^{١٩} عن الويكيبيديا باللغة الفارسية: <https://fa.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%A6%D9%88%D8%B3%D9%88%D9%81%DB%8C>

^{٢٠} جذور التصوف في اللغة والتاريخ. <https://www.alagidah.com/vb/showthread.php?t=4975>

^{٢١} البغدادي، علي بن أنجب الساعي، أخبار الحلاج، دار الطليعة الجديدة، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٩٧، ص ٣٠.

ما يلفت الانتباه عند البحث عن مصدر وجغرافية ظهور كلمة التصوف أو الصوفي هو أن استعمالها في جميع اللغات محدود، كما أنها مخصصة، حيث تجري على لسان الأكاديميين على الأغلب، إلا في اللغة الكردية، فهي شائعة فيها لدرجة أنها غير محددة كصفة دينية لشخص ما، فيمكن أن تُطلق على شخص مرتبط بشكل وثيق ودوغمائي بشخص معين أو حزب سياسي أو جماعة معينة، كما تستعمل كاسم علم أو كلقب في الكثير من الأحيان.

أقسام التصوف : ينقسم التصوف إلى قسمين رئيسيين

١ - التصوف المعرفي

يعتمد التصوف المعرفي على الجانب النظري، ويتلخص في كتابتها نظرياً، وابن عربي خير مثال على ذلك، فهو "مؤلف غزير، ومؤلفاته موسوعة معرفة فلسفية وعلمية وميتافيزيقية...، ولعله الأكثر تجديداً أو الأوفر إبداعاً، وسينبغي اعتباره فيلسوف التصوف الأكبر، إذ ليس في أقطاب التصوف المعرفي من هو أغزر تأليفاً منه... وابن عربي في المقابل لم يخض غمار النضال الاجتماعي ولم تجمععه علاقة وجدانية بالخلق، وكانت علاقته بالسلطين سالكة"^{٢٢}.

٢ - التصوف الاجتماعي

يتطور خط التصوف الاجتماعي من إبراهيم بن أدهم^{٢٣} ليستمر في سلسلة أقطاب تمتد حتى نهايات العصور الإسلامية وبداية العصر العثماني، حيث انعكس التصوف الى الدروشة.

يندرج التصوف الاجتماعي في خانة الثورة والمعارضة، ومن خلال البحث يتضح أن هذه الفئة من المتصوفة يكافحون إلى درجة التضحية بحياتهم ضد كافة أشكال السلطة، سواءً كانت سلطة الدولة أو سلطة المال أو سلطة الدين، وباعتبارهم كانوا الممثلين الحقيقيين للإرث المشاعي المتبقي من ثقافة المجتمع الكومينالي أو المجتمع الطبيعي،

٢٢ العلوي، هادي، مدارات صوفية - تراث الثورة المشاعية في الشرق، المدى، ص٤٣.
٢٣ إبراهيم بن أدهم: هو أبو إسحاق من أهل بلخ ولد عام ٧١٨م، وتوفي في إحدى جزر البحر المتوسط، ودفن في مدينة جبلة السورية سنة ٧٨١م، كان من أبناء الملوك، وكان من أوائل المتصوفة. انظر:

السلمي، أبا عبد الرحمن، دار الكتاب النفيس، حلب، الطبعة الثانية، ١٩٨٦، ص٢٧. وانظر أيضاً:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85_%D8%A8%D9%86_%D8%A3%D8%A4%D9%87%D9%85

والذي ينظر إلى تراكم المال بعين الريبة والشك، كما هو الحال لدى العقيدة المزدكية التي اهتمت بشكل خاص بمبدأ المساواة.

أما معارضتهم لسلطة الدين فتندرج في معنى الربوبية، حيث كان تعريفهم لله يختلف عن تعريف الدين له، فتعريفه في الديانة لم يخلُ من الترغيب والترهيب، بمعنى آخر كان قد وُضعت له صفات تحمل وجهاً من العنف والترهيب، وبذلك يصبح أفضل حامٍ لسلطة الدولة. أما عند المتصوفة فالإنسان جزء من قداسة الله، وعلاقة الإنسان بالإله تكون فقط عن طريق الحب، فهو حبيب وحسب، ولا يقبل الجوانب الترهيبية التي وصفه الدين بها، وفي هذا الصدد قيل: "قال مالك بن دينار: أتيتها (أي رابعة) فإذا هي تقول: كم من شهوة ذهبت لذتها وبقيت تبعثها! يا رب! أما كان لك عقوبة ولا أدب غير النار؟!^{٢٤}؛ إضافة إلى أن المتصوفة كانوا يرفضون الوساطة بين الإنسان والله الذي هو رب العالمين بدون استثناء، وبذلك تجاوزوا الأنبياء، حيث جاء على لسان أبو يزيد البسطامي: "خُضتُ بحراً وقف الأنبياء بساحله"^{٢٥}، وعلى لسان عبد القادر الجيلي: "معاشر الأنبياء أُنتيم للقب وأوتينا مالم تؤتوه"^{٢٦}.

أما عن سلطة الدولة، فيرى المتصوفة بأن "الدولة شرٌ كلها"، وحرّبهم عليها تندرج في المفهوم الكلي للتصوف^{٢٧}، وبهذا الشكل يدخل التصوف الاجتماعي في نطاق محاربة السلطة السياسية ومعارضتها، وقد شارك عدد منهم في الانتفاضات، وحتى المسلحة منها، ولكن على اعتبار أن الدولة كانت تحافظ على قدسيتها كظل الله حينذاك، فمحاربتها بشكل علني ومسلح كان أصعب من محاربتها في أيامنا هذه، ومن خلال تجربة الحلاج والنهائية المأساوية التي انتهى إليه اكتفوا بتأسيس منحى المعارضة كجوهر للوعي الصوفي، وسعوا في نفس الوقت إلى العمل الاجتماعي للتخفيف من معاناة الناس، ونورد هنا بعض أقطاب التصوف ممن تعرضوا للتعذيب والقتل بأبشع أشكاله:

٢٤ بدوي، عبد الرحمن، شهيدة العشق الإلهي رابعة العدوية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٦٢، ص ٧٩.
٢٥ عباس، قاسم محمد، أبو يزيد البسطامي، المجموعة الصوفية الكاملة، دار المدى للنقافة والنشر، دمشق، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦، ص ٤٩.
٢٦ البغدادي، أخبار الحلاج، من مقدمة هادي العلوي، ص ١٤.
٢٧ المرجع نفسه، ص ٩.

١ - ماني

ولد في نهاية عهد البارثيين في العام الرابع من حكم أردوان (٢١٥ - ٢١٦ م)، واسمه "ماني بن قنق بابك بن ابي برزام الحسكانية"^{٢٨} الصفحة ٣٢٣ فهرست.

أفكاره:

قال ماني إن العالم يدبره اثنان، فأكد ثنائية مدبر العالم، وقال إن الشيين القديمين: النور والظلمة هما خالقا العالم، والنور خالق الخير، والظلمة خالقة الشر.

موته:

جلس بهرام بن هرمز على العرش، وأمر بإحضار ماني، فلما حضر قال: "جاء هذا الرجل يدعو الناس إلى تخريب الدنيا، ويجب أن يهلك أولاً قبل تنفيذ خطته"، ومعروف أن بهرام قتل ماني ونزع جلده عن جسده، ثم حشاه تبناً وعلّقه على باب جندي شابور، ولذا تسمى هذه البوابة الآن بـ "بوابة ماني"^{٢٩}.

٢ - الحلاج

ولد الحلاج (حسين بن منصور) في سنة ٢٤٤ هـ / ٨٥٧ م، وقُتل في ٣٠٩ هـ / ٩٢٢ م على يد الخليفة العباسي المقتدر بالله، تختلف المصادر حول مسقط رأسه وولادته، فقد ورد في كتاب "شخصيات قلقة في الإسلام" ادّعاء أنه من "تور" في الشمال الشرقي من البيضاء، في مقاطعة فار بايران^{٣٠}، وجاء في كتاب "المسافرون إلى الله بلا متاع": أنه ولد في بلدة "الطور" في إقليم خراسان بفارس^{٣١}. وجاء في كتاب "الفهرست" لابن النديم: "واسمه الحسين بن منصور وقد اختلف في بلده ومنشأه، فقيل أنه من خراسان من نيسابور، وقيل مرو، وقيل من الطالقان، وقال بعض أصحابه إنه من الري، وقال آخرون من الجبال، وليس يصح في أمره وأمر بلده شيء بته"^{٣٢}، ويشير الكاتب سامي خرطبيل في كتاب "أسطورة الحلاج" أن جده كان مجوسياً^{٣٣}.

٢٨ الفهرست، ص ٣٢٢.

٢٩ براون، إدوارد، تاريخ الأدب في إيران، ترجمة أحمد كمال الدين حلبي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥، ص ٢٤٦.

٣٠ بدوي، عبد الرحمن، شخصيات قلقة في الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٦، ص ٦٣.

٣١ بدوي، جمال، المسافرون إلى الله بلا متاع، ص ١٣١.

٣٢ ابن النديم، الفهرست، نسخة عن مكتبة المصطفى الإلكترونية، ص ١٩٣.

٣٣ خرطبيل، سامي، أسطورة الحلاج، دار ابن خلدون، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٩، ص ١٤.

أول من اهتم بأمر الحلاج بعد فترة طويلة من موته هو الباحث المستشرق ماسينون، عند زهابه إلى بغداد ١٩٠٧، بعد أن سمع عنه في الكثير من الأشعار الصوفية، ومنها أشعار فريد الدين العطار، وكتب ماسينون دراسة عنه، نُشرت عام ١٩٠٩ تحت عنوان "عذاب الحلاج والطريقة الحلاجية"، وبحثاً آخر عام ١٩١١ بعنوان "الحلاج الشيخ المصلوب والشيطان عند الإيزيدية"^{٣٤}.

موته:

قتل الحسين بن منصور الحلاج سنة ٣٠٩ هـ بإيعاز من الخليفة المقتدر بالله، وقد ذكر الكثير من الباحثين أن مقتله تم بأبشع الأشكال، ليس لأنه يحمل أفكار التصوف من مفهوم وحدة الوجود "أنا الحق، والفناء في الله" فحسب، بل كان قراراً سياسياً أيضاً، حيث يقول ابن النديم في ذلك: "إنه كان يروم انقلاب الدول"^{٣٥}، أي أنه كان يحاول محاربة سلطة الدولة لذلك حوكم ليس "للزندقة"، إنما بسبب أفكاره السياسية، وكان ذلك في ٢٦ آذار ٩٢٢ م^{٣٦}.

٣ - السهروردي

سهرورد بلدة كردية قريبة من زنجان في شمال غربي إيران، وهي منطقة ميديا القديمة، ذكرها كل من الإصطخري وابن حوقل وياقوت الحموي وأبي الفداء، وتقع غربي منطقة الجبال وشمالي مدينة شروز على تخوم إقليم كردستان العراق مع إيران.

اسمه شهاب الدين يحيى السهروردي، وهو كالحلاج مجهول المولد، ولا يعرف شيئاً عن طفولته، وكان متنقلاً بين مدن عدة منها بغداد وأصبهان وحلب، واغتيل بأمر من صلاح الدين الأيوبي، ويقال في مقتله بأنه كان قراراً سياسياً أيضاً، لأنه كان يحارب الدولة، حيث قيل على لسان صلاح الدين مخاطباً إياه: "لا تتعب نفسك بالتلاعب بالألفاظ، لا أحب المتكلمة ولا المتصوفة ولا المتفلسفة، ولا أي هراء من هذا النوع، أنا رجل حرب وفعل، وأنت تقف في طريقي وتهدم كل ما أحول أن ابنيه"^{٣٧}.

٣٤ بدوي، جمال، المسافرون إلى الله بلا متاع، ص ١٤٥.

٣٥ الفهرست

٣٦ البغدادي، أخبار الحلاج، ص ٤٦.

٣٧ <http://www.3rbi.info/Article.asp?ID=11669>

موته:

قتل خنقاً في سجنه عام ٥٥٨٧هـ، وكان عمره حينذاك ثمانية وثلاثون عاماً.

٤ - عماد الدين نسيمي

جاء في بعض المصادر أنه ولد في شاماخي، وهي إحدى المدن الرئيسية على طريق الحرير، والبعض الآخر يقول بأنه من شيراز، وقد سُلخ حياً في حلب عام ١٤١٧ بسبب معتقداته الدينية المرنة، واتهامه بالكفر والزندقة^{٣٨}.

٥ - جوردانو برونو

ولد جوردانو برونو عام ١٥٤٨ لوالد عسكري بالقرب من مدينة نابولي الإيطالية، حيث درس الإنسانيات والمنطق والفلسفة واللاهوت، ورُسم كاهناً، ولكنه ما لبث أن امتعض من الطريقة التي تُقدّم فيها هذه الدراسات^{٣٩}.

نادى برونو بأن الدين مشروع أخلاقي وحسب، وسعى إلى الفصل بين العلم والدين على صعيد الأخلاق. حُرق برونو حياً عام ١٦٠٠ بعد أن مكث في السجن لمدة سبع سنوات، وفي النهاية أصر برونو على أن ليس لديه ما يتراجع عنه، فقرر البابا إعدامه فأجاب: "لعل خوفكم من إصدار الحكم علي أشد من خوفي أنا عند استئقبال الحكم"^{٤٠}.

أفكاره:

أكد برونو نظرية مركزية الشمس الكوبرنيكية، وأضاف إليها "لا نهائية العالم"، وتعدد الأكوان أو العوالم، فلم يعد الكون محدوداً كما قال أرسطو، وقال عن مركز الكون أن أي مركز نختاره في مركزية الكون، إن وجد، يمكن اعتباره مركزاً، فالمسألة غدت نسبية وليست مطلقة كما كانت من قبل مع أرسطو أو بطليموس أو كوبرنيك^{٤١}.

المهم هنا هو شجاعة برونو في طرحه لهذه المعطيات، وتجاوزه المحظورات في عصر قمعي خطير.

٣٨ ٢٠١٩. عام الشاعر الأذري عماد الدين نسيمي، آسيا اليوم، ١٢ يناير ٢٠١٩.

<http://www.asiaelyoum.com/81334/2019/01/12/2019-%D8%B9%D8%A7%D9%85->

٣٩ محمود، زكي نجيب، قصة الفلسفة الحديثة، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، ١٩٣٦، ص ٤١.

٤٠ أبو دية، أيوب، علماء النهضة الأوروبية، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١١، ص ٨٩.

٤١ محمود، قصة الفلسفة الحديثة، ص ٤٢-٤٣.

٦ - أوجلان في هذا المسار

وُلد السيد عبدالله أوجلان في ٤ نيسان ١٩٤٩ في قرية أمارا (أومرلي)، المرتبطة إدارياً بإيالة أورفا، من أب فلاح كادح، وأم ذات شخصية قوية وصفها "بأنها الحلقة الخائرة من ثقافة بقايا مرحلة الأمومة".

تعرّض أوجلان في ١٥ شباط ١٩٩٩ إلى مؤامرة دولية، شارك فيها الكثير من الدول، وأودع السجن في جزيرة إمرالي، في ظروف عزلة قاسية، حاولت السلطات التركية مراراً أن تثنيه عن عزمه في المقاومة، ولكنه حوّل السجن إلى مدرسة، وقد وصف حالته قائلاً: "أصبحتُ مقيّداً إلى صخور إمرالي في عصر الملوك العراة والآلهة غير المقنّعة، ومتروكاً لاجترارِ قدرٍ يضاها في آلامه ما عاناه بروماتوس في الأسطورة الشهيرة"^{٤٢}.

سار أوجلان على النهج الذي اتبعه المتصوفة والحكماء، ويمكن أن نعدّه آخر حلقة في هذا النهج في يومنا الراهن، فقد حاول إثبات ما توصل إليه الحكماء والمتصوفة من رؤى وأفكار، وربطها بدلالات علمية، وعلى سبيل المثال، فقد توصل المتصوفة والحكماء إلى فكرة أن "الإنسان كون صغير"، ويكشف أوجلان في هذا الصدد عن الجانب العلمي لهذه الفكرة عن طريق ما توصل إليه علم فيزياء الكوانتوم والكوانتية، حيث يقول: "نسّمى الإنسان الواقف في المنطقة الوسط بين الكوانتوم والكوسموس بـ"الكوسموس المجهري"، وذلك يعني: إن كنت ترغب في فهم كوني(فضاءي) الكوانتوم والكوسموس، حلّل الإنسان! فالإنسان - حقاً - فاعل كل المعارف ومبتكرها، ذلك أن كل معلوماتنا هي من نتاج الإنسان"^{٤٣}.

الصفات المشتركة بين أوجلان وأسلافه

قضى أوجلان حياته عاشقاً، وعدّ العشق فلسفة الحياة وطريقاً للوصول إلى الحقيقة، ونجد هذا الجانب فيه من خلال حديثه عن طفولته في كثير من المحاضرات التي بدأها بعشق سرده لسيرته الذاتية، حيث يقول: "كان الأمرُ الآخرُ البالغُ الأهمية، والذي لن أقفّرَ عليه، هو تناولِي لمصطلحِ الله؛ إذ كنتُ ملتزماً بالشعائرِ الدينيةِ حتى نهايةِ الدراسةِ الثانوية،

٤٢ أوجلان، عبد الله، مانيفستو الحضارة الديمقراطية - المدنية، مطبعة آزادي، الطبعة الثالثة، ٢٠١٨، مج ١، ص ١٢.

٤٣ أوج آلان، عبد الله، الدفاع عن الشعب، سجن الحجر الانفرادية - مودانيا - بورصة، ٢٧ نيسان ٢٠٠٤، ص ١٨.

لدرجة أنني كنتُ أصومُ وأصلي، لكنّ التشكيك بوجودِ الله كان ينهشُ فيّ لدرجةٍ كادت تُصلُ حدَّ الانتحار. كنتُ أفتشُ عنه بطريقتي الخاصة في كلِّ مكان، بدءاً من الكون العملاق ووصولاً إلى ذرّة الغبار".^{٤٤}.

تغير المعشوق لدى أوجلان عندما تعرف على العلم والفلسفة في المرحلة الجامعية، ومن هنا بدأ بمرحلة جديدة، فقد تأثر بالماركسية واستعمل نهجها الديالكتيكي، ولكنه لم يتبنّاها بالملق، بل سعى لأن يكون خلاقاً ومبدعاً، حيث أضاف إلى هذا النهج نفساً من ذاته التوّاقة إلى المعرفة والعلم والفلسفة، وكان هذا النهج متداولاً آنذاك بين الفئة المثقفة، ولكنه كان يشك في صحته المطلقة، فالماركسية كانت فقط الباب الذي دخل من خلاله إلى عالم المعرفة وعشقها، فمثلاً نلاحظ شكّه هذا في رؤيته لنموذج الأحزاب، حيث أشار في بعض محاضراته في تسعينيات القرن الماضي إلى أن الهيكل التنظيمي للأحزاب بأشكالها المختلفة لا يجذبه، كأمين عام الحزب، وسكرتير الحزب، والمكتب السياسي للحزب، وأعضاء اللجنة المركزية وإلى ما هنالك، في حين أن الهيكلية المتمحورة حول الأنبياء والرسل كانت أكثر جذباً له، مثل عيسى وحواريه، ومحمد وأصحابه، وكما هو معروف فإن الماركسي لا يمكن أن يفكر بهذه الطريقة.

الجانب الآخر الذي يشترك فيه أوجلان مع الحكماء والمتصوفة هو الجانب الأخلاقي، حيث يولي الأخلاق أهمية بالغة، ويراهن إحدى أهم الشروط الأساسية للتحوّل المجتمعي، فلا وجود لمجتمع بدون أخلاق؛ فضلاً عن الجانب المشترك الأهم بين خط التصوف والأوجلانية، وهو مفهومه لوحدة الوجود، وقد طرح أفكاره عن هذا المفهوم في الحقائق السبع التالية:

الحقيقة ١: كلُّ كائنٍ حيٍّ - جامدٍ يستطيع عيشَ لحظاته فقط، فيما خلا الإنسان الذي يسعى لإدراك الحياة، فربما أنّ الحروف الذي انقضَّ عليه الذئب، والمجرّة التي ابتلعها الثقب الأسود يتشاطران المصير الكوني نفسه، وحتى هذا مجرد لغزٍ لأجل فهم الحياة، لا غير.

٤٤ أوجلان، عبد الله، مانيسمتو الحضارة الديمقراطية - القضية الكردية، مطبعة هرکول، الطبعة الثالثة، ٢٠١٨، ص ٥، ص ٢٨١.

الحقيقة ٢: الكائن الحي الذي يتلوى ويتخبط لأجل مولوده، وقيام الجسيمات ما تحت الذرية بإنجاز تكوينات ديبالكتيكية بسرعة خيالية لا تُصدّق، إنما يعمّان بناءً على القاعدة الكونية عينها.

الحقيقة ٣: بلّغت هذه القاعدة الكونية بنفسها إلى منزلة مساءلة الذات في المجتمع البشري: من أنا؟ هذا السؤال هو سؤال محاولة القاعدة الكونية لترديد صداها والترويج لذاتها لأول مرة.

الحقيقة ٤: قد تكون الحياة الكونية بكل ما فيها من حيّ وجمادٍ سبيلاً للردّ على سؤال "من أنا؟".

الحقيقة ٥: قد يكون الردّ على سؤال "من أنا؟" هو الهدف النهائي للكون.

الحقيقة ٦: قد يكون الجواب "أنا هو أنا، أنا الكون، أنا الزمكان الذي لا قبل له ولا بعد، لا قرب له ولا بُعد!" هو الهدف النهائي.

الحقيقة ٧: الفناء في الله، النيرفانا، أنا الحق، هذه الحكمة المطلقة ربما كشفت عن الهدف الأساسي لحياة الإنسان الاجتماعية، أو أنها أظهرت للوسط اهتمامه بالحياة الاجتماعية^{٤٥}.

التصوف كنهج

إن النهج الذي اتبعه المتصوفة كان موجوداً سابقاً في ثقافة الشرق والشرق الأوسط، وله جذور تاريخية عميقة، وقد اتبعه كل من عارض السلطة بأشكالها المتعددة، حيث يمكننا وصفه بتيار المقاومة ضد كافة أشكال الظلم والتمييز الناتجة عن تطور مفهوم السلطة، والتي فتحت جراحاً في المجتمع، فالحكماء كلهم سلكوا هذا الدرب ومارسوا هذا النهج، وحاولوا الحد من آلام الناس، بدءاً من آدم إلى إبراهيم، ومن ديمقريطس إلى بوذا، ومن زردشت إلى سقراط وماني، ومن المتصوفة إلى نيشته وأوجلان، وغيرهم الكثيرون ممن سلكوا هذا السبيل في مراحل وأحقاب مختلفة، وحاولوا إعطاء المعنى للحياة من خلال الإنسان.

٤٥ أوجلان، عبد الله، مانيفستو الحضارة الديمقراطية - الشرق الأوسط، مطبعة آزادي، الطبعة الثالثة، ٢٠١٦، ص ٢٣٨.

يستند هذا النهج إلى مفهوم كوني عبر طرح فكرة "وحدة الوجود"، ويتخذ من الإنسان محوراً له، ويعدّه جزءاً من الموجودات، أي جزءاً من أجزاء الطبيعة، وليس مركزها، الذي أدى إلى ظهور كافة أشكال السلطات. ولكن للإنسان بعض الخصائص التي تميزه عن العوالم البيولوجية الأخرى، وله أفضلية تمثيلية؛ إضافة إلى امتلاكه لذهنية مرنة وحرّة للغاية، مما يجعله مصدر المعلومة الذي لا ند له، ويمكن اعتباره أفضل مختبر للوصول إلى نتائج عظيمة في كافة العلوم (الفيزياء، الكيمياء... الخ)^{٤٦}، حيث يقول جلال الدين الرومي أيضاً في هذا الخصوص: "في جُبلة الإنسان جُبلت كل العلوم"^{٤٧}.

بالتالي من سلك هذا النهج وصل إلى مفهوم وحدة الوجود، وعدّ الإنسان الكون الصغير، وهذه هي الصيغة الرئيسية لهذا المفهوم، وفي هذا الصدد نُسب إلى علي بن أبي طالب البيتان التاليان:

دوائك فيك وما تبصر ودائك منك وما تشعر
وتزعم أنك جرم صغير وفيك انطوى العالم الأكبر

فمن حاول البحث للإجابة عن سؤال: من أنا؟ فهو سالك هذا النهج، فمعرفة الإنسان لذاته هي أساس كل المعارف، ويوازي إدراك الكون المعلوم، والذين سلكوا هذا الدرب يُسمّون بالحكماء، سواء كانوا من المتصوفة أو من الفلاسفة.

إذاً ما السبيل المؤدي إلى الحكمة؟ وهل الحكمة حكرٌ على بعض الناس دون غيرهم، أم أنه بإمكان أي منا الوصول إليها؟

من هو الحكيم؟

الحكيم هو الذي أدرك ذاته، ومن خلال إدراكه لذاته يبحث عن إدراك هذا الكون، وهذا ما قام به المتصوفة أيضاً، فالصوفي حكيمٌ بالضرورة. ويعد استخدام الثالوث الزرادشتي "سه بخت": التفكير الحسن، القول الحسن، الفعل الحسن السبيل إلى الحكمة، حيث طبقها كل الحكماء والمتصوفة في ذواتهم.

٤٦ أوجالان، مانغستو الحضارة الديمقراطية - المدنية، مج ١، ص ٤١.
٤٧ الرومي، جلال الدين، كتاب فيه ما فيه، ترجمة عيسى علي العاكوب، دار الفكر، دمشق، ط ١، ٢٠٠٣، ص ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨.

ما المقصود بالتفكير الحسن؟

إن أفضل السبل للوصول إلى التفكير السليم هي:

١ - التفكير الحسن، ويرتكز على:

أ- العشق:

إن العشق يعد الصفة الجامعة بين سالكي هذا النهج، ولكن تعريفه كتعريف الحياة، صعب للغاية، فهو المعلم الحقيقي للتفكير، والعشق الذي لا يخلق انفجاراً فكرياً لدى المرء ليس بعشق، وهو الدافع الأكبر لدخول المرء في حالة التأمل التي قد تستغرق وقتاً، حيث يتجرد عن كل ما من حوله ليصل إلى أعماق ذاته، وهذه الحالة هي إحدى طرق الوصول إلى التفكير السليم. في العشق لا مكان للغريزة والشهوات، فالذي يعيق الوصول إلى الانفجار الفكري لدى من يدعون العشق هو الاقتراب الغريزي من المعشوق؛ إذ أن الغريزة والشهوة تقتلان العشق.

إن العشق حالةٌ بحد ذاته، وهو فلسفة الحياة، بمعنى أن حالة العشق ليست إحدى درجات الحب كما يدعي البعض، وثمة فرق شاسع بين الحب والعشق، فالعشق ليس له أشكال متعددة، ولا درجات ولا مراتب وإن اختلف الجوهر أو المعشوق؛ إذ ما من فرق بين العشق للإله وعشق الإنسان للإنسان، وعشق العلم أو عشق قضية ما، ولا يوجد شيء اسمه العشق الحقيقي أو غير الحقيقي، حيث وصلنا على لسان "مجنون ليلي" ما يذهب في هذا الاتجاه، حيث زعموا: أن مجنون مرّ ذات يوم بمسلم كان يصلي بخشوع، ولم ينتبه إليه مجنون، وقطع الطريق ومرّ من أمامه، فأسرع المسلم في صلاته ليلحق به ويسأله:

أأنت مسلماً؟

قال مجنون: بلى إني مسلم.

فقال الرجل: ألا تعلم أن قطع الطريق أمام مسلم وهو يصلي حرام؟

فرد عليه مجنون: إني عاشق لليلي فلم ألاحظ وجودك، فكيف تدّعي عشقك لله.

فقال الرجل لمجنون: لقد صدقت.

إن العاشق يبقى دائم العشق، ولكن المتغير هو المعشوق، فكثير من المتصوفة بدأوا عشقهم من امرأة، كما هو الحال لدى منظر الصوفية الشيخ الأكبر ابن عربي، وانتهوا بعشق الله، أو بدأوا بعشق الله فانتهوا بعشق العلم أو بعشق امرأة، فالعشق وأياً كان المعشوق يؤدي إلى النتيجة نفسها، وهي الوصول إلى إعماق الذات، ليسير حينها على نهج التصوف.

إن العشق حالة اتحاد وانصهار كامل في المعشوق، وهذا ما قصده الحلاج في فكرة "الفناء في الله"، والحالة نفسها بإمكانها أن تجري في عشق الإنسان للإنسان، حيث ينصهر ويفنى العاشق في المعشوق.

كما لا يمكن عيش حالة العشق مع المعشوق نفسه مرتين، وهذا هو أحد المبادئ المهمة للعشق، فمثلاً إن كنت عاشقاً مرةً لذاتٍ ما، وبعد البحث والتأمل والتفكير بدأت تعشق العلم أو أي معشوق آخر، فلا يمكن أن ترجع إلى عشقك الأول، وهو الأمر نفسه بالنسبة إلى عشق الإنسان للإنسان.

إن العشق في الماضي، وإن كان بين شخصين، كان يتحول إلى قيم مجتمعية يتبناها المجتمع، وللكتير من الشعوب حكايات عشقٍ تجلّت في آدابها مثلاً: (مم وزين، روميو وجوليت، مجنون وليلى... الخ)، فلماذا لا نصادف عشقاً بالمستوى نفسه في أيامنا هذه؟ قد يكون ذلك نتيجة الترويض الذي روّضتنا عليه النظم الحاكمة ومناهجها التربوية، وتحت مسميات ووسائل عدة، مما يجعلنا بعيدين كل البعد عن ذواتنا. إننا نعيش حالة من الغربة في ظل هذه النظم، أولاً أمام بيئتنا التي تم الانقطاع الكامل بينها وبينها، حين اعتبرنا الطبيعة المحيطة بنا مفعولاً به، نتيجة تطور مفهوم وفكرة أنا المركز (مركزية الإنسان بالنسبة إلى الكون)، فالعشق يعيشه من استطاع الإجابة عن سؤال "من أنا؟" إذاً العشق يمر عبر معرفة الذات، وهو المبدأ الأهم، فالذي لا يدرك ذاته لا يمكن أن يدعي العشق، فالعشق هو سر وسحر الحياة وجوهرها، ومن دونه لا معنى للحياة، وصدق من قال: "الحياة الخالية من العشق موت بحد ذاته، فيا قوم لماذا تهابون الموت وأنتم أموات في هذا الحياة؟".

بحث الإنسان في سيرورة حياته دائماً عن الخلود، وعند الغوص في تاريخ الإنسان، يُلاحظ أن الذين ساروا على دروب العشق ونهجه كُتبت أسماءهم بحروف لا يمحوها

الزمن، فكل من عاش العشق إن كان عشقاً دنيوياً أو عشقاً صوفياً خُذ اسمه، وأصبح مادة يدرسها كل طالب علم أو من يبحث عن معنى الحياة.

ب- القدرة على طرح الأسئلة:

السبيل الآخر الذي يعلم الإنسان التفكير السليم، هو كيفية طرح الأسئلة، والبحث عن الأجوبة الممكنة لها، دون اللجوء إلى الأجوبة الجاهزة، وهذه هي الفلسفة بحد ذاتها، فطرح الأسئلة غير ذات معنى إلا إذا أكملتها في البحث عن الأجوبة. ولكن، ولكي تستطيع الاستمرار في طرح الأسئلة وإيجاد الأجوبة لها دون كلل أو ملل، لابد أن يبلغ ارتباطك بالموضوع حد الشغف والعشق، فمثلاً أثبت ديمقريطس أن أصغر جزء في المادة هو الذرة، ولم يكن يمتلك أية وسائل تقنية كالمجهر والعدسات المكبرة للكشف عنها، فكيف وصل إلى هذه النتيجة أو الحقيقة؟ ألا يُعدّ وصوله إلى هذه الحقائق أمراً مثيراً للدهشة؟ من المؤكد أنه أمضى الكثير من حياته وهو يتساءل عن ماهية المادة، وبحث عن الجواب بشغف وعشق، فاستطاع أن يطرح مئات الأسئلة، وفي الوقت نفسه أعطى المئات من الأجوبة المحتملة، والسؤال هو: كيف استطاع اختيار الجواب الصحيح من بين كل تلك الأجوبة المختلفة والمتعددة؟

لكي نتأكد من أن الجواب الذي تم اختياره هو الصحيح، يجب بالضرورة أن نشعر بالاتفاق الكامل بين العقل الذي يقبل المعقول، والقلب الذي يؤكد على الحقيقة عن طريق الحدس والاستبطان، وقد سمى المتصوفة والحكماء هذه العملية بعين القلب (البصيرة)، فالجواب الذي يتفق عليه العقل وعين القلب، ويشعر صاحبه بالارتياح، وكأنه أزاح أثقالاً عن كاهله، سيكون هو الجواب الأقرب إلى الحقيقة.

حينها ضحى أصحاب هذا النهج بحياتهم ولم يتنازلوا عن الحقيقة التي توصلوا إليها، وكان هذا هو السر وراء شجاعتهم على الأرجح.

٢ - القول الحسن:

إن إحدى صفات الحكماء هي فصاحتهم وبلاغتهم، وقوة الكلمة لديهم، وقدرتهم على الربط بين الكلام والفكرة، فيأتون بجمل مترابطة عميقة المعنى والتأثير، وهو أمر على علاقة وثيقة بالوصول الذاتي إلى الحقيقة، ويدل على عمق التفكير، ولذلك نلاحظ أن أقوال الحكماء تبقى حية وتتناقلها الأجيال، وهي لا تموت ولا تزول. والسبب الآخر هو

اختيارهم للزمان والمكان المناسبين، فالقول الذي يقال في أنسب مكان وأنسب زمان يبقى حياً، وهذا الأمر ينطبق على الفعل الحسن أيضاً.

٣- الفعل الحسن:

إن اختيار المكان والزمان المناسبين للفعل يضمن الوصول إلى النتيجة الصحيحة، كما أن التفكير الحسن والقول الحسن سيفضيان بالضرورة إلى الفعل الحسن، وهو أمر اختص به الحكماء والمتصوفة. إذاً، الحكيم هو ذاك الشخص الذي (يفكر، ويقول، ويفعل) في الزمان والمكان المناسبين، ولكي يستطيع المرء اختيار الأنسب لا بد له أن يكون حراً، فالعبد المسلوب الإرادة لا يمكنه أن يحدد المكان والزمان الأنسب للتفكير، والقول، والفعل، ومن هنا فالحكمة على علاقة وثيقة بالحرية، فكل حكيم حر بالضرورة، وبالتالي فإن السائرين على هذا الدرب من الحكماء إلى المتصوفة والفلاسفة الأخلاقيين كانوا بالضرورة أحراراً، وحتى شجاعتهم في طرح ما يفكرون به، والأفصاح عنه دون تردد وخوف، كان مرتبطاً بشخصيتهم المستقلة وإرادتهم الحرة، تلك الشخصية التي عارضت ملايين العقول التي كانت على قناعات تامة، كقناعة الناس مثلاً، في مرحلة معينة، بأن الشمس تدور والأرض هي الثابتة.

على سبيل الخاتمة

إن هذا النهج قديم، وقد استخدمه القدامى عندما حاولوا تفسير كل ما يدور من حولهم؛ لا سيما عند محاولتهم الإجابة عن السؤال الدائم الطرح، والذي حاول كل نهج من بعدهم أيضاً البحث فيه، وهو: من نحن؟ ومن أين أتينا؟ وكيف تشكل هذا الكون؟ وما معنى الحياة؟ وما إلى ذلك من أسئلة شكلت وما زالت تشكل ألغازاً.

فإذا حللنا عملية تطور المجتمع بالشكل الديالكتيكي الذي طرحه هيغل، فسوف نتأكد أن أصحاب هذا النهج، وعلى اختلاف الزمان والمكان بينهم، هم من يمثلون بقايا ثقافة مرحلة اللاسلطة، أي مرحلة المجتمع الأمومي، حيث حافظوا على وجودهم كخط معارض للسلطة، وقد تعمق هذا الصراع عندما تشكلت سلطة الدولة، وقد أدى الصراع بين هذين الخطين إلى التطور. واللافت في هذا الموضوع هو أن أكثر أصحاب هذا النهج ينتمون إلى مناطق ميزوبوتاميا أو المناطق التي يتكلم أهلها باللغات الآرية-الهندوأوروبية، حيث أن معطيات التاريخ تثبت، ومن خلال المعالم الأثرية، أن هذه المنطقة كانت النبع الأم للمجتمع الطبيعي (العصر النيولوتي)، أي أن هذه المنطقة عاشت

مرحلة الأمومة لفترة طويلة من الزمن، مثلاً، جاء في بحث عن مفهوم الأنطولوجيا أن مصطلح "الوجود" طارئ على الفكر العربي الإسلامي، وذلك لأن "فعل الكون" غير موجود في اللغة العربية كما هي الحال في اللغات الهندو أوروبية، وقد شاع استخدام "الوجود" ومشتقاته في علم الكلام، لذلك ظهرت لدى الكندي محاولة لاشتقاق كلمة من أصل عربي لترجمة الوجود هي "الأيس" مقابل "الليس"، أي العدم. وقد دخل مصطلح الوجود مع الفارابي بقوة في الفلسفة العربية- الإسلامية، وترسخ فيما بعد مع ابن سينا ثم شاع وانتشر وأصبح في كتب المتكلمين^{٤٨}.

بدأ هذا النهج باسم الحكماء في مرحلة ما، ومن ثم باسم المتصوفة، ليستمر إلى يومنا هذا باسم الفلاسفة الأخلاقيين، الذين يتخذون من الإنسان محوراً لفلسفتهم، كما أن هذا النهج لا يمكن تلقينه، ولا يمكن أن يدركه إلا من عاشه واختبره.

وأخيراً، ليس بالضرورة أن كلّ زاهدٍ عاش على لقمة واكتفى بلبس خرقة يكون متصوفاً، لأن ما يميز المتصوفة عن غيرهم من الزهاد والنسّاك هو نهجهم، وليس أسلوب حياتهم وحسب. ولكن كل صوفي هو زاهدٌ بالضرورة؛ لأن الحياة المادية بكافة أشكالها لم تعد غاية له، في حين أن الغاية الكبرى لديه تصبح البحث عن سر الوجود ومعنى الحياة.

٤٨ بكري علاء الدين وسوسن البيطار، ماذا يعني مفهوم الأنطولوجيا؟، المكتبة العامة، ٢٨ ديسمبر، كانون الأول ٢٠١٦. <https://maktaba-amma.com/?p=5813>

التهجير القسري في شمال وشرق سوريا بين الواقع والقانون

مركز الفرات للدراسات

المقدمة

إنّ عملية التهجير القسري وغيرها من الجرائم التي ارتكبت بحق البشرية، لها جذور تاريخية قديمة، فبعد تبلور السلطة المتمحورة حول الذكورية وحتى يومنا هذا ما زالت تُرتكب هذه الممارسات؛ ولأهداف عدة مختلفة، لكنّ ما يثير الاستغراب هو وجود مثل هذه الممارسات ونحن في القرن الواحد والعشرين، وذلك على الرغم من سنّ الكثير من القوانين والمواثيق الدولية المتعلقة بهذه المسألة في سبيل الحدّ منها. لقد أدى تصاعد العنف إلى ارتفاع مستويات النزوح القسري، فعلى الصعيد العالمي، يوجد حوالي ٧,٨ مليون لاجئ ومشرّد داخلي وطالبي لجوء فرّوا من ديارهم هرباً من العنف والصراع والاضطهاد^٩.

وفي سورية بدأت عملية التهجير القسري على عدة مراحل وكانت آخرها خلال السنوات الأخيرة، عندما قام النظام السوري بتهجير أهالي القصير والزبداني ومضايا إلى مناطق أخرى بحكم محاذاتها للحدود اللبنانية التي يسيطر عليها حزب الله، وكذلك تهجير أهالي الغوطة الشرقية ومناطق أخرى أيضاً إلى مناطق بعيدة عن أماكنهم الأصلية.

وبعد اشتداد الحرب واحتدام الصراع في سوريا؛ بدأ النظام التركي بالقيام بالممارسات ذاتها في القسم الشمالي من سوريا، وذلك بعد دخوله بشكلٍ غير قانوني إلى الأراضي السورية، بدءاً من منطقة جرابلس، وإعزاز، وعفرين ومؤخراً كرى سبي (تل أبيض) وسرى كانية (رأس العين).

٩٩ التهجير القسري، مقال باللغة الانكليزية.

سنتناول في هذه الدراسة القوانين الدولية المتعلقة بالتهجير القسري، مع إعطاء لمحة عن تاريخه ووسائله المتبعة وتداعياته والهدف منه، مركزين على الحالة الكردية بشكل خاص.

لمحة تاريخية عن التهجير القسري

إنّ جذور التهجير القسري ضاربة في التاريخ، حيث كان الأقوى هو من يتحكم ويخلي الأوطان من سكانهم الأصليين بدءاً من السومريين إلى البابليين والآشوريين، وأكبر مثال على ذلك السبي البابلي. فالبابليون كانوا يأتون بالسكان المرّحلين إلى بابل، أو المدن الرئيسية، أو القرية منها، كما كانوا يعمدون الى إحلال مجموعات سكانية أخرى بدلاً من المرّحلين..... ، كذلك مارس ملوك الآشوريين تهجير الشعوب المهزومة في القرن الثالث عشر ق.م،^{٥٠} فقد وضعوا سياسة تميزوا بها عن باقي الأمم، حيث كانوا يقومون بنقل سكان هذه الأقاليم المفتوحة إلى بلاد بعيدة ليمتزجوا مع سكان هذه البلاد فيفقدوا وحدتهم وكيانهم، وكان لهذه السياسة أثراً بالغاً في نوع الحضارة الآشورية وشكلها، تمثلت بتهجير الأقوام المهزومة، أو ما عرف بسياسة التهجير القسري التي وردت في المصادر الآشورية والبابلية تحت مصطلح (إجلاء) وبالأكادية (gallatu)، وتعني نقل سكان الأقاليم والبلدان التي تمردت ضد السلطة الآشورية بالقوة الى أماكن أخرى^{٥١} وحاولوا مزج شعوب بلاد الشرق الأدنى بعضهم ببعض، فنقلوا أقواماً من الغرب إلى الشرق وبالعكس، وسعى الإسكندر المقدوني إلى هذا الأمر أيضاً من خلال دمج شعب بابل مع جنوده اليونانيين^{٥٢} وكل ذلك من أجل كبح جماح التمردات وإبعادها؛ لشل حركتها، وفي عام ١٨٣٠ تمت عمليات النقل القسري للهنود الحمر من قبل الولايات المتحدة، حيث وضعت خطة لحصر كل هؤلاء السكان الأصليين في محميات محددة لهم، وطردهم من باقي المناطق^{٥٣}

ومن جانب آخر، تطوّر التهجير القسري لأسباب اقتصادية؛ وتمثل في نقل الأيدي العاملة بشكل قسري إلى بلدان أوروبية وأمريكية ضمن ما يعرف بتجارة الرقيق، ولم تقتصر

٥٠ هاري ساغر، عظمة اشور، ترجمة خالد أسعد عيسى، ط الأولى، ٢٠٠٨، دار رسلان للطباعة، دمشق ص١٧٦.
٥١ أ.م. د. حسين سيد نور جلال الأعرجي - سياسة التهجير القسري في العراق القديم الأسباب والنتائج-كلية التربية /جامعة واسط -مجلة كلية التربية - عدد خاص بأبحاث المؤتمر العلمي الدولي السابع ٢٠١٤ الجزء الأول بغداد ص ٩٣٧.
٥٢ أ.م. د. حسين سيد نور الأعرجي، نتائج التهجير القسري في العراق القديم الدولة الآشورية أمودجا ، جامعة واسط ص٢٧٥.
٥٣ وليم نجيب نصار، مفهوم الجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط الأولى ٢٠٠٨، ص٣٧٩.

الهجرة القسرية للعبيد على الوجهة الأمريكية وحسب. فقد سبقتها تجارة الرقيق سيئة الصيت، التي كانت تنطلق من إفريقيا الشرقية متوجهة إلى المناطق القريبة في آسيا أو تقصد أماكن بعيدة كالهند وإندونيسيا، أو تحل في أهم المدن في الدول الاستعمارية الأوروبية.^{٥٤}

ومع مرور الوقت أصبح التهجير القسري أداة فعالة بيد القوى المحتلة، فوفقاً لـ "موسوعة براتينكا" الإنجليزية، فإنّ السلطات العثمانية واصلت؛ إبان الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)، اضطهادها الممنهج ضدّ الأرمن، وقامت بحملات كبيرة من التهجير القسري لمئات آلاف السكان من قرانهم وأراضيهم وإعادة توطينهم في مناطق أخرى من الإمبراطورية، وبخاصة في بلاد الشام وسوريا، تحت مظلة قانون "التهجير" وطبقاً للإحصاءات التي أصدرها الأرمن حول أعداد ضحايا هذه المجازر، فإن ما يقرب من ١,٥ مليون أرمني قتلوا جراء هذه السياسة القمعية المنظمة قبل سقوط الدولة العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى.^{٥٥}

وفي العصر الحديث حصلت موجات من الهجرة نتيجة لممارسات موسوليني القمعية بين عامي ١٩٢٤ و١٩٢٦ في إيطاليا. وتحول التنقل الإجباري لشعوب بأسرها إلى ظاهرة واسعة النطاق خلال الحرب العالمية الثانية، وخاصة تحت ضغوط الاحتلال العسكري الألماني، حيث تفيد الإحصائيات بأن عدد المنفيين من ألمانيا في عام ١٩٣٣ بلغ ٦٠٠٠٠ منفي،^{٥٦} وكان أغلبهم من اليهود الذين تعرضوا للإبادة الجماعية، ومثل هذه الهجرات حصلت في آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط، وجرى تهجير ملايين الناس فيها.

وتزداد حالات النزوح يوماً بعد يوم في وقتنا الراهن، ووفقاً لإحصائيات الأمم المتحدة فقد حدّد تقرير "الاتجاهات العالمية" السنوي عدد النازحين قسراً بـ ٧٠,٨ مليون طفل وامرأة ورجل في نهاية عام ٢٠١٨، وهو أعلى مستوى تشهده المفوضية منذ تأسيسها قبل نحو ٧٠ عاماً.^{٥٧}

٥٤ كورتى باولا تاريخ الهجرات الدولية ترجمة عدنان علي الطبعة الأولى ٢٠١١ هيئة ابو ظبي للثقافة والتراث ص ٤٤.
٥٥ "مذابح الأرمن" ... حقائق التاريخ تتجاوز التأويل.
٥٦ كورتى باولا المصدر السابق ص ١٢٠-١٢١.
٥٧ النزوح حول العالم يتجاوز عتبة الـ ٧٠ مليون شخص.

التهجير القسري في القانون الدولي الإنساني

لم يكن ثمة تعريف واضح للجرائم ضد الإنسانية سابقاً، وكانت هذه الجرائم تتعلق بجرائم الحرب التي تقع أثناء حدوثها وحسب.

ذكر الكاتب عبد الله عبو في كتابه دور القانون الدولي الجنائي في حماية الإنسان "إن مفهوم (الجرائم ضد الإنسانية) مفهوم حديث العهد نسبياً في القانون الدولي الجنائي. ولكن الحداثة لا تعني أن مصطلح (الجريمة ضد الإنسانية) لم يكن معروفاً قط، وإنما المقصود به هو عدم وجود تصنيف لهذه الجريمة في معاهدة دولية تعرّف وتحدد أركان هذه الجريمة، فقد ورد هذا المصطلح في عام ١٩١٥ على إثر المجازر التي تعرض لها الشعب الأرمني على يد الأتراك ولم يعاقب مرتكبوها بسبب اعتراض كل من الولايات المتحدة واليابان"^٨، وفي هذا الصدد يذكر الدكتور سالم محمد سليمان أوجلي " أنه عندما أنشئت محكمة الجنايات الدولية، التي نصت عليها معاهدة سيفر التي تلزم تركيا بتسليم كل من شاركوا في الجرائم ضد الأرمن واليونانيين، حينها ظهر مصطلح الجرائم ضد الإنسانية والمدنية، إلا أن المعاهدة استبدلت بمعاهدة لوزان التي منحت عفواً عن كل من اتهم بارتكاب المجازر بين عامي ١٩١٤ و١٩٢٢ وذلك من خلال صفقة سياسية مع تركيا"^٩. واعتبرت تلك المعاهدة قبولاً بمبدأ الإبعاد والنقل القسريين لحل النزاعات بعد الحرب في مؤتمر لوزان ولحل رواسب النزاعات، ولتسوية النزاع بين اليونان وتركيا، وأطلقت تلك المعاهدة يد النظام التركي حيث رأى التهجير القسري شرعياً وفقاً للاتفاقية، وتم التنازلي عن قيام دولة مستقلة للأرمن أو منح الأكراد حكماً ذاتياً أوسع، وعلى الرغم مما مرت به البشرية من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية إلا أن القوانين أو الاتفاقيات لمحاربة هذه الجرائم لم تكن قد تبلورت إلا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تطور مفهوم معاقبة مرتكبي جرائم حرب في محكمة نورمبرغ عام ١٩٤٥م لكن مفهوم الجرائم ضد الإنسانية بقي غامضاً لأنه كما هو معروف أن المحكمة العسكرية (محكمة نورمبرغ) تم إنشاؤها بمناسبة الحرب العالمية الثانية والواضح من لائحة نورمبرغ أنها

٥٨ دور القانون الدولي الجنائي في حماية الإنسان، عبد الله عبو.

٥٩ ليلى عيسى أبو القاسم، التهجير القسري كجريمة ضد الإنسانية مجلة جامعة جيهان أبريل العلمية المجلد ٢، العدد ١، ٢٠١٨.

اشتدّت لاعتبار الجرائم المرتكبة قبل الحرب جرائم ضد الإنسانية، بأن تكون ذات صلة بجرائم الحرب^{٦٠}، لذلك اشترط الميثاق أن ترتكب هذه الجريمة أثناء الحرب فقط، مما أدى إلى تداخل مفهوم الجرائم ضد الإنسانية مع جرائم الحرب^{٦١}، رغم تزامن هذه المحكمة مع مؤتمر بوتسدام الذي أعطى الشرعية للدول الأوربية بإبعاد الملايين من الألمان من بيوتهم وديارهم^{٦٢} بشكل قسري مع أنهم كانوا يسكنون هناك منذ مئات السنين، إلا أنه تم التغاضي عن هذه الجريمة، كما حدث في معاهدة لوزان. وهذا يشير إلى أنّ العدالة في تطبيق هذه المعاهدات كانت دائماً لصالح المنتصر والقوي.

لم تتم الإشارة إلى الجرائم ضد الإنسانية بشكل واضح إلا في المحكمة الجنائية اليوغسلافية ومحكمة رواندا ١٩٩٣-١٩٩٤ بعد فداحة الجرائم التي ارتكبت. ويعتبر الباحثون ميثاق روما ١٩٩٨ والذي دخل حيز التنفيذ في ٢٠٠٢ من أفضل الوثائق التي تعرّف الجرائم ضد الإنسانية حتى الآن.

ويمكن تعريف الجرائم ضد الإنسانية بأنها أيّ انتهاك يتم ارتكابه في إطار هجوم ممنهج واسع النطاق موجّه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين وهو يشمل: القتل، الإبادة، الاسترقاق، التهجير، الاعتقال التعسفي، التعذيب، الاغتصاب، واضطهاد أية جماعة محددة أو مجموعة محددة من السكان لأسباب سياسية أو عرقية أو إثنية أو ثقافية.

يعرّف القانون الدولي الإنساني التهجير القسري على أنه "الإخلاء القسري وغير القانوني لمجموعة من الأفراد والسكان من الأرض التي يقيمون عليها"، وهو ممارسة مرتبطة بالتطهير وإجراء تقوم به الحكومات أو المجموعات المتعصبة تجاه مجموعة عرقية أو دينية معينة، وأحياناً ضد مجموعات عديدة بهدف إخلاء أراضٍ معينة لنخبة بديلة أو فئة معينة، وتعتبر المواد (٢)، (٧)، (٨) من نظام روما الأساسي؛ التهجير القسري جريمة حرب".

كما تعتبر المادة (٩٩) من اتفاقيات جنيف الأربع، المؤرخة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩، والبروتوكولان الملحقان بها لعام ١٩٧٧، التهجير القسري جرائم حرب دامغة. وتشكل

٦٠ روان محمد الصالح، الجريمة الدولية في القانون الدولي الجنائي، رسالة دكتوراة، جامعة منتوري قسنطينة، ٢٠٠٩، ص ٢٠٠، ٢٠٤.

٦١ للمصدر المذكور سابقاً، دور القانون الدولي الجنائي في حماية الانسان.

٦٢ وليم نجيب نصار، ص ٣٩٢.

عمليات التهجير القسري انتهاكاً فاضحاً "لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية" التي أقرتها الأمم المتحدة عام ١٩٤٨ والتي تعدّ في مادتها الثانية- أن كل ما يؤدي إلى التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية، بمنزلة إبادة جماعية".^{٦٣}

إن التهجير القسري الذي يمارسه النظام التركي والفصائل المنضوية تحت لوائه من قصف بالطائرات والمدفعية للأماكن السكنية في كل من سري كاني/ رأس العين و كري سبي/ تل أبيض وعفرين سابقاً لإجبارها على إخلاء تلك المدن بهدف إجراء تغيير ديموغرافي يعد انتهاكاً خطيراً للمواثيق والقوانين الدولية.

فإذا كانت هذه الأعمال تعتبر جريمة حرب وفق الاتفاقيات الدولية، فإنّه يقع على عاتق الدول الراعية لهذه الاتفاقيات معاقبة مرتكبيها لأنّ نتائجها ستكون كارثية على السكان المهجرين، وبالتالي على مستقبلهم في ظل تزايد أعداد المهجرين يومياً، ووفقاً لمركز دراسات اللاجئين بجامعة أكسفورد فقد تسببت الحرب الأهلية الضارية في سوريا بحدوث عمّا يزيد عن ١١ مليون حالة هجرة قسرية حتى الآن، وتشريد ما يقارب ٦,٢ مليون سوري داخلياً، ووجود أكثر من ٥,٦ مليون لاجئ سوري.^{٦٤}

أهداف ووسائل التهجير القسري

- ١ - محاولة المحتل تغيير التركيبة الديموغرافية لتوسيع رقعة سيطرته ونفوذه.
- ٢ - جعل المنطقة المستهدفة متجانسة عرقياً، أو دينياً أو مذهبياً، مع الطرف الغازي.
- ٣ - محو التاريخ، ومعناه، وأصالته في المناطق المستهدفة، وإزالة الشعوب الأصلية والقضاء عليها.
- ٤ - خلق روح العداء الدائم بين الطوائف والمكونات الموجودة في تلك المنطقة؛ من خلال القيام بالتهجير القسري وتوطين الآخرين المرحّلين بالإكراه عن مناطقهم.
- ٥ - خلق اضطرابات سياسية واجتماعية وإيجاد بيئة خصبة للصراعات الداخلية والتدخلات الخارجية.
- ٦ - الإبادة الثقافية، فالتغيير الديموغرافي يقضي على هوية المنطقة وثقافتها.

٦٣ تقرير بحثي عن التهجير القسري بصيغة كتاب إلكتروني (PDF).

٦٤ التهجير القسري، ستة حالات مع أمثلة - مقال باللغة الانكليزية (FORCED MIGRATION: 6 CAUSES AND EXAMPLES).

٧- تمزيق وتفكيك النسيج السكاني في المنطقة المستهدفة وإفراغها من محتواها الفكري والحضاري وجعلها مناطق هشة ومتخلفة يمكن لأي فئة ضعيفة السيطرة عليها ونهب ثرواتها وتخريبها والعبث بمقدراتها.

أما الوسائل المتبعة في ممارسة التهجير القسري فهي:

- ١ - جعل المنطقة المستهدفة ساحة حرب ونزاعات مسلحة.
- ٢ - فرض حصار محكم على الشعب ومنع وصول المواد الأساسية إليه.
- ٣ - استعمال العنف المفرط وارتكاب المجازر والقتل العمد.
- ٤ - القيام بأعمال تعسفية ترهيبية مثل الاعتقالات وغيرها.

الكرد والتهجير القسري

يعتبر الشعب الكردي من الشعوب التي عانت من التهجير القسري تاريخياً، منذ زمن الإمبراطورية الآشورية مروراً بالعصر الإسلامي، وصولاً إلى ما تعرّض له الكرد من نفي وتهجير على يد العثمانيين، الذين كانوا يقومون، عقب قمع الثورات الكردية، بحصار المدن وحرق البساتين والقرى بغية فرض التهجير القسري على أهلها، وقد طال التهجير القسري كردستان الحمراء في الاتحاد السوفيتي حيث قام (ستالين) بتهجير الكرد قسراً إلى جمهوريات آسيا الوسطى (كازاخستان، وقيرغيزيا، طاجيكستان)، ونتيجة لذلك مات وقتل وفقد المئات منهم،^{٦٥} ولا يفوتنا هنا التهجير القسري الذي تعرض له الكرد الفيلية على يد الرئيس العراقي صدام حسين، وتشريد الآلاف منهم، حيث لاقى الكثير منهم حتفهم على الطرقات، وقام البعثيون في عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠ بأكبر عملية استئصال عرقي آثم ضدهم وذلك بتهجيرهم إلى إيران بحجة أنهم إيرانيون.^{٦٦} وشمل التهجير القسري حملات التعريب البعثي والتعريب الثقافي للأقليات القومية والدينية مثل (الکرد؛ والإيزيديين؛ والآشوريين؛ والشبك؛ والأرمن؛ والترکمان؛ والمندائيين) وذلك تماشياً مع السياسات الاستعمارية الاستيطانية التي قادتها الحكومة البعثية في العراق منذ الستينيات وحتى أوائل القرن الحادي والعشرين، بُغية تغيير التركيبة الديموغرافية لشمال العراق؛ وفرض الهيمنة العربية والطابع العروبي عليها. ومنذ منتصف السبعينيات بين

٦٥. د. محمد علي الصوريكي - موقع خبر ٢٤ - الأكراد في كازاخستان.

٦٦ الكرد الفيليين - محمد تقي جون.

١٩٧٨ و ١٩٧٩ تم حرق ٦٠٠ قرية كردية؛ وتم ترحيل حوالي ٢٠٠ ألف كردي إلى أجزاء أخرى من البلاد.^{٦٧} ويمثل هذا الإجراء بحق الشعوب الأصليين للمنطقة، ممارسات النظام التركي منذ نشوئه. فخلال عامي ١٩٢٥-١٩٢٦ دمّرت القوات التركية مئات القرى وأحرقت آلاف المنازل وطردت وقتلت مئات الآلاف من السكان الأبرياء جلهم من النساء والأطفال والشيوخ.

كان هذا بعد إعلان كمال الدين سامي باشا بأنّ أمام الحكومة التركية ثلاث مهام رئيسية وهي:

- ١- القمع الدموي والوحشي للانتفاضة الكردية.
- ٢- نزع السلاح من جميع الكرد بغض النظر عن مشاركتهم في الانتفاضة.
- ٣- توطين الكرد في مختلف أنحاء البلاد يكونون فيها أقلية، وإسكان الأتراك بدلاً عنهم.

واستمرت هذه الممارسات في الكثير من المدن والأقاليم في كردستان حتى عام ١٩٣٧.^{٦٨}

وفي التسعينات من القرن العشرين، شردّ مئات الآلاف من المدنيين بعد أن أحرق أربعة آلاف قرية كردية، بهدف تهجير سكانها، إلا أنّ ما يميز موجات النزوح الكردية هو أنهم لا يبتعدون كثيراً عن أراضيهم، بل يحلّون في أماكن قريبة من أرض أجدادهم كما حصل في العراق حيث توجه الآلاف إلى الجبال والحدود القريبة.

أما في سورية، فقد اعتمد النظام السوري أسلوب التهجير القسري بشكل غير مباشر؛ وذلك لدفع الناس إلى ترك ديارهم ومدنهم؛ ولكسر عزة أنفسهم؛ حيث قام بفرض سياسة التجويع، ليتمكّن من خلالها "تأديب" وفرض الاستسلام، ومن ثم الخنوع والانصياع الكلّي للنظام، وبحسب هذه الخطة بدأ بإخراج المراسيم الداعمة لها، وإحدى هذه المراسيم، كان المرسوم المرقّم بـ ٤٩ المتعلّق بالعقارات؛ أي قانون الاستملاك، ومن خلال هذا المرسوم لا يمكن لأهالي المناطق الحدودية، أي مناطق الأطراف بيع وشراء

٦٧ حملات التعريب البعثي في شمال العراق.

٦٨ جليلي جليل، الحركة الكردية في العصر الحديث، ت عبدي حاجي، دار الفارابي، بيروت، الطبعة ١٩٨١، ص ٢٢٦.

العقارات وكتابتها بأسمائهم، ولكن طَبَّقَ هذا القانون على المجتمع الكردي فقط في الممارسة العملية؛ أي بما معناه أنه يحقّ للكردي بيع العقار والأراضي، ولكنّه لا يملك حقّ شرائها، حتى وصل الأمر بالنظام إلى عدم إعطاء حقّ ترميم أو إجراء أي تغيير على منزله حتى في حال الضرورة القصوى. كان الهدف من كلّ هذه الإجراءات المجحفة بحقّ المجتمع الكردي هو فرض وإجبار غالبية الشعب الكردي إلى الهجرة إلى المركز والمحافظات المحيطة به، ليُحكَمَ قبضته عليهم وإجبارهم على القيام بكافة أنواع الأعمال التي تحدّ من كرامتهم^{٦٩}.

ولعلّ حقبة داعش؛ وما مارسه من سياسة الترهيب والقتل والسبي؛ دفع غالبية السكان في المناطق الكردية إلى الهجرة مجبرين؛ وأكبر مثال على ذلك شنكال؛ حيث لم يكتف عناصر تنظيم داعش الإرهابي بقتل وإعدام الأيزيديين فحسب، بل امتدت جرائمهم إلى بيع الفتيات الإيزيديات في أسواق بدمن الموصل والرقعة السورية وأخذوا بعضهن كجوار، وكل ذلك بهدف دفعهم إلى الهجرة والنزوح من مناطقهم وقد نشر مكتب إنقاذ المختطفين الأيزيديين احصائية تبين ما تعرض له الإيزيديين على يد داعش، كان عدد الأيزيديين في العراق نحو ٥٥٠,٠٠٠ نسمة. فأصبح عدد النازحين من جراء غزوة داعش نحو ٣٦٠,٠٠٠ نازح. وعدد الذين هاجروا إلى خارج البلد يقدر بأكثر من (١٠٠,٠٠٠)^{٧٠}. بالإضافة إلى ارتكاب المجازر وتدمير الأماكن الدينية .

إن استهداف داعش للمدن الكردية الحدودية لم يكن محض صدفة؛ وخاصة إن النظام التركي كان يسهل عمليات مرور عناصره؛ وهذا ما أكده ماكورك منسق التحالف الدولي في سوريا سابقاً، فهذا يدلّ على أن داعش كان موجهاً من قبل الأتراك، أو أنه كان ينفذ سياستهم بالوكالة، فبعد شنكال تعرّضت مدينة كوباني للغزو الداعشي الذي كان يدمر كل شيء من البشر والحجر، ويخلق جو من الفزع وسط المدنيين دفع معظمهم إلى التهجير.

٦٩ سوسولوجية الكرد ما بعد انتفاضة ١٢ آذار ٢٠٠٤ - جنار صالح: مركز التراث للدراسات.
٧٠ مكتب إنقاذ المختطفين الأيزيديين ينشر احصائية جديدة للضحايا والمختطفين على يد داعش.

ما يحدث الآن

جاء في المادة ٤٦ من اتفاقية لاهاي عام ١٩٠٧ "ينبغي احترام شرف الأسرة وحقوقها وحياة الأشخاص والملكية الخاصة وكذلك المعتقدات والشعائر الدينية ولا تجوز مصادرة الملكية الخاصة"^{٧١} ما نجده على أرض الواقع، بالإضافة الى التهجير القسري الممارس ضد سكان كل من مدن عفرين وتل أبيض ورأس العين والذي يعتبر جريمة حرب، هو عمليات استيلاء على بيوت المدنيين وحجزها وتسكين مستوطنين من مناطق أخرى فيها من قبل النظام التركي والفصائل المسلحة التابعة له، في حين أنّ المادة (٤٧) من اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ تحظر السلب بشكلٍ قطعي لأي شيء من ممتلكات الدولة وسكانها. ونجد أنّ كلّ ما يجري على أرض الواقع في شمال سوريا هو مُنافٍ للقوانين والمواثيق الدولية، وهو يجري على مرأى أعين المشرعين والراعيين لهذه الاتفاقيات وتمارس من قبل الدول الموقعة على الاتفاقيات، وهنا نتساءل عن سبب كلّ هذا الصمت؟ فالإرادة الدولية إن بقيت صامتة أمام هذه الجرائم فسوف يتحول العالم إلى غابةٍ يسيطر فيها القوي على الضعيف، ما يشكل خطراً عالمياً إن لم يوضع حدّ لذلك، وهذا من شأنه أن يساهم في ارتكاب مزيد من الجرائم. سنذكر هنا أمثلة عن مدن في شمال سوريا التي حصل فيها التهجير القسري:

عفرين

تعرضت مدينة عفرين لهجوم شامل من قبل الدولة التركية والفصائل التابعة لها في عام ٢٠١٨ تحت اسم عملية غصن الزيتون، وتسبب الهجوم في التهجير القسري للمدنيين الذين تعرضوا للتعذيب والمجازر، فوفقاً لإحصائيات الأمم المتحدة أدت الأعمال العدائية في منطقة عفرين بسوريا إلى نزوح ما يقدر بنحو ١٦٧ ألف شخص، توجه غالبيتهم إلى تل رفعت، بينما ذهب آخرون إلى نبل والزهراء والمناطق المجاورة الأخرى.^{٧٢} كما أشارت منظمة روج آفا في تقرير لها عن الأوضاع في عفرين خلال الاحتلال التركي "حيث تم إرغام ٣٥٠ ألف مدني على الخروج من مدينة عفرين وريفها، ليكون مصيرهم التوزع على مخيمات تمّ إنشاؤها مع قدومهم في مناطق الشهباء وتل رفعت وفي مناطق الجزيرة والفرات، وفي الوقت الذي غادر فيه البعض الآخر منهم إلى دول مجاورة وإلى

٧١ الاتفاقية الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية.
٧٢ نزوح ١٦٧ ألف شخص بسبب الأعمال العدائية في عفرين.

دول أوروبية ، الأمر الذي أدى إلى خروج حوالي ٨٠% من السكان الأصليين من مدينة عفارين وبقاء نسبة ٢٠% منهم في حالة تفوق حالة السجن الانفرادي^{٧٣} وقد أسفر هذا الهجوم عن قتل عشرات المدنيين بينهم أطفال ونساء، وإلى الآن ترتكب أعمال العنف بحق المدنيين ويمارس التعذيب بحقهم، كما أنّ أملاكهم تتعرض للنهب والسلب، فعفارين التي كانت نموذجاً للمدينة التي تعيش بسلام أصبحت الآن في ظل الاحتلال مدينة خالية من الأمان، تسيطر عليها مجموعة من اللصوص والمرترقة.

سري كاني /رأس العين، كري سبي/ وتل أبيض

في التاسع من أكتوبر بدأ الاحتلال التركي هجومه على رأس العين وتل أبيض وكانت نتيجة هذا الهجوم، وفق تقرير لمكتب الشؤون الإنسانية حول تداعيات الاحتلال التركي في رأس العين وتل أبيض، ما يلي "بلغ عدد الشهداء من المدنيين (٤٧٨) وعدد الجرحى (١٠٧٠) كما وصل عدد النازحين والمشردين ٣٠٠ ألف نازح أكثر من نصفهم في مدينة الحسكة وحدها، وتعطلت العملية التعليمية في ٨١٠ مدرسة مما أدى إلى حرمان ٨٦ ألف تلميذ من الالتحاق بمدارسهم"^{٧٤}

إن الدولة التركية وفي محاولة منها لتكرار تجربة لوزان تضرب كل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاحتلال؛ وما تمارسه من التهجير القسري، بعرض الحائط، وتحاول كسب التأييد الدولي ولكنها لم تحظ بهذا التأييد إلى الآن.

تداعيات التهجير القسري شمال سوريا نموذجاً:

- حرمان الأطفال من التعليم والاستقرار الذي سيؤثر على مستقبلهم، فأكثر المتضررين هم الأطفال؛ وذلك لتعرضهم لصدمات اختلاف البيئة التي تربوا فيها؛ وهذا ما يؤدي إلى اكتئاب وتقلب مزاجي وسلوك عدواني، وأكثر الأمراض النفسية التي تنتشر هي الفلق النفسي والعزلة الاجتماعية.
- يشكل هدم منازل الأسر أو إبعادها عنها تجربة مهينة للأسرة ككل، ولا سيما الأطفال الذين يشعرون بأن لا قيمة لهم أو لأسرهم، على نحو يؤثر في تقديرهم

٧٣ تقرير منظمة روج أفا: على كافة المنظمات أن تنقف إلى جانب المضطهدين من الاحتلال التركي وتستفيق من سباتها.
٧٤ تقرير شؤون المنظمات الإنسانية. أرقام كارثية عن الأضرار العامة والإنسانية نتيجة الغزو التركي.

- لأنفسهم^{٧٥} ، كما أننا نجد أن اتفاقية حقوق الطفل المادة ١٦(١) تنص على أنه لا يجوز أن يجري أي تعرض تعسفي أو غير قانوني للطفل في حياته الخاصة أو أسرته أو منزله أو مراسلاته، ولا أي مساس غير قانوني بشرفه أو سمعته^{٧٦}
- التأثير السلبي على المرأة نتيجة تغير البيئة والمجتمع، فكثيراً ما تتعرض النساء لآثار غير تناسبية تجعلها تتحمل العبء الأكبر لسوء المعاملة خلال عمليات التهجير القسري،^{٧٧} حيث أن المرأة هي الأكثر عرضة للعنف سواء النفسي أو الجسدي.
 - استغلال المهجرين قسراً سياسياً واقتصادياً خدمة لمصالحهم، فاستخدام ورقة اللاجئين واعتبارهم سلعة تعتبر جريمة حرب جديدة.
 - الآثار النفسية والاجتماعية؛ كالغربة والبطالة والعزلة والأسى لفقدان الممتلكات الخاصة.
 - تأثيره على العمل والمعيشة، ونشوء البطالة، والإقامة ضمن شروط معيشية غير ملائمة، وتدهور الخدمات المتعلقة بالتعليم والصحة.

ماهي المسؤوليات المترتبة على المجتمع الدولي والأمم المتحدة؟

إن التهجير القسري للسكان الأصليين من مناطقهم التاريخية وتوطين الآخرين محلهم سواءً من خلال اللجوء إلى القوة أو وسائل أخرى كالضغط والترهيب والاضطهاد يعتبر من جرائم الحرب وفق ميثاق الأمم المتحدة، فإن أي تواطؤ من قبل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي حيال ما يرتكب من جرائم حرب في شمال سوريا يعتبر مشاركة منها في ارتكاب هذه الجرائم، فالمواقف التي تتخذها الأمم المتحدة تناقض تماماً القوانين والمواثيق التي وضعتها، حيث لم نجد إلى الآن موقفاً ملتزماً منها بقوانينها. ولعلّ زيارة الأمين العام للأمم المتحدة إلى تركيا وشكر جهود تركيا هو خير مثال على ذلك، في حين أنّ تركيا هي التي شرّدت ما يقارب مليون شخص من مدنهم وقراهم وتعمل على توطين سكان مدن أخرى في مدنهم.

٧٥ الإخلاء القسري - صحيفة الوقائع رقم ٢٥/التنقيح ١ الأمم المتحدة نيويورك وجنيف ٢٠١٤ ص ٢١.
٧٦ الحق في السكن اللائق الأمم المتحدة حقوق الانسان صحيفة الوقائع رقم ٢١ التنقيح ١ مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان ص ٢٠.
٧٧ الإخلاء القسري - صحيفة الوقائع رقم ٢٥/التنقيح ١ الأمم المتحدة نيويورك وجنيف ٢٠١٤ ص ١٩.

إن أهم عمل يقع على عاتق المجتمع الدولي اتجاه ما يحصل في شمال سوريا الذي يتألف من كثير من المكونات (كرد، عرب، آشور، سريان، تركمان) هو حماية الشعوب الأصلية من النزوح الجماعي والاعتراف بحقوق هذه المكونات في أراضيها، وهذا ما نص عليه الإعلان الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة حول حقوق الشعوب الأصلية عام ٢٠٠٧ حيث ينص في المادة ١٠ على أنه "لا يجوز ترحيل الشعوب الأصلية قسراً من أراضيها أو أقاليمها. ولا يجوز أن يحدث النقل إلى مكان جديد دون إعراب الشعوب الأصلية المعنية عن موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة وبعد الاتفاق على تعويض منصف وعادل، والاتفاق حينما أمكن، على خيار العودة".^{٧٨} وفي المادة ٨ - للشعوب الأصلية وأفرادها الحق في عدم التعرض للدمج القسري أو لتدمير ثقافتهم.

كما أنه يقع على عاتق منظمات حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية واللجنة الدولية للصليب الأحمر توثيق هذه الجرائم وتوكيدها وتقديمها إلى العدالة الدولية ومحاسبة مرتكبيها، وخاصة أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر بحكم التفويض الممنوح لها من اتفاقيات جنيف تُدكّر الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي الذي يفرض عليها تسمية ممثلين رسميين وغير رسميين للتحقيق في الأحداث المزعومة ورفع الوعي بالقانون الإنساني الدولي في أوساط السلطات المعنية وحَمَلَة السلاح. وعلاوة على ذلك تساعد اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدول على أن تُدخل في تشريعاتها الوطنية الالتزامات المفروضة عليها بموجب القانون الإنساني الدولي فيما يتعلق بالنزوح، كما أنها تعمل بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية على منع النزوح في أوقات النزاع المسلح لتعزيز حماية النازحين.^{٧٩}

كما أن الدور الأساسي لحفظ السلام يقع على عاتق المجلس الأمن الدولي لأن من ضمن مهامه حفظ السلام في العالم، فعملية التهجير القسري تعارض السلام وتعمل على خلق توترات ونزاعات دائمة، وقد أصدر مجلس الأمن قرارات تخص حالات الحرب وإدانة عمليات العنف ضد المدنيين "القرار ١٦٧٤ لعام ٢٠٠٦ حماية المدنيين في الصراعات المسلحة في الفقرة الرابعة" يؤكد حماية السكان من الإبادة الجماعية و الجرائم والتطهير

٧٨ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.
٧٩ منهج اللجنة الدولية للصليب الأحمر في حالات ما قبل النزوح

العرقى والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية" وفي الفقرة الخامسة" يؤكد إدانته بكل شدة لجميع أعمال العنف والاعتداءات ضد المدنيين في حالات الصراع المسلح كالتعذيب والعنف الجنسي والعنف ضد الأطفال وتجنيد الأطفال والاتجار بالبشر والتشريد القسري،^{٨٠} وكذلك قرار ١٨٠٧ لعام ٢٠٠٨ يشير إلى حظر التهجير القسري).

على الرغم من أنّ تركيا تعتبر من ضمن الدول التي وقعت على اتفاقات جنيف في ١٠ فبراير ١٩٥٤، والبروتوكول الإضافي الأول (المتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة)، وأصبحت من الدول الموقعة على اتفاقية حقوق الطفل في ٤ أبريل ١٩٩٥، بالإضافة إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل في ٤ مايو ٢٠٠٤، إلا أنها ماضية في عدوانها والحاق الضرر بالمواطنين الأصليين وتهجيرهم قسرياً.

الخاتمة

وفق الأحداث الجارية في سوريا منذ ثماني سنوات وعمليات التهجير القسري التي حدثت في مدن دمشق وحمص وحماة وما حصل في عفرين وما يحدث الآن في رأس العين وتل أبيض في مدن شمال سوريا نرى أن هناك توافقاً أو تفاهماً بين تركيا والنظام السوري بخصوص ترحيل السكان الأصليين من أماكن سكنهم إلى أماكن أخرى، والدليل على ذلك عدم تدخل أنقرة في عمليات التهجير الحاصلة للمعارضة المنضوية تحت لواءها وترحيلهم إلى مدن الشمال لتكون قريبة منها وأداة سهلة الاستخدام وتحت السيطرة، حيث تتحقق بذلك مصالح الطرفين، فالنظام يتخلص من المعارضة السنية المتشددة، وتركيا تتخلص من الكرد الذي يسكنون على طول الحدود وبذلك تضع شرخاً بين الكرد في الشمال والكرد في الجنوب، والضحايا هم المدنيون دائماً كما في كل الحروب.

إن التهجير القسري يعتبر جريمة حرب؛ ولكنه في الواقع يُميط اللثام عن الكثير من الحقوق المغتصبة في ظلّه، كحقّ المسكن، وحقوق الطفل، وحقوق المرأة، وحق تقرير المصير، الحق في العمل، الحق في الملكية، الحق في عدم الاعتقال والحجز غير القانوني، الحق في الحماية من الكراهية العنصرية أو الدينية ومن أهمها حق العيش والبقاء في الوطن ...

٨٠ القرار ١٦٧٤ (٢٠٠٦) لمجلس الأمن بصيغة كتاب إلكتروني (P12H).

أمام كل هذه المخاطر تتركز الجهود الدولية في التعامل مع أزمة اللاجئين على كيفية إيجاد مأوى لهم وكيفية إعالتهم التي لا تتم في الغالب بالشكل المطلوب.

إنّ هذا العدد الضخم من اللاجئين الذين يفرون يومياً من ديارهم مرغمين، يدل على وجود تقصير كبير في تطبيق المواثيق الدولية سواء في بنودها أو آلية تطبيقها، لذلك يتطلب منع النزوح معالجة أسبابه الجذرية واتباع نهج كلي ومشاركة من جانب مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة. ويجب أن تكون نقطة البداية هي فهم أفضل للأسباب الجذرية وتعقدها، ويمكن تجنب العديد من حالات النزوح أو تقليل أثارها على الأقل إلى الحد الأدنى، في حالة ضمان الامتثال لحقوق الإنسان الدولية والقانون الدولي الإنساني. وكلما زاد التقدم الذي أحرزناه في هذا الصدد، قلّ عدد الأشخاص الذين سيتم اقتلاعهم من جذورهم وإجبارهم على العيش في المنفى بعيداً عن ديارهم وأوطانهم.

مفهوم المنطقة الآمنة في شرق الفرات وفق رؤى الأطراف المعنية

د. ريبير خلف

باحث في مركز الفرات للدراسات

بحثت الأطراف المشاركة في الأزمة السورية عن الكثير من التفاهات لحل القضية ولو بشكل مؤقت، فكانت فكرة المصطلحات كـ "الممرات الآمنة، وخفض للتصعيد، والهذّن، والمناطق العازلة، وكان آخرها المناطق الآمنة"، حلول مؤقتة، لا تحمل في طياتها أية نتائج واضحة، كونها لا تحمل أي صيغة قانونية، وتحتاج لموافقة أممية، كما أن الخشية من تعرضها لفيديو؛ تدفع بهذه الجهات إلى العمل خارج الإطار القانوني للأمم المتحدة، وقد دخلت هذه المصطلحات في نطاق العُرف الدولي، إلا أنها لم تُقنن بعد لتكون ضمن قواعد ومبادئ القانون الدولي^{٨١}، وفيما يلي نذكر أهم هذه المصطلحات وتداعياتها خلال الأزمة السورية.

مناطق خفض التصعيد: وهي مناطق أو مساحات يجري الاتفاق عليها بين الدول الضامنة، الهدف منها حماية المدنيين، وضبط الأعمال القتالية فيها، كما أن الضمان لهذه المواقع أقل من المناطق الآمنة أو العازلة، كونها تهدف إلى التهدئة أو التخفيف على الإيقاف بشكل نهائي. وقد دخل هذا المصطلح خلال الأزمة السورية عام ٢٠١٧، بين الدول الضامنة (روسيا وتركيا وإيران) لتشكيل مناطق عدم الاشتباك في ثماني محافظات تتواجد فيها الفصائل المسلحة.^{٨٢}

المنطقة المنزوعة السلاح أو العازلة " وهي منطقة تتطلب قرار من مجلس الأمن، وفرض حظر جوي، وقوات على الأرض يتم فرضها في النزاعات المسلحة بالاتفاق بين الدول المتحاربة أثناء الهدنة. أما قانونياً فهي عادةً تكون على الحدود بين دولتين، يتم الاتفاق عليها لحفظ الأمن على الحدود، مع حظر جوي وبموافقة مجلس الأمن". وتم

٨١ المنطقة الآمنة في القانون الدولي... نشأتها إرهاباتها وشروط نجاحها، رسالة بوسن.

٨٢ ماهي مناطق خفض التصعيد في سوريا وآليات تطبيقها.

طرح فكرة إنشاء هذه المنطقة في سورية في التاسع من أيلول ٢٠١٨ عبر تفاهم بين تركيا وروسيا للفصل بين المجموعات المسلحة والحكومة المركزية.^{٨٣}

إلا إن نتائج تطبيق هذين المصطلحين؛ أو المنطقتين اللتين تم ذكرهما كانت بعيدة عن الحل السياسي وفق ما روج له بالمفاوضات بما يخفف من حدة الأعمال العدائية، ٨٤ بل إن الحسم العسكري كان سيد الموقف لصالح أحد الأطراف المتنازعة وفرض سياسة الحكم بالأمر الواقع بالقوة أو بإجبارها على دخول المصالحات، انتهت بالتضييق على المعارضة، أما الدول الضامنة فقد خرجت بمكتسبات يضمن لها وجودها ونفوذها في المنطقة. وبعد هاتين المنطقتين في سورية دخل مصطلح جديد وهو:

المنطقة الآمنة

لا يوجد أي تعريف قانوني حول المنطقة الآمنة، إلا أنها وردت في المصطلحات السياسية الأممية، واستخدمت كمر آمن للسكان أو الجنود، أو أماكن آمنة للمستشفيات، أو مناطق وقائية منزوعة السلاح، لفرض الحماية للمدنيين، ويمنع فيها تحليق للطيران العسكري، كما إنها تحتاج لموافقة مجلس الأمن بحجة توفير التدخل الإنساني بناء على توصيات لجنة حقوق الإنسان^{٨٥}. وفي اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، لم يلاحظ أي وجود لهذه العبارة، ولا في البروتوكولات الملحقة في عام ١٩٧٧، وإنما تتحدث عن جهود لمنظمات أممية معنية بحماية المدنيين، ومما جاء في هذا الصدد في اتفاقية جنيف الرابعة، ١٩٤٩:

الباب الثاني: الحماية العامة للسكان المادة (١٣) : والتي تنص على حماية السكان في بلد النزاع دون أي تمييز محجف يعود بشكل خاص للعنصر أو الجنسية أو الدين، أو الآراء السياسية.

الباب الثالث: أحكام عامة تنطبق على أراضي أطراف النزاع/ المادة (٢٧): للأشخاص المحميين في جميع الأحوال حق الاحترام لأشخاصهم وشرفهم وحقوقهم العائلية

٨٣ عنكبر عبد الكريم، في الفرق بين المنطقة العازلة والمنطقة الآمنة. وبأيهما تطالب تركيا؟، مركز مستقبل الشرق للدراسات والبحوث، لندن، ٢٠١٤، ص ١.
٨٤ سر إخفاق مناطق «خفض التصعيد» في سوريا.
٨٥ عنكبر عبد الكريم، المرجع السابق، ص ٢.

وعقائدهم الدينية وعاداتهم وتقاليدهم وحقوقهم العائلية، ويجب معاملتهم في جميع الاوقات معاملة إنسانية، وحمائتهم بشكل خاص ضد جميع أعمال العنف أو التهديد.

كما تشير المادة (١١ من الملحق) أن لا تكون هذه المناطق هدفاً للهجوم، بل تكفل أطراف النزاع الحماية والاحترام في جميع الأوقات^{٨٦}.

ظهر هذا المصطلح خلال الأزمة السورية على لسان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وتلقفه الساسة الترك حسب أفكار سابقة ليروجوا له حسب غاياتهم في شرق الفرات، فاختلطت المفاهيم- بغياب التعريف الأممي الدقيق- بين المفهوم التركي، والأمريكي، والكردي له، وذلك بعد سلسلة من المصطلحات السابقة (مناطق خفض التصعيد، والمناطق العازلة) التي ظهرت بين القوى المشاركة في هذه الأزمة غربي الفرات. ولم تتضح معالم هذه "المنطقة الآمنة" في شرق الفرات بين الولايات المتحدة وتركيا والكردي حتى الآن، لكي يتسنى تصنيفها قانونياً كمنطقة منزوعة السلاح أو لأهداف إنسانية أخرى، كتأمين السكان مثلاً، في حين أنه من الممكن قراءة غايات الأطراف ذات الصلة وأهدافها من إنشاء هذه المنطقة، وتحليل مضمونها كالاتي:

خطوة نحو الاعتراف

تقتضي سياسة الدول الكبرى أحياناً الاعتراف بمنطقة ما كإدارة مستقلة ومحايده وذلك في محاولة منها للسيطرة عليها والتحكم بالطرق والمنافذ التي تمر بها، فتبدأ بتمهيد الأرضية لهذه الخطوة بدءاً بإبعاد خطر الهجوم عليها وحمائتها لحين الوصول إلى الهدف الحقيقي. ليضفي عليها صبغة الشرعية، من خلال تحويل الفرد فيه من مجرد كونه رقم مجهول في المعادلة الاجتماعية، إلى كونه مواطناً ذا حقوق؛ ومشاركاً فعلاً في المجال السياسي وتمكينه من رسم سياسات بما يضمن حقوقه^{٨٧}. فالمنطقة الآمنة خطوة يراها البعض أرضية تؤدي لاحتمالية الوصول للاعتراف بالإدارة الذاتية في شرق الفرات وهي نتيجة تصب في مصلحة الكرد. ف نموذج الإدارة الذاتية مشابه لنموذج اقليم كردستان من ناحية النمو. حيث فرضت المنطقة الآمنة في شمال العراق لحماية المدنيين العالقين

٨٦ اتفاقية جنيف الرابعة، ١٩٤٩، بشأن حماية الاشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في ١٢ آب/ اغسطس ١٩٤٩، اللجنة الدولية للصليب الاحمر.
٨٧ سناء منيعر، التنوع الثقافي من منظور الامن المجتمعي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة سطيف ٢، كلية الحقوق والعلوم الانسانية، قسم الحقوق، ٢٠١٤، ص ٢٧.

على الحدود التركية في أعقاب حرب الخليج عام ١٩٩١، وبدلاً من ممارسة الضغط على تركيا لمساعدتهم سارع التحالف بقيادة الولايات المتحدة بإقامة منطقة آمنة في شمال العراق.^{٨٨} في خطوة وجدها الجميع أنها مؤقتة، لكنها تطورت في مرحلة لاحقة، عندما أجروا أول انتخاب عام ١٩٩٢، لعمل حكومة اقليم كردستان، وعلى الرغم من الشك بعدم استمراريتها، لكن طول المدة منحها قوة أكثر، وإدارة أوسع، وتطوير للجيش، وفي عام ٢٠٠٣ أصبحت أكبر حليف للتحالف في الحرب ضد صدام حسين. كان من نتائجها الانفتاح نحو الاستقلال، وتطورت لتصبح شبه دولة، ومنحها إدارة ذاتية لتأسيس حكومة مستقلة بكافة مؤسساتها، من بينها القوة العسكرية والتي تحولت من حرب العصابات إلى قوة عسكرية فعالة ومنظمة.^{٨٩}

وبناء على ذلك يمكن اعتبار هذا النموذج علامة جديدة وفاصلة للصراع المستمر للتأكيد على الذات الوطنية من خلال الحصول على واقع حقيقي للحكم الذاتي من الحكومة المركزية ودول الجوار وخاصة بعد أن أصبح النظام العالمي الجديد أكثر إيجابية تجاه الكرد، وهي خطوة يرى فيها الأخير فرصة للمطالبة بالحكم الذاتي^{٩٠}. فالتطورات الحاصلة في شرق الفرات خلال حربها ضد داعش وإشراكها مع التحالف الدولي. هو تطور سريع نحو الاعتراف بشرعيتها أسوةً بإقليم كردستان العراق، فالمنطقة الآمنة على جانبي الحدود بداية الطريق وتمهيد لتأسيس إدارة موسعة وتطوير للجيش. من شأنها قد تأخذ منحى اعتراف دولي، كوسيلة للحد من الفوضى وحرب أهلية، لتحول بذلك نظرة العالم نحو قوات سوريا الديمقراطية كقوة ديمقراطية، واستبدال حالة الانقسام في الشارع الكردي، بسياسة كردية متماسكة، من شأنها أن تقيد النهج الأمريكي لمواجهة التحديات.

وبالمقابل فإن الاعتراف بالأمر الواقع الحاصل في شرق الفرات، سواء من ناحية التبادل التجاري أو الإنساني معها، أو القبول بدخول إدارة هذه المنطقة في جولات المفاوضات واعتبارهم جزءاً مهماً في صياغة الدستور الجديد، هي نتيجة لا تناسب تركيا التي ترى أن يبقى الاتفاق بينهما ضمن الإطار الأمني والعسكري فقط، واستبعاد الإطار السياسي

٨٨ انظر إلى ما حدث من قبل وتعلم: المناطق الآمنة في العراق والبوسنة

89 Bengio, O. The Kurds in a Volatile Middle East, *Mideast Security and Policy Studies*. 130 (2017), The Begin-Sadat Center for Strategic Studies Bar-Ilan University, p. 13.

90 Khdir, D. H., *Dynamics of Kurdish identity formation in the Kurdistan region-Iraq between 1991 and 2014*, PhD thesis (Unpublished), University of Nottingham, 2015, pp. 6 - 7.

الذي يدفعها للاعتراف بشرعية هذه الإدارة وقواتها، مما يدفعها للتفاوض معها بدلاً من معاداتها.

خطوة لتطبيق نظرية الدومينو

التخوف الرئيس لدى أنقرة وحتى إيران من تفعيل المنطقة الآمنة هي وسواس الاستقرار في شرق الفرات بإدارة "كردية". وهو ما يعرف بـ "وسواس الدومينو الثوري" لدى الحاكم، استناداً لنظرية الدومينو: وهي نظرية ظهرت في الخمسينات في الولايات المتحدة، وتقول بأنه إذا كانت دولة في منطقة معينة تحت نفوذ الشيوعية، فإن الدول المحيطة بها ستخضع لنفس النفوذ عبر تأثير الدومينو. وتفترض هذه النظرية وجود قوة خارجية قادرة على زعزعة حالة الاستقرار القائمة بين مجموعة متجاورة من الكيانات المنتظمة في ترتيب معين، وبمجرد زعزعة الاستقرار في تلك المنطقة تبدأ موجة الانتشار في المحيط.^{٩١} فهذه النظرية كانت السبب الأساسي لوقوف الولايات المتحدة في مواجهة أي تغيير ديمقراطي في دول أميركا اللاتينية، ووقفت بالتالي في مواجهة التحولات الاجتماعية والسياسية في هذه الدول، بل وساندت انقلابات عسكرية فيها من أجل وقف تحول هذه الدول إلى الديمقراطية، كما حصل في انقلاب غواتيمالا في خمسينات القرن الماضي، وجمهورية الدومينيكان وغيرها في القرن العشرين، مما ترتب عليها حرب أهلية بين الجيش والشعب، الأمر الذي تطلّب تدخل شرطي المرور (ونقصد الولايات المتحدة هنا) لحل المشكلة بما يتناسب مع أهدافه^{٩٢}، وهو ما حصل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بما يمكن تسميته بالاختراق الناعم، وترتكز على تساقط الأنظمة في الدول الرخوة التي لا تطبق قوانينها المحلية^{٩٣}. فقد بدأت من تونس وتبعتها مصر وليبيا واليمن وسوريا، وهي خطوة تراها كل من تركيا وإيران وسوريا تطبق على المنطقة الآمنة بشرق الفرات، وإن الولايات المتحدة وبعض الدول الأخرى (الأوروبية والعربية) تقف خلف تحريك هذه الأحجار (الدومينو). فسقوط قطعة الدومينو كما حصل في العراق وما يجري حالياً من تحريك هذه القطعة في سوريا سيتبعه تحريك باقي القطع في تركيا وإيران لحين سقوطها لتنتهي اللعبة بالفوز لصالح الكرد ويكسر جميع الحواجز

٩١ علي (نسرين)، نظرية الدومينو "الاختراق الناعم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات، ٢٠١٦.

٩٢ هل هي نظرية الدومينو؟

٩٣ علي (نسرين)، "المراجع السابق"

التي تعيق تجمعهم. وعليه يسعى المصاب بهذه المتلازمة "الدومينو الثوري" لتكوين تحالف إقليمي أو دولي مع نظرائه ليتمكن من توفير مساحة دولية لممارسة قمعها بما يتناسب مع امتداد وسواسه.^{٩٤} فالمصلحة المشتركة تقتضي ضرب هذا المشروع، والاتفاق مع أي إجراء تعتمده تركيا حيال الكرد في سوريا بالنسبة للحكومة السورية وإيران.

خطوة لهيمنة ثقافية جديدة

وهي استراتيجية جديدة لبناء أمم أحادية الهوية القومية، من خلال تدخلات متنوعة تفضي إلى تجميع السلطة السياسية مركزياً، والقضاء على أشكال السيادة المحلية أو الحكم الذاتي. وذلك يقوم على الصهر والإدماج إما بالصهر القسري الذي يؤدي لاعتداءات وإبادة لبعض الجماعات، وهذه القرارات الهامة تُتخذ في هيئات تحظى فيها المجموعة المهيمنة بالأغلبية؛ كونها سياسة تُشكل خطراً على وحدة الدولة. إلا أن تقليص القومية أو الجماعة صعب سياسياً، لذا لجأت الدول إلى قمع هذه الهويات أو إصدار قانون يُهدد لذلك، كقانون الإصلاح اللغوي في تركيا عام ١٩٢٨ الذي روج للغعة واحدة وكتابة موحدة، وكان فعالاً في تحقيق الانصهار، حيث تمّ مع مجموعات الريفيين الأيمن^{٩٥}، أو من خلال تغيير التركيبة السكانية عن طريق الهجرة، فوفقاً لمنظري مدرسة كوبنهاجن، يؤدي التدفق الواسع النطاق للمهاجرين من خلفيات اجتماعية مختلفة إلى أن تصبح ثقافة هؤلاء المهاجرين هي المهيمنة في نهاية المطاف. فقد صُورت الأعداد الكبيرة للمهاجرين الإسبانيين في الولايات الجنوبية للولايات المتحدة منذ القرن السادس عشر بأنها تؤدي لتآكل الثقافة الأمريكية وقيمها السياسية^{٩٦}، فالיום يُمثل الناطقون بالإسبانية أكبر أقلية في الولايات المتحدة البالغ عددهم ٥٣ مليوناً أي بزيادة ٥٠ بالمائة خلال عشر سنوات، وبحسب التوقعات فإن هذا الرقم سيتضاعف مرتين بحلول ٢٠٥٠ حيث سيصبح واحد من كل ثلاثة أمريكيين من أصول إسبانية^{٩٧}. وقد بدأت بعض الحكومات المركزية بتطبيق هذه الخطة في المناطق الكردية، ففي سوريا عام ١٩٦٥ بدأت تحت مسمى "الحزام العربي" الذي يسعى إلى تغيير التركيبة السكانية، بتشكيل حزام بعمق ١٥ كم

٩٤ غانم (توفيق)، عندما يصير الحاكم سيكويانيا، الشروق.

٩٥ بناء دول متعددة الثقافات، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٩٦ سناء منيعر، المرجع السابق، ص ٢٠ - ٢١.

٩٧ تزايد استخدام اللغة الإسبانية في الولايات المتحدة.

(نحو ٩ أميال) على امتداد مساحة ٢٨٠ كم (١٧٤ ميلاً) بطول الحدود مع تركيا، وكانت تشمل الخطة أيضاً ترحيل الكرد المقيمين في قرى تدخل ضمن نطاق هذا الحزام في المناطق السورية، كما صودرت أراضيهم، وأعيد توزيعها على العرب في محاولة "لتعريب" المناطق الكردية، والحد من مطالب الكرد في الحقوق الثقافية والسياسية^{٩٨}.

وفي العراق بادرت الحكومة المركزية النهج نفسه بتنفيذ هذه الخطة أواخر سبعينات القرن الماضي، حيث بدأت حكومة حزب البعث بتوطين العرب في بعض المناطق لتغيير التركيبة السكانية، وذهبت أبعد من ذلك حيث استخدموا السياسات الاستيعابية لتعزيز "تعريب" العراق وقمع الكرد بوحشية^{٩٩}، فقامت بإعادة توطين الكرد في بعض المناطق قسراً، وتوسّعت الحكومة العراقية في تنفيذ هذه السياسة في ثمانينيات القرن الماضي أثناء حرب العراق وإيران، وفي عام ١٩٨٨، أطلق صدام حملة انتقامية ضد الكرد، من بينها الهجوم بالغازات السامة على حلبجة^{١٠٠}.

أما في إيران، في بداية القرن العشرين، وخلال عقدين من حكم رضا شاه، مارست سلطته سياسة القضاء على تاريخ وثقافة جميع الأعراق غير الفارسية، فمنع جميع أشكال الممارسات الثقافية المحلية في المناطق الكردية، وتغيير أسمائها للفارسية، وحظر الطقوس الثقافية العرقية للكرد، وتشكيل قواعد عسكرية في أراضيهم، بُغية تهجيرهم من مناطقهم^{١٠١}.

وخلال إعلان الجمهورية الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩، عمدت هذه الأخيرة إلى السيطرة على جميع المدن الكردية، وتهجير سكانها الكرد، واغتيال قادتهم البارزين^{١٠٢}.

ترى تركيا في المنطقة الأمانة خطة لتفتيت الكرد عبر استبعادهم عن أراضيهم، ونشرهم في مناطق مختلفة، تجنباً لتشكيل كيان موحد يفضي لقوة متماسكة، واستبدالهم بسكان آخرين، وهو مشابه لمشروع قديم، فالمصلحة المشتركة حالياً تقتضي احتمالية تفعيل هذا

٩٨ من هم الأكراد؟

Khdir, D. H., op. cit., p. 46. ٩٩

١٠٠ من هم الأكراد؟

101 Aghapouri, H., Nationalism and Diaspora in Cyberspace: The case of the Kurdish diaspora on social media, The University of Auckland, 2018, p. 48.

102 Aghapouri, H., Ibid., p. 50.

الحزام، لعمل حدود خالية من الكرد، وهي نتيجة تصب ليس في مصلحة تركيا فحسب، إنما لجميع خصوم الكرد، والتوافق فيما بينها على اجراءات وشروط معاداة القضية الكردية، كإعادة توطين أكثر من مليون لاجئ سوري في المنطقة الآمنة شرق الفرات. فتدقق هذا الكم الهائل من اللاجئين إلى هذه المنطقة سيخفف الضغط على تركيا اقتصادياً، إلا أن العامل الأكثر أهمية بالنسبة لها، فرصة دفع سكان هذه المنطقة من الكرد بعيداً عن حدودها، مما يصعب على كرد تركيا السعي بنفس النموذج الذي يسعى فيه كرد سوريا للمطالبة بحكم ذاتي أو ما شابه، لذا تجد تركيا في هذه الخطوة فوزاً مزدوجاً لها على حساب الكرد في سوريا وتركيا. وقد وجدت ضالتها في المنطقة الآمنة كمشروع يؤدي لتغيير التركيبة السكانية، على غرار حملة التعريب في المناطق الكردية خلال السبعينات في العراق، وهي جزء من خطة لفصل كرد سوريا عن كرد العراق وإيران وتركيا، فعمق المساحة التي تطلبها تركيا لهذه المنطقة تشمل جميع المناطق الكردية على حدودها. ولكن التفاهات الأخيرة مع الولايات المتحدة بددت آمال أنقرة؛ إذا أنها سعت إلى إقامة "مناطق آمنة" بعيداً عن المناطق الأهلة، بالإضافة إلى عودة النازحين من أهالي شرق الفرات (حصراً) وطوعاً لمناطقهم، وكانت أول الدوريات المشتركة بين تركيا والولايات المتحدة كقيلة بإثارة حفيظة تركيا، وهي تحاول جاهدة للوصول إلى هذه الغاية.

خطوة نحو الفوضى واللا أمن

في مقال "الاستراتيجيات العشر للتحكم في الشعوب" للناقد والمفكر الأمريكي (نعوم تشومسكي / Noam Chomsky) تقوم إحدى هذه الاستراتيجيات على مبدأ "اخلق المشكلة ووفر الحل"، وهي تستخدم بشكل عام من قبل المتنفيين في السلطة لتمرير قرارات معينة لا تحظى بقبول شعبي إلا بخلق فوضى أو أزمة، يضطر فيها الناس إلى المطالبة باتخاذ تلك القرارات لحلها. وهي تُعرف بطريقة "المشكلة – رد الفعل – الحل"، أي باختلاق مشكلة أو موقف يستدعي رد فعل الجمهور: مثلاً بترك العنف ينتشر في المناطق، أو التحضير لهجمات دموية. الأمر الذي يجعل الجمهور يطالب الحاكمين في السلطة لاتخاذ إجراءات وقوانين وسياسات أمنية، من شأنه جعل الناس يعضون الطرف

عن حقوقهم الاجتماعية وتردي الخدمات العامة على اعتبار ذلك الحل "شرّاً لا بد منه" ^{١٠٣}.

وهنا فإن نشر الفوضى في شرق الفرات مهم (لتركيا ولبعض الأطراف الأخرى في سورية) لسببين:

أولاً: لأنه سيكون مصدراً للاً أمن بالنسبة للمجتمعات، وفق رأي المؤرخ الأمريكي "باري بوزن"، سواء لتسببه في نشوب صراعات أو حصول تطهير إثني، أو لإحداثه انخفاض في النمو الطبيعي للسكان ^{١٠٤}. ومن الاحتمالات حول نتائج هذه المنطقة هي حالة نشر الفوضى في المكان، وهي نتيجة تصب في مصلحة تركيا وإيران وباقي الأطراف، ما عدا الطرف الخصم كالولايات المتحدة وحليفتها قسد. فتحويل شرق الفرات لمركز فوضى يشكل تهديد للقوات الموجودة فيها، سواءً كانت محلية أو دولية، مما قد يضطرها للانسحاب، وقد جرت مثل هذه المحاولات في شرق الفرات بدعم من إيران من خلال تحريض العشائر العربية مع آخرين، لتنفيذ أجنداث خاصة بها في المنطقة، كما إن قوات من الحرس الثوري الإيراني ومقاتلين عراقيين وحزب الله كانت ضمن القوات التي ساعدت قوات النظام السوري في البوكمال أواخر عام ٢٠١٧، مما شكّل هذا التطور تهديداً للولايات المتحدة بعد خسارتها للعراق لصالح إيران، حيث سيصل ارتداده لشرق الفرات، وخاصة بعد تصريح مستشار ولايتي بأن مرحلة ما بعد داعش هي الرقعة وشرق الفرات وادلب ^{١٠٥}.

ثانياً: سيكون مصدراً لإلهاء الشعب عن الأزمات الداخلية، ففي روما القديمة كانت عروض القتال والمصارعة بين المحاربين وسيلة لإشغال الناس عن المشاكل الداخلية للإمبراطورية. وهنا كان لا بد من وسيلة قوية تتناسب مع حجم الأزمات الداخلية في تركيا، لذلك فإن تسيير الدوريات المشتركة بين واشنطن وأنقرة في المنطقة الآمنة بشرق الفرات، يعني بداية طريق الحل، وخفض حدة التوتر والمخاوف الأمنية لدى تركيا، والتوصل لتفاهات ولو بشكل جزئي بين الطرفين. الأمر الذي يفرض على تركيا خفض

103 Noam Chomsky - "10 strategies of manipulation" by the media. [PDF]

١٠٤ سناء منيغر، المرجع السابق، ص ٢١.

١٠٥ سيطرة الأسد وإيران على البوكمال تآذن بمرحلة جديدة في سوريا.

حدة التهديدات لهذه المناطق، إلا أن هذا الهدوء على الحدود الجنوبية لتركيا لا تصب في مصلحة الحزب الحاكم من الداخل خاصةً في الوقت الحالي، وهي أحد الأسباب التي دعت بالعودة إلى لغة "التهديدات" من جديد، الغاية منها نشر الفوضى في المكان، فالتغيرات الحاصلة في المشهد السياسي التركي، كخسارة مدن ذات دلالات رمزية كقيلة بتراجع شعبية الحزب الحاكم، خاصةً وأنها بدت كخسارة معركة كبرى لديها، كون بداية تسلمه للسلطة كانت من خلال البلديات ويبدو أن نهايته ستكون من خلالها، فخسارته هذه تجعله يسرّع من تنفيذ مخططاته في سوريا. كما أنه لم يجد حلاً لمعضلة تدخله في سوريا، وخاصةً في ادلب، مدركاً حجم المصائب التي ستحل عليه مستقبلاً، فأوجد بدائل أخرى عبر التهديد باجتياح مناطق شرق الفرات لنشر الفوضى وصرف النظر عن خسائره في تركيا، واستخدامها كورقة ضغط على كافة الأطراف للخروج بالحلول السلمية التي تأتي بأقل الأضرار على نظامه وحكمه؛ لا سيما بعد تعالي الأصوات في تركيا لإنهاء الملف السوري، كما أن أي تأخير من شأنه أن يُعمق أزماته الداخلية من انشاقات؛ فضلاً عن الواقع الاقتصادي المنهار، والخسائر المتنوعة بكافة المجالات السياسية والإدارية، هي نتيجة عقابية لسياساتها في سوريا. فلا سبيل للخروج من هذه المحنة إلا بالتصعيد العسكري ونشر الفوضى في شرق الفرات وتدخلها بحجة حماية مواطنيها، خصوصاً بعد زعزعة دوره السياسي فيها. كما أنها تهدف لعمل خطوة استباقية لمنع فرض عقوبات جديدة على تركيا تزيد من تعقيد موقفه.

إذاً فالمصلحة المشتركة لدى إيران وتركيا تقتضي نشر الفوضى في شرق الفرات، كون الدولتين أصبحتا في مرمى نيران الحرب الأمريكية، أي اللاعب الخصم، فالاستراتيجية الأمريكية الجديدة تقوم على مبدأ الحرب الاقتصادية للضغط على الدول بدلاً من الصدام العسكري، وكان لتركيا وإيران النصيب الأكبر منها، مما دفع بهما للبحث عن استراتيجيات جديدة، لمواجهة الولايات المتحدة سيما على الصعيد الاقتصادي، فأخذت تعتمد أساليب أخرى غير مباشرة، إحداها اعتماد هذا الأسلوب في شرق الفرات، للضغط على واشنطن كي توقف حربها الاقتصادية عليهما، إلى جانب الأهداف الأخرى.

خطوة للعب بعامل الوقت في شرق الفرات ينتظر الجميع نتيجة "المنطقة الآمنة"، فكل طرف يثق بقدرته على تحقيق الفوز، وبأن النتيجة ستكون لصالحه، لذا فعامل الوقت يلعب دوره للوصول إلى حتمية النتيجة ولصالح من ستكون.

لكن أحياناً يستطيع البعض التحكم بالنتيجة التي يريدونها، كما يحصل في لعبة النرد، فالنتيجة تقوم على مبدأ الرمية العشوائية، لكن أحياناً، يستطيع رامي حجر النرد التحكم بالنتيجة، لذا يمكن القول أن من يرمي النرد أولاً هو الفائز أو "من يبادر هو المتحكم"، لذا فالنتيجة في المنطقة الآمنة ستكون حتمية وفقاً لرؤية الولايات المتحدة، كونها هي من طرحت فكرة "المنطقة الآمنة" أي هي من رمت حجر النرد في البداية، وبهذه الحالة فاللاعب الآخر سيرضى بالنتيجة مهما كانت تداعياتها.

ويبدو أن الوصول إلى النتيجة الحتمية التي ترغب بها الولايات المتحدة تحتاج منها التحكم بعامل الوقت، أي أن عليها إطالة المدة حتى تستقر الأمور لصالحها، ويكون ذلك بمثابة الفوز، فقد أخذت تتحكم بعامل الوقت من تأخير ومماطلة لما لها فوائد لأحد الأطراف وتداعيات سلبية على الآخر، ففي النهاية ستصبح النتيجة حتمية ولا يملك الطرف الآخر أي خيار سوى القبول بالنتيجة. وهي استراتيجية ترى فيها تركيا إلهاء لها، لتمرير مشروع أو قرار غير مقبول لديها، وتقديمه على أساس "موجع ولكنه ضروري"، وهي خطة تعرف باستراتيجية "التأجيل" وفقاً لتشومسكي، وتستخدم كوسيلة للتحكم في الشعوب، والإيحاء بمستقبل أفضل، وتجنب التضحية المطلوبة، مما يعطي مزيداً من الوقت للتأقلم مع القرار، وقبوله لتنفيذ مشاريع وقرارات أخرى¹⁰⁶.

وعليه يمكن اعتبار عامل الوقت عبارة عن حرب هادئة بين طرفي المفاوضات، أي مجرد تفاهات وحديث حول آلية إنشاء هذه المنطقة دون أي تطبيق فعلي، وهذا ما تراها تركيا فوزاً للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من الكرد، فهي تسعى (الولايات المتحدة) من خلالها تأمين هذه القوات لنفسها طيلة هذه المدة من الناحية الدفاعية والهجومية، وحصار لحدود تركيا الجنوبية وفي النهاية يُقلل من احتمالية الهجوم عليهم.

إلا أن مسألة الوقت ودوافع الولايات المتحدة غامضة حتى بالنسبة لحليفها قوات سوريا الديمقراطية، بالرغم من الميل لصالحها في النقاط السابقة أعلاه، كزيادة التحصين والقوة العسكرية، وهو ما يراه البعض فوزاً للكرد في سوريا، لكنه "فوز بطعم الخسارة"؛ كونها لا تستند لأية صيغة قانونية، ويبقى الغموض حول مستقبل المنطقة قائماً. كما أن تركيا

أيضاً بدأت تستغل عامل الوقت كرد فعل من خلال زيادة القوة العسكرية على الحدود؛ بالإضافة إلى حفر خنادق وقواعد عسكرية، ولم تسحب أية قوة عسكرية لها من الحدود. في حين أن جميع التصريحات الصادرة عن الولايات المتحدة الأمريكية لا تصب في مصلحة أي طرف بشكل مباشر، فمن أهداف الولايات المتحدة في سوريا بشكل أساسي هو تحجيم النفوذ الإيراني على المدى البعيد، وتأتي الأولوية بإبعاد شرق الفرات عن النفوذ الإيراني كخطوة لتقليل هذا النفوذ. فشرق الفرات بالنسبة لإيران هي كالمنطقة الحাজرة، التي تُقلل أو تمنع الاحتكاك بينها وبين سوريا من خلال العراق، وتسعى للسيطرة عليها كنقطة عبور إلى سوريا ومنها للمتوسط. وبهذه الحالة تسعى أو تضطر الدول الكبرى كالولايات المتحدة إلى السيطرة على هذه المنطقة وابقائها كنقطة لمنع الاحتكاك وتحقيق المشروع الإيراني، لذا فتركها لهذه المنطقة يعني إزالة الحاجز بين سوريا والعراق، والسؤال هو: أي سلوك ستتبعه الولايات المتحدة وأي شريك سترضي في النهاية؟

لكي تتجح المنطقة الآمنة ويستقر شرق الفرات

إن ما يُصعب الأمور في المنطقة الآمنة هي فرضيات الخسارة والربح لصالح طرف على حساب الآخر، والتي لوحظ نتيجتها من مناطق خفض التصعيد والمناطق العازلة، لكن في المنطقة الآمنة سيبقى أحد الطرفين غير راضٍ عن النتيجة كونه سيخرج خاسراً من هذه اللعبة، كما لوحظ في النقاط أعلاه. أي لا توجد صيغة مشتركة ترضي الجميع، فيبقى هاجس الانتقام لدى الخاسر قائم، فخسارته تعني سقوط صورته أمام الجميع. ومن هنا فإن هذه المنطقة يمكن أن تؤدي لاستقرار مؤقت بالنسبة للطرفين، إلا أن خيار الحرب يبقى مفتوحاً؛ كونها لا تعالج الصراع على المدى البعيد. فمصطلح المنطقة الآمنة لا تعالج المشكلة بمجرد اقتراحها وتنفيذها بين طرفين، لأن سجل هذا المصطلح مليء بالفشل، حيث يكون المدنيين فيها أكثر عُرضة للخطر، وأحياناً تهدف لمنع تدفق النازحين عبر الحدود، ومن الأمثلة حول فشل طرح هذه المناطق:

البوسنة والهرسك:

أطلق مصطلح "المنطقة الآمنة" على المواقع التي أقامتها الأمم المتحدة في جمهورية البوسنة والهرسك على أنها آمنة، وقد طُرح هذا المفهوم لأول مرة في منطقة سربرينيتشا والمناطق المحيطة بها، ثم توسع لتشمل مناطق أخرى بموجب القرار ٨٢٤ في ٦ مايو/

أيار ١٩٩٣، وكان الهدف منه حظر أي نشاط عسكري داخل وحول هذه المناطق، ونشر قوة للأمم المتحدة لحماية تلك المناطق^{١٠٧}.

إلا أن هذه القرارات لم تنجح في حماية بلدة سريبرنيتشا، وفشلت مساعي الأمم المتحدة في تجنب المنطقة لأكبر الفظائع خلال الحرب التي استمرت من عام ١٩٩٢ إلى ١٩٩٥ في البوسنة والهرسك، حيث سقطت هذه المنطقة وضواحيها أمام القوات الصربية-البوسنية؛ إذ أن عدم استجابة مسؤولو حفظ السلام لمساندة قواتهم شرق البوسنة، سمح للقوات الصربية باجتياح المدينة بسهولة، ودون أي عوائق، وتنفيذ الإعدام المتعمد بحق أكثر من ٧٠٠٠ رجل وصبي، ناهيك عن ارتكاب عمليات الاغتصاب والعنف الجنسي وانتهاكات أخرى، وهو مثال يُسلط الضوء على مخاطر "المنطقة الآمنة"، دون تأمين الحماية الكافية لسلامة السكان، وتأمين قدرات عسكرية كافية لردع أي هجوم^{١٠٨}.

رواندا:

في مايو/ أيار ١٩٩٤ وسّع مجلس الأمن صلاحيات بعثة تقديم المساعدة للأمم المتحدة في رواندا، بموجب القرار ٩١٢ في ٢١ أبريل/ نيسان ١٩٩٤، لإقامة مناطق إنسانية آمنة، لحماية المدنيين المعرضين للخطر، إلا إن المنطقة الآمنة الوحيدة التي أنشأت كانت بمبادرة فرنسية مدعومة من مجلس الأمن سُميت بعملية "تركواز" في ٣ يوليو/ تموز عام ١٩٩٤، وشملت المنطقة الجنوبية من رواندا، وقد تم تفويض الفرنسيين والسنغاليين والموريتانيين لاستعمال القوة في حماية هذه المنطقة. ولكن عند انسحاب الجيش الفرنسي، حلت قوات حفظ السلام مكانه بموجب تفويض، فتعرضت المنطقة إلى هجمات وعمليات قتل من جانب الجيش الرواندي، وفقد ما بين ٦٠٠٠ و ٨٠٠٠ شخص، وهنا أيضاً لم تكن مسؤوليات قوات الأمم المتحدة محددة بما فيه الكفاية لحماية السكان، ومنع المذابح الجماعية^{١٠٩}.

سريلانكا: خلال الأشهر الأخيرة من الحرب الأهلية التي دامت ٢٦ عاماً في سريلانكا، في أوائل عام ٢٠٠٩، قصفت القوات الحكومية مناطق مكتظة بالسكان، ثم أعلنت بعدها

١٠٧ القاموس العملي للقانون الإنساني / مناطق ومواقع محمية /

١٠٨ أسئلة وأجوبة حول "المناطق الآمنة" Human Rights Watch

١٠٩ القاموس العملي للقانون الإنساني / مناطق ومواقع محمية /

مناطق تسيطر عليها "جبهة نمر تحرر التاميل" مناطق آمنة، لكن القوات الحكومية واصلت مهاجمتها، حيث لقي عشرات آلاف المدنيين حتفهم في مناطق سيطرة الجبهة، وكان أغلبهم في المناطق الآمنة، بسبب قصف الجيش السريلانكي لها، الذي تغاضى عن سقوط ضحايا من المدنيين، كما منع دخول الوكالات الإنسانية لتلك المنطقة، لتقديم المساعدات، مما أدى لتفاقم الوضع المأساوي لديهم^{١١٠}.

النتائج والتوصيات

رغم الفشل في الحفاظ على الأمان في المناطق التي تم ذكرها في الأمثلة السابقة، إلا أن خيار "المنطقة الآمنة" يبقى البديل الأكثر فعالية والأفضل بين الخيارات السيئة للمجتمع الدولي لحماية سكانها من المخاطر. ويبقى خيار نجاح هذه المنطقة مفتوحاً، فتجربة إقليم كردستان العراق لا تزال تحمل معالم نجاح المنطقة الآمنة التي تطورت لحكم ذاتي، ولضمان نجاح هذه المنطقة الآمنة في سوريا، توجد عدة مسائل يتوجب معالجتها وهي:

١- معالجة النزاع الكردي التركي من الجذور، فحل المسألة الكردية في تركيا سيكون حلاً لمشكلتها مع الكرد في سوريا، وذلك من خلال المفاوضات، والخروج من الطابع الاستبدادي نحو سياسة أكثر عقلانية؛ وخاصةً ما جرى في بداية العام الحالي في ظل تأكيد قيادات حزب العمال الكردستاني دعمهم للسلام في تركيا، والالتزام بحل سياسي يبدد المخاوف التركية، وهو حل يرضي جميع الأطراف بعيداً عن اللعب على وتر فوز أحد على حساب آخر خاسر.

٢- التفاوض يجب ألا يقتصر بين الطرفين الأمريكي والتركي فحسب، وإنما يجب أن يتسع ليشمل قوى أخرى، كروسيا والنظام السوري. فأى نتيجة أو آلية اتفاق ترضي الجميع ستفضي إلى الاستقرار في المستقبل، ويضمن عدم حصول أي انتهاكات بالمستقبل بما يضمن نجاح هذه المنطقة وحماية سكانها.

٣- تأمين حماية كافية، بموجب قرار من مجلس الأمن الدولي، كحظر للطيران ونشر قوات على الأرض، كقوات حفظ السلام، وقوات عسكرية محلية مسلحة ومحترفة

ومجهزة لردع أي هجمات محتملة، كون المنطقة تعرضت لهجمات تنظيم الدولة الإسلامية، وما تزال خلاياه منتشرة بكثافة.

٤- التزام هذه القوات (قوات حفظ السلام) باتفاق طويل الأجل لحماية المنطقة، دون انسحاب في أي حال من الأحوال، حتى عند وقوع إصابات، كون السبب في فشل التجارب السابقة في سريلانكا ورواندا والبوسنة والهرسك، كان انسحاب تلك القوات من مواقعها أو الوقوف على الحياد عند تعرضها لهجمات، الأمر الذي أدى إلى مجازر مروعة.

٥- عدم انتهاك المنطقة الأمانة لحرية التنقل داخل المنطقة وخارجها، ووضع خطة طوارئ لمنع الترحيل القسري منها.

٦- وجود قانون ونظام فعال ونزيه في المنطقة الأمانة، لتأكيد عمل الجهات الفاعلة والضامنة مع الوكالات والمنظمات.

٧- ترتيبات لضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، وعلى الأطراف المتفقة أن تكون على استعداد لإعطاء موافقة مسبقة لهذا الوصول، وإنشاء آلية لمنع تأخير وصول المساعدات. وفي حال إنشاء مجلس الأمن الدولي منطقة أمانة، ينبغي القيام بذلك بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لضمان وصول هذه المساعدات دون عوائق.

٨- أن تكون هذه المنطقة أمانة لسكانها وليس لسكان مهاجرين إليها، فخلط سكان جدد مع أصحاب المكان، ربما يخلق مشاكل أمنية خطيرة، وخاصة عند وجود مجموعات عرقية أو دينية مختلفة. كذلك الأمر بالنسبة للقوات الأجنبية وإبعادها إلى الحدود والاكتفاء بقوات محلية، بما يضمن سلامة المواطنين وأمنهم داخل هذه المناطق.

٩- استراتيجية الحماية والتمكين، وهي تقوم على مبدأ تأمين الحماية للسكان في هذه المنطقة، إلى جانب إزالة كافة العقبات سواء أكانت قانونية أو سياسية أو اجتماعية أو غيرها، التي تضعها في مراتب أدنى، وتطوير قدرات الأفراد والجماعات في المنطقة وتمكينهم من اتخاذ قرارات لمواجهة المواقف الصعبة، وإيجاد طرق المشاركة لحلول تضمن الأمن الإنساني لهم وللآخرين.

الحرب بين إيران وأمريكا؛ السيناريوهات المحتملة والعواقب

حسين آرين

محلل شؤون عسكرية واستراتيجية

ترجمة: مركز الفرات للدراسات

اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية، مع خروجها من الاتفاق النووي مع إيران في ٨ أيار/ مايو ٢٠١٨ نهجين رئيسيين لأجل تحقيق استراتيجية "الضغوط القصوى" على إيران: الأول: هو خنق الاقتصاد الإيراني من خلال فرض العقوبات الشديدة واسعة النطاق، على أمل أن يؤدي ذلك إلى اندلاع مظاهرات واحتجاجات شعبية داخلية تطيح بالجمهورية الإسلامية، أو إرغام حكام البلاد على الإذعان لمطالب الولايات المتحدة الأمريكية؛ والنهج الثاني هو تهديد الجمهورية الإسلامية بتنفيذ عمليات عسكرية واسعة، وحدها أو مع حلفائها في المنطقة، تشلّ قدراتها.

ولأجل أن تزداد ثقة الولايات المتحدة وإيمانها بتهديداتها، وعلى الرغم من امتلاكها سبع قواعد صغيرة وكبيرة في الدول الواقعة جنوب الخليج العربي، واتخاذها قراراً، منتصف نيسان من هذا العام، بإنشاء قاعدتين أخريين في مينائي "الدقم" و "صلالة" في عمان، فقد أرسلت حاملة الطائرات "لينكولن" برفقة ثلاث مدمرات إلى منطقة القيادة المركزية، وذلك بسبب "ازدياد التحركات الإيرانية في المنطقة"، كما هدّد جون بولتون مستشار الأمن القومي الأمريكي، في ذلك الوقت، بالردّ على أيّ هجوم من قبل إيران "بقوة شديدة".

وبالتزامن مع ذلك، أرسلت الولايات المتحدة عدداً من قاذفاتها الاستراتيجية (بي ٥٢) إلى قاعدة "العديد" في قطر، كما نشرت قبل ذلك أيضاً في قاعدة "الظفرة" في الإمارات العربية المتحدة عدداً من مقاتلات (F35-A) متعددة المهام، وأكثر طائرات الجيل الخامس تطوراً وقدرةً على التخفي عن الرادارات في العالم.

وفي ١٢ أيار/ مايو ٢٠١٩، بعد مضيّ حوالي أسبوعٍ من عمليات النقل هذه، تعرّضت أربع ناقلاتٍ للنفط في ميناء "الفجيرة" لهجومٍ تخريبيّ، وحملت الولايات المتحدة إيران مسؤولية هذه الهجمات.

عقب ذلك، في يوم الخميس المصادف لـ ١٣ حزيران/يونيو، تعرّضت ناقلتنا نفط للهجوم في بحر عُمان، وأعلنت الولايات المتحدة وقوف الحرس الثوري الإيراني وراء هذا الهجوم، وعلى إثر ذلك أرسلت الولايات المتحدة في ١٨ حزيران ألف جندي إضافي إلى منطقة الخليج العربي. وبعد مضيّ يومين أسقط الحرس الثوري طائرةً مسيّرة أمريكية قرب مضيق هرمز بسبب تحليقها في المجال الجوي الإيراني.

وأصدر البيت الأبيض قراراً للتحضير لضربات عسكرية على عدّة مواقع في إيران، ولكن على ما يبدو أنّ دونالد ترامب قرّر في اللحظات الأخيرة عدم القيام بذلك، وذلك بسبب التقديرات المحتملة لعدد الضحايا، التي تمّ عرضها عليه.

وأدت الهجمات الأخيرة على المنشآت النفطية السعودية في "بقيق" و"خريص" إلى زيادة حدّة التوترات في المنطقة، كما تسببت بتقليص صادرات النفط السعودية إلى النصف، ولم تتهم الولايات المتحدة الحوثيين بالقيام بهذه الهجمات، بل حملت إيران مسؤوليتها، واعتبرت هذه الهجمات بمثابة إعلان الأخيرة الحرب على السعودية.

تهديد ووعيد متبادل بين الأطراف

بلغ التوتر بين إيران وأمريكا مرحلةً حساسةً وخطيرة، وما تزال القضايا الأساسية بين البلدين قائمةً، وقال دونالد ترامب مراراً إنّ الولايات المتحدة لا تسعى إلى الحرب مع إيران أو تغيير النظام، حتى أنّه قال، خلال طرحه للحوار غير المشروط مع المسؤولين الإيرانيين، إنّ بإمكان إيران، بقيادتها الحالية، أن تصبح بلداً عظيماً، كما اتهم القادة الإيرانيين في عدّة مناسبات - على العكس من مواقفه السابقة - بأنهم "لا يفهمون إلا لغة القوة"، ووصفهم بأنهم "أنانيون" و"حمقى" بسبب تهزّبهم من عقد اتفاق مع الولايات المتحدة.

وعلى نحوٍ مشابه، أظهر المسؤولون الإيرانيون ردود فعلٍ في مناسباتٍ مختلفة. فقد وصف حسن روحاني العقوبات المفروضة على مرشد الجمهورية الإسلامية الإيرانية

من قبل الولايات المتحدة بأنها "تصرفٌ وقح وأحمق"، وقال إنَّ "البيت الأبيض يعاني من إعاقةٍ عقلية"، واشترط رفع جميع العقوبات قبل إجراء التفاوض مع الولايات المتحدة.

ويرى المرشد الإيراني أيضاً أنَّ التفاوض مع أمريكا هو بمثابة "سمِّ مضاعف". وعلى عتبة انعقاد الجلسة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، ومع التكهنات التي طفت إلى السطح حول لقاء حسن روحاني بدونالد ترامب، قال: "لن يجرى أيّ اتفاق مع أمريكا، لا في نيويورك ولا في أيّ مكانٍ آخر".

ومن جانبه قال دونالد ترامب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال حثّه دول العالم لزيادة الضغط الاقتصادي على إيران: "لن تُلغى العقوبات على إيران ما لم تعيّر من سلوكها، بل إنّها ستتضاعف".

شروط التفاوض

إنّ ادعاء الولايات المتحدة استعدادها لإجراء مفاوضاتٍ غير مشروطةٍ مع إيران – والتي رفضها الرئيس الأمريكي أيضاً في الآونة الأخيرة- هو ادعاءٌ لا قيمة له، فقد تمّ طرح إجراء المفاوضات غير المشروطة مراراً، ولكن إذا ما ألقينا نظرة على التصريحات التي جاءت في إثر الادعاء، سواءً من قبل وزير الخارجية الأمريكية مايك بومبيو أو من قبل مستشار الأمن القومي السابق جون بولتون، وغيرهما من المسؤولين الأمريكيين، نجد أنّ معيار الحوار مع إيران هو ليس الشروط الإثني عشر التي اقترحتها وزير الخارجية الأمريكية، وإنما يأتي في المقمّة، الإيقاف الكامل للبرنامج النووي وتخفيض القوّة الصاروخية الإيرانية إلى الحدّ الأدنى.

وقد قال جون بولتون مراراً وبصريح العبارة إنّ البرنامج النووي الإيراني يجب أن يزول، كما أنّ لخلفه في البيت الأبيض روبرت أوبراين، الذي يُعتبر من أشدّ المعارضين للاتفاق النووي الإيراني وللجمهورية الإسلامية الإيرانية، رأياً مماثلاً في هذه المسألة.

في واقع الأمر، إنّ دافع الولايات المتحدة لإجراء الحوار مع إيران هو ليس لإلّا لمناقشة كيفية تنفيذ الجمهورية الإسلامية الإيرانية للشروط الأمريكية الإثني عشر، وهو ما يذكّرنا بمبدأ "العبة اللاربح واللاخسارة"، وبعبارةٍ أخرى فإنّ الولايات المتحدة تهدف، في مقابل الامتيازات الإثني عشر التي تصبّ في مصلحتها، إلى خسارة إيران لهذه الامتيازات

وبالدرجة ذاتها، وذلك في غياب أيّ إشارة تدلّ على مبدأ الأخذ والعطاء الذي عادةً ما يكون أسلوباً متّبِعاً في العمل السياسي والدبلوماسي.

وسط هكذا أجواء، حيث مضت الأمور إلى أبعد من "الضغوطات القصوى" والرّدع (الذي له ماهيّة احترازية)، وبدأت تميل نحو "الحدّ الأقصى من الإرغام"، وأصبحت يدا الطرفين على الزناد، لا تبدو تصريحات مايك بومبيو منطقيةً حينما يقول إنّ زيادة التواجد الأمريكي في المنطقة وتشكيل تحالف عسكري لحماية ناقلات النفط هي خطوة ذات طابع دفاعي احترازي صرف، وإنّ الهدف من ذلك هو مواجهة إيران؛ وعليه، لا يمكن استبعاد حدوث محاسبات ميدانية واستراتيجية غير دقيقة تتطوّر إلى مواجهة عسكرية.

"فخّ ثيوسيديس" المواجهة الحتمية؟

في نظريّة شاملة، نجد أنّ إيران والولايات المتحدة يتواجهان في حلبة الشرق الأوسط الجيوسياسية منذ أربعة عقود، وقد تنتهي هذه المواجهة على المدى الطويل بوضع سمّاه الخبير الاستراتيجي في جامعة هارفارد غراهام أليسون بـ "فخّ ثيوسيديس". أي أنّ المغامرة الكلاسيكية التي تتمثل في إطلاق قوّة ناشئة للوعيد وتحديها لقوّة متفوّقة في الساحة تكون نتيجتها الحرب في أغلب الأحيان.

إنّ تحديّ إيران للولايات المتحدة ومصالحها الاستراتيجية له جذورٌ ممتدّة في السياسة الخارجية الإيرانية. وفي سياق هذه السياسة فإنّ التصرّو العام المنبثق من الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ يقوم على أنّ أمن الشعب الإسلامي وأمن إيران والجمهورية الإسلامية هو واحدٌ لا يتجزأ، وهو مرتبطٌ بأمن ومصالح باقي مسلمي العالم أيضاً. وعليه، فإنّ مرشد الجمهورية الإسلامية هو وليّ للمسلمين في العالم أيضاً، وبطبيعة الحال فإنّ الحفاظ على أمن الجمهورية الإسلامية له الأولوية من بين مختلف القضايا الأخرى، وإنّ أكبر التهديدات الخارجية ضدّها هي أمريكا وإسرائيل. وانطلاقاً من هذا التصرّو "الأصيل والثوري للإسلام الحقيقي"، ولأجل مواجهة الجمهورية الإسلامية الإيرانية التهديدات الخارجية المشكوك في أمرها، ونشر رسالتها التي ألزمت نفسها بها، فإنّها تتبع استراتيجياتٍ محدّدة في المنطقة، ويُعتبر وجودها ونفوذها في كلّ من سورية ولبنان والعراق واليمن وغزّة من أبرز ملامح هذه الاستراتيجيات.

وبطبيعة الحال فإنّ الولايات المتحدة وعدد من دول المنطقة يرون هذه الاستراتيجية التي تتبعها الجمهورية الإسلامية الإيرانية كسعي إلى الهيمنة، وهذا أمرٌ جليٌّ في تصريحات المسؤولين الإقليميين والدوليين. إلى جانب ذلك، فإنّ البرنامج النووي الإيراني وامكانية حصول إيران على الأسلحة النووية يُعتبر مصدر قلقٍ لغالبية هؤلاء المسؤولين، ولو أنّ التكهّنات حول إنتاج هذه الأسلحة يُعتبر جزءاً من تحدّ جيو استراتيجي كبير، ولا سيّما بالنسبة للولايات المتحدة التي تُعتبر اللاعب الأساسي في المعادلات الإقليمية.

ولذلك لا يمكننا استبعاد مواجهة عسكرية بين إيران وأمريكا، يكون ميدانها الأساسي البحر والجوّ، ما لم تتغيّر الاستراتيجية آنفة الذكر للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وتزول التحدّيات النابعة منها أو أن تخفّ حدّتها على أقلّ تقدير.

ولهذا السبب تتبادر إلى الذهن أسئلة من قبيل كيف ستكون طبيعة الحرب بين البلدين في الواقع الراهن؟ وفي حال نشوب الحرب، ماذا بوسع إيران القيام به من الناحية العسكرية؟ وبالنظر إلى أنّ القوة العسكرية الإيرانية لا تُفارق بقوّة الولايات المتحدة، هل تمتلك إيران الأدوات والقدرات التي من شأنها أن تضغط على أمريكا وتحول دون وصولها إلى أهدافها الاستراتيجية في المنطقة؟ وكيف سيكون ردّ فعل الولايات المتحدة وهل ستحقق أهدافها؟

استراتيجية "منع الوصول"

منذ سنواتٍ عديدةٍ تتبع إيران هذه الاستراتيجية في عقيدتها العسكرية وتأخذها بعين الاعتبار. وتندرج الأسلحة والأدوات الإيرانية المهيأة للحروب غير المتكافئة ضمن إطار هذه الاستراتيجية، ومن الأمثلة عليها؛ الألغام البحرية والصواريخ الباليستية وصواريخ كروز، والطائرات المسيّرة، والغوّاصات، والأسلحة السايبرية (الإلكترونية) و«نظام القيادة، والتحكم، والاتصال، والكمبيوتر، والاستعلام والاستطلاع» أو ما يسمّى بـ (C4ICR).

ولا يرقى امتلاك إيران لهذه الأسلحة والأدوات إلى مستوى دولٍ أخرى مثل الصين، لكن من شأنها أن توجّه ضربةً لا يُستهان بها للخصم.

وفقاً لدراساتٍ أجراها مركز «التقييمات الاستراتيجية والميزانية» في الولايات المتحدة قبل عدّة أعوام، فإنّه من المتوقّع أن تشنّ إيران- في حال حدوث مواجهة عسكرية بينها وبين أمريكا في الخليج العربي- هجوماً مفاجئاً مركزاً باستخدام أسلحةٍ وأعدّةٍ متنوّعة، من بينها الرادارات الساحلية والطائرات المسيّرة والسفن المدنية (لأجل إرسال المعلومات بهدف توجيه الضربات الأولية)، وبالاعتماد على الفرقاطات والقوارب السريعة لشنّ «هجوم النحل» وإطلاق مكثّف للصواريخ والقذائف في المضائق المائية، لإشباع منظومة الدفاع الجوّي (AEGIS)، ومنظومة الدفاع القريبة من السفن الحربية الأمريكية، مع احتمالية استدراجها نحو حقول الألغام، بالإضافة إلى أدواتٍ أخرى مثل استخدام الزوارق السريعة التي يقودها انتحاريون أو بدونهم، والمعبّأة بالمواد المتفجّرة.

في موازاة ذلك، فإنّ إطلاق الصواريخ الساحلية إلى البحر، أو صواريخ الحاويات من السفن المدنية، بإمكانه أن يزيد من شدّة الهجمات. وبوسع القوارب والزوارق المهاجمة، من خلال استغلال حركة الملاحة في البحر، أن تتوارى عن الرادارات، وبالتالي تصعب على الخصم رصدها و استهدافها.

وبالتزامن مع هذه الهجمات، فإنّ بإمكان إيران، من خلال استخدام الطائرات المسيّرة، والصواريخ البالستية، وصواريخ كروز قصيرة المدى، أو بالاعتماد على وكلائها، أن تستهدف القواعد البريّة والبحرية ومطارات أمريكا وحلفائها في المنطقة. ومن الممكن أن تستهدف إيران، عبر تنفيذ "الهجمات العصيّة على الوصول"، بعض البنى التحتية والمدنية مثل المصافي والمطارات والمنشآت النفطية الساحلية والبحرية، وكذلك محطات تحلية المياه، العائدة لحلفاء الولايات المتحدة في الجانب الآخر من الخليج العربي.

ومن المحتمل أن تستخدم إيران في بداية الهجوم صواريخ أقلّ دقّة لإشباع أنظمة الدفاع الصاروخية الأمريكية، وبعد ذلك تقوم بإطلاق الصواريخ البالستية الدقيقة قصيرة المدى.

كما أنّ وكلاء إيران في الخطوط الأمامية بإمكانهم استخدام قذائف الهاون الذكية، أو الصواريخ الذكية أو الذخيرة الإشعاعية، لتدمير رادارات العدو أو أنظمة القيادة والتحكّم لديه.

فوضى في حركة الملاحة، زراعة الألغام، راجمات الصواريخ الساحلية

بعد الهجمات الأولية، ولأجل إضعاف القوات الأمريكية في الخليج العربي، قد تُقدم إيران على القيام بأفعالٍ من شأنها خلق حالة من الفوضى في خطوط الملاحة البحرية، ولا سيّما في عبور السفن في مضيق هرمز- الذي يُعتبر أحدّ أهمّ الممرات المائية الاستراتيجية للملاحة البحرية في العالم، إذ يعبر منه قرابة ١٨،٥ مليون برميل من النفط يوميا، أي ما يقارب خمس احتياجات العالم من النفط.

وفي هذا المجال، تُعتبر الألغام البحرية إحدى الأدوات المهمّة لإيران، فاللغم يُعتبرُ عامل ردعٍ بالغ القوّة في المعارك البحرية، ويقدر عدد الألغام البحرية للقوات البحرية التابعة للحرس الثوري والجيش النظامي بأكثر من ٢٠٠٠ لغم، بينها الألغام الصينية المتطورة التي تسمّى "EM-52"، وهي تُعتبر قوّة كبيرة.

ثمة احتمال كبير أن تلجأ إيران إلى استخدام مجموعة من ألغام القاع الذكية (ألغام قاع البحر المزوّدة بحساس مغناطيسيّ وصوتي وضغط)، أو الألغام العائمة المربوطة، والتي يتم تثبيتها بواسطة مرساة مثبتة في قاع البحر، ومن الخيارات المُتاحة الأخرى، استخدام الألغام الطافية التي تتحرّك مع التيارات البحرية ومع حركة المدّ والجزر، والتي لا مكان ثابت لها.

وبإمكان غوّاصات كلاس (كيلو)، والغوّاصات الصغيرة، والطوافات العادية وحتى اليخوت أن تقوم بزرع مختلف الألغام.

في حين أنّ الهدف من زرع الألغام بإمكانه أن يكون تدمير البوارج أو السفن، غير أنّ الهدف الرئيسي لإيران منها هو منع عبور هذه السفن وإجبار القوات البحرية الأمريكية على القيام بعمليات إزالة الألغام المعقّدة والطويلة وباهظة التكاليف. ومن شأن هذه العمليات- إذا ما كانت مترافقة بقصفٍ من راجمات الصواريخ الساحلية صوب البحر أو من المنظومات الأرضية إلى الجوّ- من شأنها أن تشكّل تهديداتٍ جديةً للأسطول الأمريكي وعلى فرق الهندسة التي تستخدم المروحيات لإزالة الألغام.

إنّ سفن وحدات الهندسة عادةً ما يكون لها جسم من الخشب أو من الفيبير جلاس، وهي أكثر عُرضةً للضرر أمام الهجمات الصاروخية بالمقارنة مع البوارج ذات الجسم المعدني، لكنّ العملية معكوسة في مواجهة الألغام.

بإمكان إيران نشر الصواريخ المضادة للسفن الساحلية، في مواجهة هجمات العدو، في مواقع محصنة وممونة ضمن مياهاها على طول السواحل المطلّة على الخليج العربي وبحر عُمان أو في الجزر الإيرانية في الخليج، ومن شأن ذلك إحداث مواقع وهمية لتضليل العدو وإبطاء هجمات وردود الفعل الأمريكية. من الممكن نشر المئات من هذه الصواريخ في مواقع لا تُحصى في الأماكن آمنة الذكر، وتفعيل السفن الحربية السطحية وأسطول الغوّاصات من خلال تلقي البيانات والمعلومات من الطائرات المسيّرة. وسيؤدي الهجوم من محاور عديدة من خلال استخدام هذه الصواريخ إلى إشباع القوة الدفاعية للبورج العابرة، وبالتالي تمهيد الطريق أمام شنّ هجوم بصواريخ أكثر تطوّراً.

توسيع ساحة الصراع، ومراجعة العقيدة العسكرية؟

على الرغم من دراية إيران بالقدرات العسكرية الأمريكية وحجم القوات التي بإمكان الأخيرة إرسالها إلى المنطقة، في حال حدوث المواجهة، إلا أنّ إيران بإمكانها توسيع النطاق الجغرافي للمعركة بهدف تشتيت انتباه الولايات المتحدة، وبالتالي تقليل تركيز قواتها. كما أنّ وكلاء إيران بإمكانهم تهديد المصالح الأمريكية في الجبهات الأخرى، وذلك بمساعدة وتوجيه من عناصر فيلق القدس. وبإمكان إيران أيضاً، وبمساعدة حزب الله، إدخال إسرائيل إلى ساحة المعركة، أو تنفيذ عمليات سرية في مناطق أخرى عن طريق الشبكات المرتبطة بحزب الله.

وعلى نحوٍ مشابه، تستطيع إيران تلغيم المياه المحيطة بمضيق باب المندب، وجزء من البحر الأحمر، وأيضاً مضيق ملقا. ويمكنها القيام بذلك بنفسها أو عن طريق جماعاتها بالوكالة، ومن شأن هذا العمل إحداث زعزعة كبيرة في نظام سوق النفط العالمي.

ويعبّر من مضيق ملقا رُبع النفط الخام في العالم، وهو يربط بحر أندامان في المحيط الهندي ببحر الصين الجنوبي.

يبدو أنّ آية الله علي خامنئي قد توصّل إلى هذه النتيجة التي مفادها أنّ التهديدات يجب أن يُردّ عليها بالتهديدات، بل يجب رفع سقفها بهدف ردع أمريكا، وقد دعا القادة العسكريين إلى وضع خطط لأجل "توسيع نطاق القوة" أو "نشر القوة" في المناطق الجغرافية الأخرى.

كما قال حسين سلامي (القائد العام للحرس الثوري الإيراني) في حفل تنصيبه في شهر ايار/مايو من هذا العام، في إشارة إلى الجهود المبذولة لتوسيع نطاق قوّة الجمهورية الإسلامية وتجاوزها حدود المنطقة لتمتد نحو العالم: "يجب ألا تكون هناك نقطة آمنة للعدو في كل أرجاء العالم".

كانت العقيدة الدفاعية الإيرانية بين ٢٠٠٣ و ٢٠١٠ تهدف إلى "الردع الفعّال"، أي الاعتماد على جغرافية إيران الواسعة وتعميق قوّاتها بهدف زيادة خسائر العدو، واستناداً إلى ذلك تمّ إعداد خطة عمليات "الدفاع الفسيفسائي". عقب ذلك، ونظراً للتهديدات التي تشكّلها إسرائيل وبعض دول الخليج العربي وداعش وأمريكا، ارتكز مبدأ إيران العسكري مع الحفاظ على طبيعته الدفاعية- على العمق الاستراتيجي في الخارج، والقدرة العسكرية للوكلاء، وزيادة القدرات الصاروخية الإيرانية.

وفي الوقت الراهن، وفي ظلّ "العقوبات القسوى" التي يفرضها دونالد ترامب على إيران، وخروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، تغيّر تقبّل إيران للتهديدات الأمريكية، وهي تفكّر في مراجعة عقيدتها العسكرية، ولا سيّما أنّ التحالف غير المكتوب بين بعض دول الخليج العربي وإسرائيل، قد رفع سقف التهديدات المحتملة أكثر من ذي قبل.

في أواخر نيسان/أبريل من العام الجاري قال الناطق باسم القوات المسلحة الإيرانية إنّ إيران لن تتبع استراتيجية دفاعية تجاه الولايات المتحدة. وبناءً على ذلك، فإنّه يتضح من خلال تصريحات القادة الإيرانيين أنّ العقيدة العسكرية الإيرانية تركز على عاملين اثنين، وهما: توسيع العمق الاستراتيجي مع توسيع النطاق الجغرافي لميادين الحرب، ومفاجأة العدو بوابلٍ من النيران.

وفي هذا الصدد، ستسعى إيران إلى إيجاد موطئ قدم لها على البحر الأبيض المتوسط، في مدينة اللاذقية السورية. وثمة احتمال كبير أنّ تغيّر إيران تكتيكات حربها غير المتكافئة، وتعمل على رفع قدراتها في استراتيجية "منع الوصول" وتعزيز قوّتها النارية، بالإضافة إلى توسيع النطاق الجغرافي لوكلائها، وبالتزامن مع ذلك ستعمل على زيادة مدى وكمية ودقّة قوّتها الصاروخية.

الوجود الأمريكي القوي في منطقة الخليج العربي

من المتوقع أن تكون المعركة بين أمريكا وإيران - في حال حدوث مثل هذا السيناريو في البحر - على أشدها في الخليج العربي أو بحر عُمان، أي في نقاط التماس التي تنشط فيها الوحدات الإيرانية والأمريكية. ستلجأ أمريكا، بالإضافة إلى المواجهة البحرية، إلى الضربات الجوية والقصف، ووفق ما صرّح به الخبراء المسؤولون الأمريكيون، ومن بينهم دونالد ترامب، فإنّه لا يوجد استخدام للقوات البرية في جدول أعمال الولايات المتحدة.

وفي هذا السياق، فإنّ للولايات المتحدة وجود كبير وقويّ في دول جنوب الخليج العربي، إذ يبلغ عدد الجنود الأمريكيين في مجلس التعاون لدول الخليج العربي أكثر من ٣٥٠٠٠ جندي، وكما أسلفنا سابقاً، فإنّ الجيش الأمريكي لديه سبع قواعد في منطقة الخليج العربي وهي:

- قاعدة الأسطول الخامس (الفرع البحري لـ USCENTCOM أو القيادة المركزية) في البحرين.
- قاعدة العديد الجوية (وهي إحدى أهمّ مراكز العمليات خارج الحدود للجيش الأمريكي) في قطر.
- قاعدة ثمريت في سلطنة عُمان.
- قاعدة الشيخ عيسى الجوية في البحرين.
- قاعدة علي السالم الجوية في الكويت.
- قاعدة أحمد الجابر الجوية في الكويت.
- قاعدة الظفرة الجوية في الإمارات العربية المتحدة.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ الولايات المتحدة بصدد إنشاء قاعدتين أخريين في الدقم وصلالة في سواحل عمان.

إنّ مختلف أنواع الطائرات في قاعدة الظفرة هي ذات أهمية خاصة لإنجاز مهام القيادة المركزية، وذلك نظراً لمهامها المتعدّدة في مجالات الإمداد بالوقود، وجمع المعلومات الاستخبارية، والتجسس، والاستطلاع والرصد، والقيادة والتحكم، والهجوم البرّي والإسناد الجويّ.

وتعتبر قاعدتا "باغرام" في أفغانستان و"ليمونير" في جيبوتي، غير البعديتين كثيراً عن منطقة الخليج العربي، من القواعد الرئيسية للولايات المتحدة. بعيداً عن ذلك، تمتلك بريطانيا قاعدةً بحرية في البحرين، كما أنشأت فرنسا قاعدةً بحريةً في ميناء أبو ظبي، وذلك أثناء تواجدها واستخدامها لقاعدة الظفر في الإمارات.

بالإضافة إلى القواعد المذكورة، تمتلك القوة البحرية الأمريكية أيضاً حاملة طائرات، أي قاعدةً جويةً متنقلةً في المنطقة، ويتمّ حمايتها من قبل بوارج متعدّدة في مواجهة تهديدات سفن السطح والغواصات والصواريخ.

ونظراً لتركز القوة العسكرية الأمريكية الهائلة في الخليج العربي، والتي يمكن استخدامها في مواجهة إيران، فلا حاجة للولايات المتحدة إلى الدول الأوروبية، إلا أنّ وجود قوّات هذه الأخيرة بالإضافة إلى قوّات الدول العربية في المنطقة، من شأنه أن يضيفي الشرعيةً للهجوم الأمريكي. وفي الآونة الأخيرة انضمت كلّ من دول البحرين والإمارات العربية المتحدة والسعودية وبريطانيا وأستراليا وإسرائيل إلى التحالف البحري الأمريكي، لأجل حماية ناقلات النفط وتأمين خطوط الملاحة البحرية.

قصف المنشآت النووية

تريدُ إدارة ترامب إعادة النظر بشكلٍ كاملٍ في الاتفاق النووي مع إيران، وإيقاف دورة وقودها النووي، ولهذا يجب أن تكون الضربات الجوية مترافقة بتحضيراتٍ تشلّ قدرة إيران على إنتاج السلاح النووي، وحتى الطاقة النووية السلمية أيضاً.

وفي هذا الصدد، فإنّ الضربات الأمريكية الدقيقة والموجّهة ضد المنشآت النووية الإيرانية ستؤدي إلى تأجيل البرنامج النووي الإيراني مؤقتاً لعدّة سنوات. فالتدمير الكامل للمنشآت والقدرات النووية الإيرانية سيتطلّب من الولايات المتحدة بذل جهودٍ كبيرة والقيام بعمليات عسكرية واسعة النطاق، وسيؤدّي ذلك بدوره إلى قتل أعداد كبيرة من الإيرانيين كما أنّه سيهدّد الكثير من البنى التحتية الإيرانية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ مهاجمة المنشآت ومراكز التخصيب لن تكون كافية لتدمير قدرة إيران على امتلاك السلاح النووي، إذا ما بقيت محطات إنتاج أجهزة الطرد المركزي سليمة.

فبعد القصف الأمريكي، بإمكان إيران، إن اضطرّ الأمر، أن تقوم بإنتاج أجهزة الطرد المركزي في أسرع وقتٍ، و تتابع برنامجها النووي.

ومن غير المُرجَّح أن تكون الولايات المتحدة على علمٍ بعدد ومواقع جميع المنشآت وورش العمل ذات الصلة بالبرنامج النووي الإيراني. فبعض المواقع التي تمّ تحديدها في الماضي في إيران، كانت في العموم مواقع صغيرة في مناطق ذات كثافة سكانية عالية بقيت في مأمنٍ عن رصد أقمار التجسس الصناعية.

يعتقد مؤيدو العمليات العسكرية ضدّ المنشآت النووية الإيرانية، في الولايات المتحدة، إنّ القيام بعملياتٍ محدودة سيحسم أمر البرنامج النووي لهذا البلد. لكن في حقيقة الأمر فإنّه- حتى لأجل القيام بعملياتٍ محدودة- يتعيّن على الولايات المتحدة أن تدمّر الدفاعات الجوية الإيرانية، بما في ذلك مواقع الصواريخ والقواعد الجوية، لتفادي ردّها. وتنفيذ هذا العمل بحاجة إلى قاذفات قنابل استراتيجية بعيدة المدى مثل (B52)، والطائرات المسيّرة المسلّحة، والمقاتلات الحربية- القاذفة للصواريخ، وحاملة السفن، والسفن الحربية والغواصات (لإطلاق صواريخ كروز)، وإلى الحرب الإلكترونية.

بصرف النظر عن التعقيد الكامن في هذه العملية، إذا لم يتمّ تدمير المنشآت النووية خلال الموجة الأولى من هذه الضربات، ولم يكن تدميرها نتيجةً للتقييم الذي سيحصل عقب ذلك، فإنّ أمريكا ستضطرّ إلى تنفيذ المزيد من الهجمات، ومن المحتمل ألاّ يؤدّي استمرار المعارك اللاحقة إلى تدمير جميع المنشآت الإيرانية.

وفي المجمل، فإنّ الضربات الجوية وحدها ليس بإمكانها أن تنهي البرنامج النووي الإيراني. وقد توصلت بعض المراكز الفكرية الأمريكية الهامة أيضاً في دراساتها المفصّلة إلى هذه النتيجة. وبحسب هذه الدراسات فإنّ القصف المستمرّ الموجّه والدقيق من قبل الولايات المتحدة، في أفضل السيناريوهات، بإمكانه أن يعيق مساعي إيران لإنتاج السلاح النووي لأربع سنوات كحدّ أقصى، إذا اعتبرت ذلك أمراً ضرورياً.

كان جون بولتون يطالب بالتدمير الكامل لدورة الوقود النووي الإيراني، كما يؤكد ترامب أيضاً أنّه لن يسمح أبداً لإيران أن تتسلّح بالسلاح النووي. ولن يكون من الممكن تحقيق هذه الأهداف من خلال "ضربتين جويّتين فقط" مثلما زعم السيناتور الجمهوري توم كوتن في شهر أيار/مايو من العام الجاري، وهو نفسه كان قد قال في العام السابق أنّ

بإمكانه أن يحسم أمر إيران "خلال بضعة أيام"، في حين أنّ بلوغ هذه الأهداف يحتاج إلى غارات جويّة متواصلة واسعة النطاق وعمليات بحرية والتي قد تستمرّ لشهور.

وستكون نتائج حرب طويلة كهذه كارثيّة، ولا سيّما في الشرق الأوسط الذي يشهد حالة عدم استقرار، كما أنّ بوسع إيران أن تجعل وضع المنطقة أكثر سوءاً مما هي عليه الآن، ومن المستبعد أيضاً أن تقف إيران مكتوفة الأيدي أو أن ترفع راية الاستسلام إذا ما تعرّضت لهجوم أمريكي واسع النطاق.

عمليات إزالة الألغام

خلافاً للاعتقاد السائد، فإنّ عمليات إزالة الألغام بغية تنظيف المناطق الملوّمة من قبل إيران، سيكون أمراً في غاية الصعوبة بالنسبة للولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى، فهذا العمل يستغرق وقتاً طويلاً ويتطلب تكاليف كبيرة، كما يحتاج إلى موارد كثيرة بشرية ومادية، من ضمنها البوارج وطائرات الهليكوبتر والوحدات الهندسية المختلفة المتخصصة بسطح البحر والجوّ.

بحسب دراسة شاملة أجراها الخبير الأمريكي والأستاذ المحاضر في جامعة جورج تاون، كينلين تومغ، فإنّ عملية إزالة الألغام في مضيق هرمز والمياه المحيطة بها، من قبل الولايات المتحدة، تحتاج إلى مدّة تتراوح بين ٢٨ و ٤٠ يوماً، وإذا ما أضفنا إلى عمليات إزالة الألغام، المدّة التي تتطلبها العمليات الأخرى لردع إيران، مثل تدمير راجمات الصواريخ الساحلية الموجهة إلى البحر والدفاعات الجويّة والقوّة البحرية، فإنّ المدّة الزمنية لهذه العمليات المشتركة ستكون في أفضل الأحوال ٣٧ يوماً، وفي أسوأها ١١٢ يوماً.

وفي هذا السياق، فإنّ إحدى نقاط الضعف الرئيسية لإيران تكمن في عدم امتلاكها القدرة على إزالة الألغام؛ بمعنى أنّه في حال زرع الألغام في الموانئ والجزر الاستراتيجية لإيران ومحاصرتها من قبل أمريكا، فإنّ إيران ستكون عاجزة عن إزالة الألغام أو تفكيكها.

خاتمة

عملاً بمقولة "سون تزو": "إنّ إخضاع جيش العدو وإلحاق الهزيمة به بدون قتال هو فنّ"، يسعى دونالد ترامب في الخطوة الأولى، التي تتمثل في فرض الضغوط الشديدة

الشاملة والمتواصلة على إيران، إلى إرغامها على قبول مطالبه، ولأجل الوصول إلى هذا الهدف فإنّه يتبع "سياسة العصا الكبيرة"؛ بمعنى أنّه يتحدّث بلين أغلب الأحيان، ويُبدي تعاطفه مع الشعب الإيراني، ويدعو إلى حلّ القضايا عن طريق الحوار، في الوقت الذي يعتزم فيه، من خلال حشد قوّة هائلة في منطقة الخليج العربي، على اتخاذ الخطوة الثانية، ويبدأ بالعمليات العسكرية في الوقت المناسب، في حال لم تجد العقوبات نفعاً، ورفضت إيران الاستسلام.

على نحوٍ مماثل، يرى مايك بومبيو وغيره من مسؤولي الحكومة الأمريكية في كثير من الأحيان، أنّ الدبلوماسية هي طريق الحلّ، دون أن يجعلوا مطالبهم الإثني عشر، على الأقلّ، غايةً أو مقمّمةً للحوار؛ هذه المطالب التي بعضها، فضلاً عن أنها لا تستند إلى أيّ أساس، لا علاقة لها بالاتفاق النووي، وهي لا تنتهك مصالح الجمهورية الإسلامية وحسب، بل تنتهك المصالح القومية الإيرانية بشكلٍ عام.

لقد أثقلت العقوبات المفروضة المرهقة كاهل إيران والشعب الإيراني، وليس مستبعداً أن تسوء الأوضاع أكثر مما هي عليه الآن. وذلك دون مشاهدة مؤشرات تدلّ على أيّ تغيير في السياسة الخارجية الإيرانية. وفي الوقت الراهن، إن لم يطرأ تعديل على المطالب الإيرانية والأمريكية، فلا يمكن مشاهدة أي حلّ دبلوماسي في الأفق للقضايا العالقة بين الطرفين، على الأقلّ حتى موعد انتخابات الرئاسة الأمريكية القادمة.

في ظروف كهذه، وبالنظر إلى زيادة حدّة التوترات الناجمة عن الهجمات الأخيرة في ميناء الفجيرة وبحر عمان ومنشآت أرامكو، وإلى النشاط المتقارب للقوات الإيرانية والأمريكية في مياه الخليج العربي وبحر عُمان، فإنّ احتمال إجراء حسابات غير دقيقة، وبالتالي حدوث مواجهة عسكرية، بات كبيراً جداً، ومن الممكن أن تؤدي ردود الأفعال اللاحقة إلى تحوّل هذه المواجهة إلى حربٍ شاملة.

على عكس بعض التصورات التي تقلّل من قدرات إيران العسكرية، أو تعتبر أيّة مقاومة في وجه أمريكا عديمة الجدوى، فإنّ نظرة واقعية إلى الأدوات، والقدرات والخيارات المتاحة لإيران، والتي تمّ التطرّق إليها أعلاه، توضح أنّه إذا واجهت أمريكا إيران في المناطق القريبة إلى السواحل والمياه المحيطة بها، لن بإمكانها إخراج القوات الإيرانية من الساحة بسهولة وخلال مدّة قصيرة.

هذا وتُشكّل إيران تحدياً كبيراً للولايات المتحدة الأمريكية، نظراً لقدراتها المتزايدة على إنجاح استراتيجية "عدم الوصول" الخاصة بها.

في نهاية المطاف، ستتصدر الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب مع إيران، باعتبارها أكبر قوة عسكرية في العالم، ولكنّ ثمة مثلٌ شعبيٌّ يقول: "ألا ترى عندما يشعر القطّ بعجزه، كيف ينشب مخالبه في عين النمر؟" ولذلك، فإنّ الولايات المتحدة لن تخرج من الساحة دون إصابات وخسائر. ومن ناحية أخرى إذا ما نظرنا إلى الحرب الأمريكية على أفغانستان والعراق وما خلفتها من آثار سلبية ما تزال قائمة حتى الآن، فإنّه من غير المرجّح أن تنجح الولايات المتحدة في إحلال السلام والاستقرار عقب نجاحها في تحقيق النصر على إيران في ميدان المعركة.

لماذا مصير أكراد سورية مهمٌ لإيران؟

فائزة قاسمي

دكتوراه في العلاقات الدولية

ترجمة: مركز الفرات للدراسات

بدأ الخريف هذا العام بالجولة الثالثة من الهجمات الكبيرة للجيش التركي على شمال سورية. "شبح العنف" يحوم فوق الشرق الأوسط، وهذه المرّة حتى الجبال ليسوا أصدقاء للأكراد؛ الأرض المستوية في مناطق شمال سورية – مثل خيانة أمريكا والقوة العسكرية التركية- وضعت حلم نظامٍ متعدد الثقافات، تحت مظلة الوحدة الديمقراطية للشمال، أمام خطرٍ كبير.

هذا الهجوم هو مقدمة مفعمة بأزمة إنسانية جديدة في "جنوب غرب آسيا" الذي يشبه الغابة على الدوام، والذي سيحرق كل المنطقة بنيران الحرب والعنف. ما الذي يجعلنا نشور في هذه المنطقة؟ لدينا إجابتان عن هذا السؤال وهما؛ إما رغبتنا في شيءٍ ما، أو حرصنا على عدم امتلاك الآخر للرغبة والقدرة.

إنّ هذه الازدواجية وهذا الحرص على إيجاد هويتنا على حساب تجاهل الآخر، هي مسألةٌ يكررها تاريخُ هذه المنطقة على الدوام، وهي تمثّل كل القيم التي نحارب لأجلها ونبذل الدماء في سبيلها.

في الشرق الأوسط الذي نعرفه، تكونُ الدولُ القومية هي اللاعب الرئيسي في المشهد، وهي تعتمد - على الأرض - إلى حدٍّ كبير على المجموعات شبه الحكومية أو الفعاليات المدنية- الاجتماعية، أو أنها تقضي عليهم أحياناً. ولهذا فإنّه لأجل "الاستقلال" يتحمّم الحصول على موافقة القوى الإقليمية ودعم من القوى الدولية. الدول القومية تتخلّى بسهولة عن دماء شعبيها لكنها لا تتخلّى عن شبرٍ من الأرض. وفي ظروفٍ كهذه؛ "القوة" وحدها تتكلّم؛ القوة والعنف الصريحان والعاريان، وشبكات التواصل الاجتماعي تظهر الوجه الصافي والعنيف لهذا الاستعراض للقوة، لكنه وجهٌ مكرّرٌ وجامدٌ في الوقت ذاته.

إنّ أحد مقاطع الفيديو المصورة لإطلاق الرصاص على رأس مقاتلتين كرديتين في شمال سورية، يثيرُ الغضب من جانب، والشعور بالقوة والذكورية من جانبٍ آخر.

إنّ كلّ المخاوف والآمال بشأن منطقة الإدارة الذاتية في كردستان سوريا باتت تتجه نحو أسوأ وضع ممكن للأكراد.

في السنوات الأخيرة أظهر أردوغان أنّه كلّما حصل على امتيازاتٍ محددة طالب بالمزيد منها، ولا يتوقف عن تحصيل الامتيازات إلا عندما يتمّ الوقوف في وجهه.

لقد هاجم أردوغان شمال سورية بسبب هوسه باستعادة الأمجاد العثمانية في القرن الواحد والعشرين، أو لترميم انكساراته الحزبية والشخصية الداخلية، ولا شيء آخر، حيث قال "مايكل روبين" في جامعة (American enterpriser) "إنّ عداة تركيا للأكراد في السنوات الأخيرة كان في غالبه عداةً من طرفٍ واحد، وما يثير السخط هو أنّ الأكراد، أثناء فترة إدارتهم لشمال سورية، حموا الحدود التركية أكثر من الحكومة السورية أو من الجماعات الموالية لأنقرة".

خلافاً لهذا الاتجاه المتزايد الذي يسعى للتركيز على النتائج الزمانية والمكانية المحدودة للآزمات، سيكون لعملية "نبع السلام" تأثيراتٍ خارج تركيا وسوريا، وهي ستشمل المنطقة بأكملها، وستحطّم هذه الحرب توازن المنطقة مرّة أخرى. كما أنّ تغيير الحدود الأيديولوجية والجغرافية يزيد من احتمال بروز تحديات جديدة في منطقة ما زالت مليئة بتحدياتٍ قبلية.

قد لا تصحّ المقارنة المباشرة بين أطماع أردوغان التوسعية وبين أطماع الألمان خلال الحرب العالمية الثانية، لكن بدون أدنى شك من الممكن المقارنة بينهما من حيث التحديات التي تصنعها للدول والفئات الاجتماعية الأخرى.

ليس بالضرورة أن يكون ترامب رجلُ سلام، لكن بإمكاننا تخيّل مقارنة جيدة بينه وبين (تشمبرلين) من وجهة نظر الأكراد، إذ قال تشامبرلين ذات مرّة بخصوص تشيكوسلوفاكيا: "إنها بلاد بعيدة جداً ولا نعرف عنها سوى القليل"، ثم قام بعد ذلك بتقديمها للألمان في اتفاقية ميونيخ. الأكراد أيضاً هم أناسٌ في مناطق بعيدة بالنسبة

لترامب، وليس لديه سبب لأن يدفع تكلفة الدفاع عنهم من أرواح وأموال الشعب الأمريكي.

ربما بالإمكان أن نكون مثل بريطانيا ونبغض النظر بشكل مؤقت عن تحركات الألمان في البلاد البعيدة، لكن لا يمكننا أن نكون مثل فرنسا ونرى هجوم الألمان على جيراننا ولا نحرك ساكناً، لأنه من غير الواضح أين سيوقف الألمان آلتهم الهجومية، وأين ستكف عن إخماد "النيران الكردية" في "الدول المجاورة لها". تركية ليست أول دولة تتخذ من دين أو قومية ذريعة لها للتدخل خارج حدودها، لكن بحكم أن لدينا عدداً كبيراً من السكان الكرد، ألسن يدفعنا ذلك إلى التفكير في حدود هذا التدخل؟

إنّ تركيا، مثل أي بلد آخر بطبيعة الحال، لديها الحق في أن يساورها القلق بشأن عمقها الاستراتيجي، ولعلّ ما جعل المجتمع الدولي اليوم يقف ضد تركيا هو شكل المساعي التركية، وتاريخ سلوك حزب العدالة والتنمية في الهيمنة الإقليمية، وتدخلاتها غير المبررة وسعيها لاستخدام الخيار الأخير عوضاً عن استخدام الخيار الأول.

كان بإمكان تركيا أن تتبنى حلاً أخرى، حلاً أقل تكلفة وأقل صخباً من هجوم عسكري شامل، فالاتفاق الشامل مع حزب الاتحاد الديمقراطي استناداً إلى الحياد التام وفك الارتباط التنظيمي مع حزب العمال الكردستاني، كان أمراً مقبولاً أكثر بكل تأكيد في ظرف كهذا، وفي حال لم تلتزم المجموعات الكردية بهذا الاتفاق، حينها كان بإمكان تركيا أن تمنح نفسها هذا الحق بالتدخل. الحل الآخر، كان يكمن في إنشاء تحصينات بين المناطق الكردية في تركيا وسورية، وقد رأينا إجراءات مماثلة من قبل الدولة التركية في المناطق الحدودية مع إيران أيضاً، تحت ذريعة محاربة حزب العمال الكردستاني.

لكنّ تركيا اتجهت على الفور نحو الخيار الأخير، ليس لأنّ التدخل خارج حدودها سيخفف من وطأة المشاكل الداخلية لحزب العدالة والتنمية والأصوات القليلة التي حصل عليها أردوغان مؤخراً، وإنما لإخفاء فشل تركية في معالجة القضية الكردية داخل حدودها أيضاً.

لو كانت تركيا قادرة على حلّ المشكلة الكردية خلال ما يقارب قرن من الزمن، لما كان ثمة اليوم داعٍ لأن تكون قلقة لظهور "أشواك عين" أردوغان أو أي قوّة كردية أخرى خارج حدودها.

وبسبب هذه الاعتبارات أصبحت تركيا في الوقت الحالي، بسبب هجومها العسكري، عرضة لإحدى أشد هجمات المجتمع المدني العالمي، والظاهر أنها تجاوزت في هذا المجال، السعوديين الذي شنوا الهجوم على اليمن. وربما خلق ذلك راحةً للسعودية التي خرجت من عناوين الأخبار في هذه الفترة. لقد دفعت تركيا تكلفة مكاسبها العسكرية من مكانتها الدولية. الفائز الكبير في هذه اللعبة المريعة، أي روسيا، تصنع لها أيضاً موطئ قدمٍ راسخٍ في شمال سورية، فمن المؤكد أنّ روسيا تلعب دوراً رئيسياً في صياغة الدستور المستقبلي لسورية والذي سيتمّ بموجبه تحديد رئيس سوريا المستقبلي، ولا يوجد سيناريو أفضل من هذا بالنسبة لموسكو؛ أمريكا أصبحت سيئة السمعة، وتركيا أيديها ملطخة بالدماء، سورية موحدة وخاضعة، ميناء طرطوس جاهزٌ للخدمة، ولكن ماذا عن إيران...؟ إنّ دور إيران في أزمة شمال سورية يشوبه الغموض أكثر من الآخرين.

إذا تجاوزنا الفرضية المألوفة والمبسطة بعض الشيء، القائلة بأنّ "عودة كردستان إلى حضن سورية تصبّ في مصلحة إيران"، فإنّ إيران ستشهد عواقب وخيمة، ولكن غير مباشرة، لهذه الحرب، فتركيا، بوصفها منافساً إقليمياً، بدأت في توسيع طموحاتها في أراضي "امبراطوريتها السابقة" وتسعى إلى الهيمنة على "بوابة الشام". وكون تركيا سادس أكبر جيشٍ في العالم، فإنّه من الوارد عدم خروجها من مناطق شمال سورية، مثلما لم تخرج من قبرص منذ سنين.

إنّ تركيا تنحدر بسرعةٍ نحو الهيمنة الأيديولوجية، وإذا كانت تركيا قد سعت ذات يومٍ إلى فرض الهيمنة "التركيانية" على آسيا الوسطى بعد الحرب الباردة، فإنّها تتطّلع الآن إلى الهيمنة على مناطق ما يسمّى بالهلال الخصيب في الشرق الأوسط وبوابتها، أي سوريا، لتقوم بتوطين تركيبةٍ جديدة من العثمانية الجديدة الطورانية والإخوانية الجديدة.

إنّ دعم وتسليح جماعات تركيا بالوكالة، بما فيهم الجيش الحرّ، واستعادة تنظيم داعش لقدراته القتالية في المنطقة بشكلٍ غير مباشر، وربما بدون الترتيب لذلك، كلّ ذلك يمهد الطريق أمام التدخل السياسي والعسكري التركي في سوريا، وبالتالي يفتح المجال أمام هذا التدخل الأيديولوجي طويل الأمد.

أمام كلّ ما يجري، قد ينتاب إيران شعورٌ بالراحة لوحدة الأراضي السورية، لكن سليحتها الضرر من التشدد التكفيرى، وهذه المرّة من جماعات الإخوانيين الجدد، وكذلك

من التصاعد المحتمل للتركيباتية والكردياتية، ففي كلّ مرّة وبعد كلّ معركةٍ بين الجانبين، تعودُ إلى السطح موجاتٌ جديدةٌ منها في عموم الشرق الأوسط.

إنّ القومية الكردية التي كانت تسعى، من خلال اتباع أيديولوجية الاشتراكية البيئية، إلى إضفاء حالة من التشاركية والتعددية الفكرية، على القضية الكردية، ستصبح الآن، دافعاً للعواطف القومية الكردية المتعصبة في كلّ المنطقة، ويمكننا القول إنّ أهم نتائج عملية "نبيع السلام"، على المدى الطويل، بالنسبة لإيران سيكون صعود الهويّاتية، وعودة هذه العبارة المرّة إلى المنطقة: "الآن، كلّ ما يحدث هو بسبب القومية!".

احتجاجات البنزين تضرم النار في شوارع إيران

مركز الفرات للدراسات

اندلعت تظاهرات شعبية واسعة في معظم أرجاء إيران عقب صدور قرار بتقنين الوقود وزيادة سعر البنزين بنسبة ٢٠٠%، حيث أعلنت الشركة الوطنية الإيرانية لتوزيع المنتجات النفطية، بدون إعلان مسبق، عند منتصف ليلة الجمعة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عن عودة تقنين الوقود وارتفاع قيمة اللتر الواحد من البنزين الحرّ من ١٠٠٠ (أقل من ٩ سنت) تومان إلى ٣٠٠٠ تومان (٢٥ سنت).

جاء هذا القرار مفاجئاً وصادماً للمجتمع الإيراني في ظلّ ما يعانيه من ظروف اقتصادية عصيبة ومن انهيار لقيمة العملة الإيرانية، وقد تنصّل الرئيس حسن روحاني من صدور هذا القرار في هذا التوقيت الحرج، إذ أوضح أنّ القرار تمت الموافقة عليه من قبل السلطات الثلاث في الدولة (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، وأنّه أوكل تنفيذ القرار وتاريخ صدوره إلى مجلس الأمن الوطني وهو الذي أصدر القرار يوم الجمعة، دون أن يكون له علمٌ بذلك.

أعقب هذا القرار - الذي أيده المرشد الأعلى علي خامنئي - على الفور احتجاجات في كلّ من مدن الأهواز وطهران ومشهد وشيراز وغيرها من المدن، وسرعان ما انتقلت إلى مدن أخرى مثل أصفهان وكرمان وقزوین وتبريز ومريوان وكرمانشاه وسنندج..

سمة الاحتجاجات

انطلقت شرارة هذه الاحتجاجات العفوية من الأهواز والأحياء الفقيرة في بعض المدن وضواحي العاصمة طهران، وكانت ذات طابعٍ سلميٍّ بحت، تندد بارتفاع قيمة البنزين، وتمثلت في قطع الشوارع والطرق الرئيسية وركن السيارات الخاصة في هذه الشوارع والامتناع عن تشغيلها والسير بها، لكن سرعان ما استعرت نيرانها وتحولت إلى تظاهرات واسعة ضدّ الجمهورية الإسلامية وقادتها الدينيين ومن بينهم المرشد الأعلى علي خامنئي بسبب إطلاق الرصاص على المحتجين.

وترافقت هذه التظاهرات بموجاتٍ من العنف تجلّت في أعمال تخريب كبيرة وإحراق للبنوك ومخافر الشرطة ومحطات الوقود ومقرات الباسيج المتخصصة بقمع الحركات الاحتجاجية، بالإضافة إلى حرق الحوزات الدينية و مكاتب ممثلي الولي الفقيه و أئمة وخطباء الجمعة؛ الأمر الذي يعتبر مؤشراً واضحاً على استياء الجيل الشاب في إيران من الطابع الديني للسلطة وإقحام الدين في أبسط تفاصيل حياة المواطن الإيراني اليومية، وتسببت فورة الغضب الشعبية بتدمير البنى التحتية للكثير من المدن بنسبة كبيرة، ولم يبرّئ بعض الناشطين ذمّة عناصر تتبع للنظام الإيراني من المساهمة في عمليات التخريب والحرق؛ وذلك لإضفاء الشرعية على استخدام العنف وقمع المتظاهرين، كما لم تستبعد أصوات من داخل البرلمان الإيراني أيضاً حدوث أمر كهذا على غرار ما كشف عنه البرلمانى محمود صادقى.

مع توسع رقعة الاحتجاجات التي عمّت - بحسب مصادر حكومية إيرانية - ٢٨ محافظة من أصل ٣١ وأكثر من ١٠٠ مدينة إيرانية، تمّ قطع شبكة الإنترنت والهواتف النقالة بقرار من مجلس الأمن القومي، وذلك للحدّ من اتساع رقعة الاحتجاجات وإضعاف التنسيق فيما بين المحتجين من جهة، ومن جهة أخرى للتعتيم على ما يجري داخل البلاد، ولا سيما في الظروف الحساسة التي تعيشها في ظلّ التوترات الدبلوماسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة.

استمرّت هذه الاحتجاجات قرابة أسبوع واحد، لكنّها كانت أعنف موجة احتجاجات شهدتها إيران خلال العشر سنوات الأخيرة، حتى أنّ المبعوث الخاص للشؤون الإيرانية في وزارة الخارجية الأمريكية برايان هوك، وصف هذه الاحتجاجات بـ "أسوأ أزمة سياسية للنظام الإيراني منذ ٤٠ عاماً"، بينما شبهها نائب القائد العام للحرس الثوري الإيراني علي فدوي بعملية "كربلاء ٤" خلال الحرب العراقية- الإيرانية، لجهة خطورة هذه الاحتجاجات على الجمهورية الإسلامية.

كيف سيطرت السلطات على هذه الاحتجاجات؟

إنّ تصريحات القادة الإيرانيين التي وصفت المتظاهرين فور نزولهم إلى الشوارع، بـ "الأشرار" واعتبارهم على صلة بالمعارضة الإيرانية في المنفى ولا سيما منظمة مجاهدي خلق وبـ "أعداء البلاد" كالسعودية وأمريكا وإسرائيل، دون الاستماع إلى

أصواتهم ومطالبهم، تكشف عن تصميم النظام الإيراني على الوقوف في وجه هذه الاحتجاجات وإخمادها بأيّ ثمنٍ كان.

استخدمت الأجهزة الأمنية وقوات الشرطة والباسيج والحرس الثوري العنف المفرط ضدّ المتظاهرين من خلال إطلاق الرصاص الحيّ عليهم وخطف جثث القتلى، وبحسب بعض الباحثين السياسيين الإيرانيين فإنّ السلطات كانت قد أعدت نفسها منذ أكثر من عام لمواجهة احتجاجات محتملة، حيث كانت تقوم بتدريب عناصر للباسيج وكتائب تتبع لها على كيفية مواجهة الاحتجاجات فور اندلاعها.

ونظراً لصعوبة الوصول إلى المعلومات الدقيقة بشأن عدد ضحايا الاحتجاجات، نتيجة التعتيم الإعلامي وقطع شبكة الإنترنت، تباينت الأرقام حول أعداد الضحايا، فبحسب آخر تقرير لمنظمة العفو الدولية والذي صدر في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩، فقد بلغ عدد الضحايا (٣٠٤) قتيلاً، بينما أعلن موقع "كلمة" المقرب من مير حسين موسوي زعيم الحركة الخضراء الإصلاحية عن وقوع (٣٦٦) قتيل، في حين قدر معارضون في الخارج أنّ (١٥٠٠) شخصاً على الأقل فقدوا حياتهم خلال الاحتجاجات، أما الحكومة الإيرانية فقد امتنعت عن نشر إحصائية رسمية عن عدد الضحايا، واكتفت فقط بتكذيب الإحصائيات الصادرة من خارج البلاد.

رغم أنّ مطالب المحتجين كانت واحدة في كلّ أنحاء البلاد، وتجلّى ذلك من خلال الشعارات التي كان يطلقها المحتجون، إلّا أنّ التعامل الأمني معها كان متفاوتاً، فالمدن التي كانت وتيرة الاحتجاجات فيها شديدة ووجهت بقمع أشدّ من باقي المناطق، حيث تم مواجهة المحتجين في بعض المدن بالغاز المسيل للدموع والرصاص الحيّ فقط، بينما نزلت الدبابات، ولأوّل مرة منذ قيام الثورة الإسلامية؛ إلى شوارع بعض البلديات وطوقتها كبلدة طالقاني في مدينة معشور (ماهشهر) جنوب الأهواز، وفتحت قوات الحرس الثوري النيران على المحتجين بالأسلحة المتوسطة وبوساطة الحوامات، وفقد العشرات من أهالي البلدة حياتهم، ونظراً لخصوصية المنطقة العشائرية وامتلاك أفرادها للأسلحة، قام الأهالي بالردّ بالمثل، وحدثت اشتباكات دامية بين الطرفين خلّفت عشرات الضحايا من المدنيين وعناصر الحرس الثوري، واللافت في الأمر أنّ السلطات الإيرانية اعترفت بمقتل عشرات المتظاهرين في هذه المدينة، وعزت ذلك إلى محاولة المحتجين

تدمير الخطوط الرئيسية لنقل الطاقة. ولهذه المدينة أهمية اقتصادية كبيرة، فهي تضم أكبر مجمع للبتروكيمياويات في إيران، وأكبر احتياطات النفط في إيران.

ولأجل السيطرة على هذه التظاهرات في هذا التوقيت الحساس الذي تمرّ به الجمهورية الإسلامية، لجأت السلطات إلى قطع الإنترنت عن البلاد وشبكة الهواتف النقالة، وذلك لإضعاف فاعلية الاحتجاجات ومنع حدوث تنسيق بين المتظاهرين وخروج مظاهرات مليونية إلى الشوارع والساحات على غرار ما حدث عام ٢٠٠٩ خلال الثورة الخضراء في البلاد^{١١١}.

اتّبعَت السلطات الإيرانية وسائل أخرى أيضاً؛ مثل الاعتقالات وتهديد المحتجين بعقوبات تصل إلى الإعدام ومحاولة تشويه صورة الحراك الشعبي، من خلال بثّ اعترافات لبعض الشباب الذين أُلقي القبض عليهم وإرغامهم على الاعتراف بتلقيهم تعليماتٍ من الخارج لتنفيذ هذه الاحتجاجات، كذلك عمدت هذه السلطات إلى التعتيم الإعلامي ومنع وسائل الإعلام من تغطية الأحداث التي تجري في البلاد، والتهديد المباشر لأسر العاملين في المنابر الإعلامية والمحطات التلفزيونية التي تنشط خارج البلاد والتي كانت تسعى إلى تسليط الضوء على الداخل الإيراني وحركة الاحتجاجات وقمعها من قبل السلطات.

كما يمكن إدراج تصريح الرئيس الإيراني حسن روحاني عن إمكانية العودة إلى المفاوضات مع الولايات المتحدة شريطة إلغاء الأخيرة العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، في خانة سبل مواجهة الاحتجاجات، وذلك لضمان عدم تصاعد الدعم الأمريكي لحركة الاحتجاجات.

هل حقاً كان البنزين سبباً في اندلاع نيران هذه الاحتجاجات؟

ممّا لا شكّ فيه أنّ هناك تراكمات وضغوطات كثيرة أدّت إلى هذه الاحتجاجات، وكانت زيادة تسعيرة البنزين سبباً مباشراً لإشعال جمرة الشعب الإيراني التي لم تخبُ بعد تحت الرماد .

^{١١١} الحركة الخضراء الإيرانية.. "ثورة" شعبية لم تكتمل.

وإذا ما أمعنا النظر في العديد من الحركات الاحتجاجية حول العالم لوجدنا أنّ عواملَ قد تبدو بسيطة للوهلة الأولى تتسبب في تفجير غضب الشعوب إذا ما جاءت في توقيتٍ يكون فيه الغضب والغيط الشعبي على أشده؛ وزيادة تعرفه الإنترنت في لبنان وتذاكر الميترو في تشيلي ومعارضة ضريبة الوقود التي أدت لاندلاع احتجاجات السترات الصفراء في فرنسا مثالٌ على ذلك.

لعلنا نستشفّ السبب الرئيسي، والذي له التأثير الأكبر على ظهور هذه الاحتجاجات، من تبرير الرئيس الإيراني حسن روحاني لزيادة تعرفه الوقود، وذلك عندما قال إنّ هذه الزيادة تصبّ في مصلحة الشعب وطبقات المجتمع الفقيرة، وأنه سيقوم بتوزيع عائدات هذه الزيادة على هذه الفئات. وبحسب إحصائيات مركز الأبحاث التابع للبرلمان الإيراني، الصادرة عام ٢٠١٨ فإنّ ما يقارب ٥٥% من الأسر الإيرانية تعيش منذ عام ٢٠١٦ تحت خط الفقر، ونحو ١٧% من إجمالي السكان يعيشون تحت خطّ الفقر المطلق^{١١٢}. وتعتبر هذه النسب كبيرة بالنسبة لشعبٍ يعيش في دولةٍ يعتبر اقتصادها ثالث أكبر اقتصادٍ في الشرق الأوسط، نظراً لغناها بالثروات والموارد الطبيعية الهائلة^{١١٣}.

وما زاد من حدّة تأثير الضغط الاقتصادي على الشعب الإيراني هو إهمال السلطة في إيران لحقّ مواطنيها في حياةٍ كريمة، وانصرافها إلى دعم نظريتها الدفاعية العسكرية التي تبنتها عقب انتصار الثورة على الشاه عام ١٩٧٩، والتي تتمثل في توسيع رقعة أيّ مواجهة محتملة مع أعداء إيران من خلال دعم جماعاتٍ موالية لها خارج حدودها بالمال والسلاح، وتحريك هذه الورقة متى ما دعت الحاجة لذلك. ولا يخفى على الشعب الإيراني أنّ سلطات بلاده تنفق أموالاً طائلة على هذه الجماعات، بينما يعاني هو من البطالة والفقر المدقع وصعوبة الحصول على أبسط مقومات الحياة كالطعام والدواء، ولا سيما بعد العقوبات الاقتصادية الخانقة التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران عقب انسحابها من الاتفاق النووي مع إيران في أيار (مايو) ٢٠١٨.

إنّ الحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتردية التي تعيشها البلاد تدفع المواطن الإيراني باستمرار إلى التفكير بجدوى قيام الثورة ضدّ استبداد الشاه، حيث وعد الخميني

١١٢ خامنئي وخبرة ثلاثة عقود في قمع الاحتجاجات.

١١٣ القوي الاقتصادية في المجتمع الإيراني.

حينها الشعب بتأمين السكن المجاني وحصول المواطن الإيراني على الماء والكهرباء دون مقابل وأنّ عائدات النفط ستكون من نصيب الشعب وأنّ كلّ أسرة سيكون لها راتباً مخصصاً من عائدات النفط وأنّ رجال الدين لن يتدخلوا في السياسة، كما أنّ الأحزاب السياسية ستحظى بالحرية التامة في أنشطتها ولن يكون هناك سجنٌ سياسي في البلاد.

لكنّ الواقع يقول غير ذلك، فالشعب الإيراني يعاني منذ عقود من حياةٍ مريرةٍ وسلطةٍ دينيةٍ مستبدة تفرض عليه "أوامر إلهية" على غرار سلطات القرون الوسطى، وتتدخل في تفاصيل الحياة اليومية للمواطن الإيراني وتضع يدها على اقتصاد البلاد ومقدراته عن طريق الحرس الثوري الذي أنشأه الخميني لحماية نظامه الناشئ والدفاع عن مبادئ وقيم الثورة، والذي تحوّل مع مرور الوقت إلى قوة عسكرية وسياسية واقتصادية كبيرة في إيران، وبات يسيطر على حوالي ثلث الاقتصاد الإيراني من خلال تحكّمه بالكثير من المؤسسات والشركات والصناديق الخيرية.^{١١٤}

كما تعاني المرأة الإيرانية من قيودٍ شديدة، وهو ما يفسّر دور المرأة البارز في المظاهرات والاحتجاجات في إيران، ولعلّ أبرز المشاكل التي تواجهها المرأة الإيرانية هي مسألة الحجاب الإلزامي واللباس الذي تفرضه السلطة الدينية عليها، وقد واجهت الكثير من النساء والفتيات الإيرانيات مصائر مفعجة على يد جماعات متطرفة مرتبطة بالسلطة، والتي كانت تقوم برشّ الأسيد على وجوههنّ بذريعة عدم مراعاة ارتداء الحجاب بالشكل اللائق، دون أن يخضع هؤلاء لأيّ ملاحقة أو مساءلة، وتصل عقوبة السير في الشارع دون حجاب إلى الجلد والسجن، كما تعاني المرأة الإيرانية من قلّة فرص العمل، حيث تبلغ نسبة العاطلات عن العمل بين خريجات الجامعات ٦٥% بحسب باحثين إيرانيين، وتشترط أغلب الدوائر الحكومية، عند إجراء مسابقات التوظيف أن يكون المتقدم للوظيفة ذكراً، كما أنّ المرأة الإيرانية لا تستطيع السفر خارج البلاد إلا بوجود موافقة خطية من الزوج، كما يشترط بعض أرباب الأعمال أيضاً وجود هذه الموافقة في سبيل قبول توظيف المرأة، وهي محرومة من الكثير من الأنشطة الترفيهية

١١٤ نعرف على الحرس الثوري الإيراني.

كالغناء وارتياح الملاعب، وفي القانون الجزائي يُقال أنّ كفة الميزان تميل لصالح الرجل، بالإضافة إلى صعوبات حياتية كثيرة أخرى تعيشها المرأة بشكل يومي^{١١٥}.

بدون أدنى شك لا تقتصر المعاناة في إيران على المرأة وحسب، وإنما يشمل ذلك المجتمع الإيراني ككلّ، وتتمثل هذه المعاناة في التضيق على الحريات العامة وخضوع الحياة العامة لقواعد صارمة وتفضيل الموالين للنظام على بقية الشعب وغياب العدالة الاجتماعية، وتدهور مستوى الرعاية الصحية، وانتشار إدمان المخدرات على نطاق واسع بين الشباب الإيراني نتيجة اليأس وفقدان الأمل بالمستقبل، واستشراف الفساد بين مفاصل السلطة ووصوله إلى أعلى المستويات، وتهميش الأقليات الدينية والعرقية مثل الكرد والعرب والبلوش والأذريين والتركمانيين، والاضطهاد الذي تعاني منه الأقليات الدينية مثل الزرادشتيين و البهائيين واليارسان وغيرهم، وازدياد نسب البطالة وخاصةً بين خريجي الجامعات، والفقر المطلق الذي يعيشه نحو ٢٠ مليون إيراني (وذلك بحسب تصريح لرئيس لجنة الإغاثة في إيران عام ٢٠١٧). كلّ هذه التراكمات، بالإضافة إلى كسر الإيرانيين لحاجز الخوف بعد الثورة الخضراء ٢٠٠٩ وما تلاها من حركات احتجاجية، وأيضاً التأثير بالمظاهرات في العراق ولبنان المطالبة بالتغيير والرافضة للتدخل الإيراني في شؤون البلدين، كلّ ذلك كان سبباً كامناً وراء اندلاع احتجاجات البنزين الأخيرة في إيران.

اختلاف هذه المظاهرات عن المظاهرات السابقة في إيران

يرى بعض المراقبين والمحللين الإيرانيين أنّ احتجاجات (نوفمبر ٢٠١٩) في إيران تختلف في عدّة نقاط عن باقي الاحتجاجات التي شهدتها إيران منذ نحو أربعة عقود، ومن أبرز هذه الاختلافات:

١- اتساع الرقعة الجغرافية: حيث يمكن اعتبار سلسلة هذه الاحتجاجات إحدى أوسع الاحتجاجات بعد ثورة ١٩٧٩، حيث اشتعلت في نحو ٧٠٠ نقطة في عموم أرجاء إيران. كما يمكن اعتبار المشاركة الواسعة للمحافظات ذات الاختلافات العرقية سمة بارزة لهذه الاحتجاجات، ولذلك نجد أنّ العدد الأكبر من الضحايا سقطوا في المدن الكردية والعربية.

١١٥ القمع ومعاناة المرأة الإيرانية على يد نظام الملالي الإيراني الكاره للمرأة.

٢- تقلص الفترة الزمنية بين الاحتجاجات: بالنظر إلى الفترة التي تلت انتصار الثورة الإسلامية نجد أنّ الجمهورية الإسلامية كانت تشهد حركة احتجاجية في كلّ عقدٍ من الزمن، بدأً من محاربة التنظيمات الماركسية وحركة مجاهدي خلق وقمع الانتفاضة الكردية التي رفضت التصويت لتأييد إنشاء جمهورية إسلامية في نيسان/ أبريل ١٩٧٩، مروراً بالاشتباكات والاحتجاجات على سياسة التعديل الاقتصادي في مطلع التسعينات، والهجوم على حيّ الجامعة والمظاهرات التي اندلعت في الشوارع بعدها عام ١٩٩٩، وصولاً إلى الثورة الخضراء عام ٢٠٠٩، حيث خرجت مظاهرات مليونية في شوارع المدن الكبرى احتجاجاً على تزوير الانتخابات الرئاسية وتأييداً للزعيم الإصلاحي مير حسين موسوي المقيم تحت الإقامة الجبرية في منزله بطهران منذ ٢٠١١، وقد تقلصت الفترة الزمنية بين هذه الاحتجاجات مؤخراً، حيث شهدت إيران عام ٢٠١٧-٢٠١٨ احتجاجاتٍ خرجت بسبب غلاء المعيشة والفساد الحكومي والبطالة، واعتبرتها العديد من الأحزاب والشخصيات من داخل النظام بأنها احتجاجات محقة وطالبوا بمساءلة الحكومة، وقد شملت معظم البلاد تقريباً، بالإضافة إلى العديد من الاحتجاجات والاعتصامات الكبيرة والصغيرة خلال الفترة الأخيرة المطالبة بتحسين الوضع المعيشي والحريات الاجتماعية، مثل احتجاجات عمال شركة قصب السكر "هفت تپه" واحتجاجات المعلمين والموظفين المتقاعدين وسائقي الشاحنات وفتيات شارع الثورة ضدّ الحجاب الإجباري واحتجاجات الحركة الصوفية.

٣- شدة العنف الذي ووجهت به هذه الاحتجاجات، ووقوع عدد كبير من الضحايا، وكذلك العنف المقابل من قبل المتظاهرين المتمثل في تدمير البنى التحتية للبلاد، ولجوء بعض المتظاهرين في بعض المدن إلى الرد على رجال الأمن والحرس الثوري بالأسلحة التي بحوزتهم، وبالتالي غياب النزعة السلمية التي كانت تحرص عليها الاحتجاجات السابقة، ما يشكّل تحولاً خطيراً في مسار الاحتجاجات الشعبية في إيران.

٤- المشاركة الواسعة للطبقة الفقيرة إلى جانب الطبقة المتوسطة وانضمام الحركة الطلابية إلى الاحتجاجات.

٥- الانقطاع الكامل للإنترنت: ففي الاحتجاجات السابقة كان المتظاهرون يواجهون حجباً لبعض تطبيقات الإنترنت بشكل يعيق نشاطهم، لكنّ المتظاهرين كانوا يجدون سبل الالتفاف على حجب هذه التطبيقات وكانوا يرسلون مجريات الأحداث على الأرض إلى

وسائل الإعلام خارج البلاد، أما في الاحتجاجات الأخيرة فقد عزمت السلطات على القطع الكامل لشبكة الإنترنت وتحمل الخسائر الناجمة عن إغلاق شبكة الويب العالمية والذي قدرته كتلة التكنولوجيا والابتكار في البرلمان الإيراني بـ ١٧٥٠٠ مليار تومان، وذلك مقابل السيطرة على حركة الاحتجاجات العنيفة والواسعة خلال مدة قصيرة، نظراً لحساسية وخطورة المرحلة التي تمرّ بها إيران وبلوغ ملفاتها الهامة مع العالم الخارجي درجةً في غاية التعقيد^{١١٦}.

هل أخدمت السلطات الإيرانية الاحتجاجات وحسبت الأمر بشكلٍ نهائيّ؟

أعلن الرئيس حسن روحاني يوم الأربعاء ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر، السيطرة على الاحتجاجات قائلاً إنّ " الإيرانيين هزموا مؤامرة العدو" وإنّ " إيران تحتفل بالانتصار".

وبالفعل فقد تمكنت السلطات الإيرانية من خلال القبضة الأمنية وحملات الاعتقالات الواسعة إنهاء الاحتجاجات في الشوارع، ولكن على الأرجح فإنه إنهاء مؤقت، والجرح الغائر الذي تركه هذا "الانتصار" في جسد المجتمع الإيراني لن يتعافى خلال وقتٍ قريب.

ومن خلال متابعة الناشطين الإيرانيين على مواقع التواصل الاجتماعي نجد أنّ الشريحة الكبرى من المجتمع الإيراني تعيش حالة صدمة كبيرة، وأنّ آثار الحسم الأمني الدامية لحركة الاحتجاجات بدأت تظهر رويداً، ولا سيما بعد عودة شبكة الإنترنت.

تظهر مواقع التواصل الاجتماعي في إيران أيضاً عن بقاء جذوة الاحتجاجات متقدة، وأنّ هذه الاحتجاجات ستعود إلى الظهور قريباً، وذلك من خلال دعوات للمشاركة في ذكرى مرور أربعين يومٍ على وقوع ضحايا هذه الاحتجاجات، ومن خلال الكتابات على جدران شوارع المدن والبلدات الإيرانية التي تتوعد السلطات بموجات احتجاجية أخرى قادمة.

١١٦ مقال باللغة الفارسية بعنوان: اعتراضهاى ايران؛ هفت نفاوت آبان ٩٨ - مهدي شباني، روزنامه نگار.

كما أنّ موعد الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في شباط/ فبراير ٢٠٢٠ قد يشهد عودة الاحتجاجات من جديد، ولا سيما في ظلّ غياب أيّ بوادر قد تشير إلى امكانية حدوث انفراج في الوضع الإيراني المعقد على كافة الأصعدة.

إلى أين ستمضي الأمور؟

من المؤكد أنّ السلطات في إيران استشعرت الخطر الحقيقي المُحدق بها هذه المرّة، وستحاول إيجاد منافذ للخروج من هذا المأزق الخطير الذي تمرّ به البلاد، ولعلّها ستحاول إيجاد قنوات تواصل مع الولايات المتحدة في سبيل تخفيف الضغط عليها، ويرى باحثون أنّ زيارة الرئيس روحاني إلى اليابان مؤخراً ليست إلا خطوة في هذا الاتجاه؛ أي للتوسط بينها وبين الولايات المتحدة. كما أنّ مناداة المرشد الأعلى بـ "الرأفة الإسلامية"، وذلك من خلال امكانية اعتبار بعض قتلى الاحتجاجات شهداء، تعتبر بمثابة خطوة إلى الوراء، وهي تعتبر مؤشراً على محاولة السلطات لامتناس الغضب الشعبي.

وفي حال استمرار حركة الاحتجاجات الشعبية ستسعى الحكومة الإيرانية إلى تقديم تنازلات أخرى لصالح الشعب المنتفض، مثل إعادة النظر في بعض القوانين المتعلقة بالحياة الاجتماعية كمسألة الحجاب الإجمالي والسماح للنساء بارتداء الملابس، وبعض التحسينات الاقتصادية، وأغلب الظنّ لن تكون هذه الإصلاحات مقنعة وكافية، لأنّ المحتجين أعلنوا بشكلٍ واضح أنّ احتجاجاتهم ليست للمطالبة بالإصلاحات وإنّما لتغيير شكل النظام الإسلامي القائم في البلاد.

بالنسبة للولايات المتحدة يبدو أنّها ماضية في سياسة "الحدّ الأقصى من العقوبات" ضد إيران حتى النهاية، فإمّا الرضوخ لمطالبها فيما يتعلق بالمجموعات المسلحة التي تدعمها إيران خارج حدودها وملفها النووي وبرنامج الصواريخ الباليستية، أو أنّ عليها أن تواجه الداخل الذي يعاني من تأثير هذه العقوبات الخانقة بالإضافة إلى معاناته التي أشرنا إليها أعلاه، لا سيما أنّ الإدارة الأمريكية تتجنّب خوض حربٍ مباشرة ضدّ إيران لما سيكون لذلك من تداعيات سلبية وكارثية على أمن المنطقة ومصالح الولايات المتحدة وحلفائها في منطقة الخليج، وهي بذلك تسعى إلى محاصرة "القلعة الإيرانية" متبعةً المثل الصيني القائل بأنّ القلاع لا تهزم من الخارج وإنّما تُهزم من الداخل.

أمّا الشعب الإيراني في غالبته لا يعوّل على الغرب والولايات المتحدة ولا على المعارضة الإيرانية المشتتة، وهو يعرف جيداً أنّ هذه الدول تهتما مصالحها الاقتصادية مع إيران بالدرجة الأولى، وأنّ مواضيع حقوق الإنسان والديمقراطية هي مواضيع زائفة حين تتعارض مع مصالح هذه الدول، ويتجلى هذا الأمر في سعي كلّ من فرنسا وألمانيا وبريطانيا إلى إنشاء آلية (إينستكس) المالية في يناير من العام الجاري، وذلك لتجنيب إيران العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة.

وهنا يمكننا اعتبار الحالة الإيرانية حالةً غاية في التعقيد، فالشعب محاصر بضغوطات هائلة تقلّب حراكه، وفي الوقت ذاته تدفعه وطأة الحياة المريرة التي فقد الصبر على تحملها، إلى حافة الانفجار.

وإذا ما استمرّ الوضع كما هو عليه، أو زاد سوءاً، واستمرّ قمع الاحتجاجات الشعبية، فهناك مخاوف حقيقية من أنّ تسلك هذه الاحتجاجات منحىً خطيراً عبر تسلّحها، وأن تنفجر حينها ثورة الجياع الذين باتوا يشكلون أكثر من نصف المجتمع الإيراني، وكذلك ثورة الأقليات المضطهدة على مرّ عقود.

يقول عالم الاجتماع الإيراني، والمقيم في إيران، سعيد مُعيد فرّ، عن الأيام القادمة التي ستشهدها إيران: "قريباً سوف يدمّر الملايين من الإيرانيين الذين يتصوّرون جوعاً كلّ شيء".

كيف ساعدت أفكارُ والدي الكردي في خلق ديمقراطية جديدة؟

ديبي بوكتشين | NYR Daily

ترجمة: مركز الفرات للدراسات

في يوم ربيعيّ معتدل في فيرمونت في نيسان / أبريل ٢٠٠٤، كان والدي، المؤرخ والفيلسوف موراي بوكتشين، يتبادل معي أطراف الحديث، الأمر الذي كنا نفعله كلَّ يوم تقريباً؛ كنا نتحدّث عن كلِّ شيء وكلِّ شخص - الأصدقاء والأسرة والمفكرين من كارل ماركس وكارل بولاني (الذي كان معجباً به) إلى الرئيس جورج دبليو بوش (الذي لم يكن يحبّه) وجورج سمايلي وشخصية جون لو كاري الخياليّة الذي كان يشبهه وكان مولعاً به.

توقّف عن الحديث، وفجأة كشف عمّا بدا أنّه خبرٌ غريب، حيث قال: "من الواضح أنّ الكرد كانوا يقرؤون أعماله ويحاولون تطبيق أفكاره". قالها بطريقةٍ عَرَضيةٍ ومُرتجلة، كما لو أنّه لم يصدق الأمر بنفسه.

كان والدي، البالغ من العمر ثلاثة وثمانين عاماً في ذلك الوقت، قد أمضى ستّة عقود في كتابة المئات من المقالات وأربعة وعشرين كتاباً صاغ فيها رؤيةً مناهضةً للرأسماليّة تتمثّل في مجتمع إيكولوجيٍّ، ديمقراطيٍّ، قائم على المساواة، من شأنه القضاء على هيمنة الإنسان على الإنسان، ووضع الإنسانيّة في مَوْضعٍ تتناغم مع العالم الطبيعيّ؛ مجموعةً من الأفكار التي أطلق عليها اسم "الإيكولوجيا الاجتماعيّة". على الرغم من أنّ عمله كان معروفاً داخل الدوائر اليساريّة الأناركويّة والليبراليّة، إلّا أنّه لم يكن اسماً مألوفاً كثيراً.

في ذلك الأسبوع و بشكلٍ غير متوقّع، تلقّى والدي رسالة من وسيط، مكتوبةً بالنيابة عن الناشط الكردي المُعتقل عبد الله أوجلان، رئيس حزب العمّال الكردستاني (PKK)، وبصفته مشاركاً في تأسيسه، ومنظّره الوحيد، وزعيمه بلا منازع، كان أوجلان يتمتع بسمعة جيدة كبيرة جداً، لكن لا شيء عن أيديولوجيته بدا وكأنه يشبه أيديولوجيّة والدي.

أسس حزب العمال الكردستاني في عام ١٩٧٨ كمنظمة ثورية ماركسيّة لينينيّة، وكان يشنُّ ثلاثين عاماً حرباً ثوريةً نيابةً عن حوالي ١٥ مليون كردي يعيشون في تركيا ممن عانوا من تاريخ طويل من العنف.

لعقود من الزمن، منعت تركيا الكرّد من التحدّث بلغتهم الخاصّة، وارتداء الأزياء التقليديّة، واستخدام الأسماء الكرديّة، وتعليم اللغة الكرديّة في المدارس، أو حتى عزف الموسيقى الكرديّة. اعتُقل الكرّد بصورة روتينية وتعرضوا للتعذيب بسبب أيّ نوع من التعبير عن هويتهم الثقافية أو معارضتهم لإيديولوجيا تركيا المتمثلة بالعلم الواحد، والشعب الواحد، والدولة الواحدة، التي نشأت في أوائل القرن العشرين، وتجسّدت بشكل كامل في الكمالية، وعانت في ظل الحكم السلطوي للرئيس رجب طيب أردوغان وحزبه الإسلامي.

مثل حركات التحرّر الوطني الأخرى في السبعينيات، أسس حزب العمال الكردستاني في الأصل لنيل دولة كرديّة مستقلّة، وقد سعى لتوحيد الكرّد، على موطنهم الذي وجدوا فيه منذ خمسة آلاف عام - وهو رُقعة من الأرض تُعرف باسم كردستان - والذي قُسم بشكل تعسّفي بين تركيا وإيران والعراق وسوريا عقب الحرب العالميّة الأولى.

في العقود التي تلت ذلك، كثيراً ما بدا وكأنّ هذه الدول الأربع تتنافس على التمييز الذي يمكن أن يسبّب المزيد من المعاناة للشعب الكردي، وقد شمل أعمال العنف المتقطّعة الشبيهة بالإبادة العرقية التي ألحقتها هذه الدول القوميّة "الحديثة" بالكرّد، كالاستهداف بالغازات الكيماوية، والتفجيرات، وعمليات التهجير، والدمار البيئي، وتدمير تامّ لقرىّ بأكملها. في العقود التي تلت عام ١٩٨٤، عندما بدأ حزب العمال الكردستاني نضالاً مسلّحاً، قُتل حوالي ٤٠٠٠٠ شخص معظمهم من الكرّد، وكان أوجلان الزعيم الأيديولوجي والتنظيمي لحزب العمال الكردستاني طوال كل هذه السنوات من النضال.



عبد الله أوجلان في معسكر تدريب لحزب العمال الكردستاني في سهل البقاع، لبنان ١٩٩١

أسر أوجلان في كينيا عام ١٩٩٩ بعد أن اضطرّ للخروج من سوريا -حيث عاش هناك لمدة عشرين عاماً- ثم نُقل إلى جزيرة إيمرالي التركيّة النائية في بحر مرمرة الداخلي، وقد حوكم وأدينَ بتهم الخيانة، وخُفّف حكم الإعدام الصادر ضده إلى السجن المؤبّد لأنّ تركيا كانت تحاول أنذاك الانضمام للاتحاد الأوروبي الذي يعارضُ عقوبة الإعدام. ومنذ ذلك الحين أوجلان مسجون في زنزانه يراقبها مئات الحراس في إيمرالي، مع عدد قليل من السجناء الآخرين إن وجدوا.

على الرغم من عزلته - حيث لم يُشاهد منذ نيسان / أبريل ٢٠١٦، ومنعه من الاتصال بمحاميه منذ عام ٢٠١١ - يظلُّ أوجلان نبراس حركة التحرر الكردستاني في تركيا وسوريا، بالإضافة لأنصاره الكثيرين في الشتات الكرديّ.

عندما كتب وسيط أوجلان -وهو مترجم ألماني يدعى رايمر هايدر- إلى والدي في عام ٢٠٠٤، أخبره هايدر أنّ الزعيم الكرديّ كان يقرأ الترجمات التركيّة لكتب والدي في السجن، واعتبر نفسه حقيقةً "طالباً جيداً" لوالدي. واستطرد هايدر:
لقد أعاد بناء استراتيجيته السياسية حول رؤية "مجتمع إيكولوجي ديمقراطي" وطوّر نموذجاً لبناء مجتمع مدني في كردستان والشرق الأوسط ... وقد أوصى بكتب بوكتشين لكل رئيس بلديّة في جميع المدن الكرديّة وأراد من الجميع قراءتها.

اتّضح أنّه بعد اعتقاله، تمّ منح أوجلان إمكانية الوصول إلى المئات من الكتب، بما في ذلك التراجم التركيّة لعدد كبير من الكتب التاريخيّة والفلسفيّة من الغرب، وقد مُنح هذه

الكتب عندما حاول استنباط استراتيجية قانونية للدفاع عن نفسه خلال محاكمته بتهمة الخيانة وخلال الطعون اللاحقة لذلك؛ كان يهدف إلى شرح تصرفاته بوصفها ثورية من خلال دراسة الصراع التركي - الكردي على مدار القرن العشرين في إطار تحليل شامل لتطور الدولة القومية، بدايةً في ميزوبوتاميا القديمة.

بدأ أوجلان كتابة ما سيصبح مجلدات تاريخية متعددة، سعى فيها إلى اقتراح حلّ ديمقراطيّ للقضية الكردية، حلّ لن يؤدّي فقط إلى تحرير الشعب الكرديّ، ولكن أيضاً سيؤدّي إلى إقامة علاقة متناغمة بين الأتراك والكرد، لا وبل بين جميع شعوب الشرق الأوسط.

في سياق هذا العمل، تأثر أوجلان بعدد من المفكرين، بما فيهم فرنان بروديل وإيمانويل والرشتاين وماريا ميس وميشال فوكو، إضافة إلى ذلك، قام أوجلان بالاهتمام بأصوات جيل من النساء الكرديات بقيادة ساكنة جانسيز، وهي أحد مؤسسي حزب العمال الكردستانيّ وشخصية أسطورية نجت من سنوات من التعذيب الذي يفوق الوصف في السجون التركية في الثمانينات، وشجعت من قبل أوجلان لكتابة مذكراتها. (اغتيلت جانسيز مع ناشطتين كرديتين من قبل عميل تركي في باريس عام ٢٠١٣).

أثرت جانسيز على مئات النساء الكرديات في السجون وفي معسكرات تدريب الـPKK، بما في ذلك الرئيسة المشتركة السابقة لبلدية مدينة ديار بكر التركية، جولتان كيشانك، التي اعتُقلت مؤخراً وتعرضت أيضاً للتعذيب في السجن في الثمانينيات.

متأثراً بتضحية واستقلالية المرأة كاللاتي تم ذكرهن، شرع أوجلان في التسعينات بتطبيق تحول جذريّ في حزب العمال الكردستاني من منظمة ذكورية مسلحة عازمة على الاستيلاء على سلطة الدولة باتباع النهج الماركسي اللينيني إلى منظمة شددت على قيم النسوية، وبحثت عن شكل من أشكال الاشتراكية مختلف تماماً عن ذلك المرتبط بالاتحاد السوفييتي السابق. ومع ذلك، فإنّ العديد من السمات المميزة للفلسفة السياسية التي بدأ أوجلان تبنيها في العقد الأول من القرن الحالي ترتكز بقوة على فكرة والدي عن الإيكولوجيا الاجتماعية وممارستها السياسية: "البلديات المستقلة" أو "المشاعية". رأى والدي المشاكل البيئية كمشاكل اجتماعية في جوهرها - بهرميتها وهيمنتها - التي كان لا بدّ من حلّها بغية معالجة الأزمة البيئية. وكتب في ذلك: "ربّما كانت الحقيقة

الدامغة المتمثلة في أنّ المتطرفين في عصرنا لم يواجهوا بشكل كافٍ، هي حقيقة أنّ الرأسمالية أصبحت اليوم مجتمعاً، وليست مجرد اقتصاد". كما أكد على أنّ التغيير الاجتماعي سيحتاج إلى معالجة مسألة سلب الرأسمالية للروح البشرية والبيئة عن طريق تفكيك العلاقات البشرية الهرميّة وتطبيق اللامركزية في المجتمع بحيث يمكن أن تزدهر فيه أنماط من النظم الديمقراطية الشعبية.

هذه النظرية الاجتماعية لبوكتشين، التي استوعبها وفصلها أوجلان تحت اسم "الكونفدرالية الديمقراطية"، تُوجّه الآن الملايين من الكُرد في سعيهم لبناء مجتمع غير هرمي وديمقراطية قائمة على المجالس المحلية.

مع دخول الحرب الأهلية السورية عامها الثامن، أُلّف معظم الغربيين صور رجال ونساء حاملين سلاح الكلاشنكوف من وحدات حماية الشعب الكردي، وتُعرف -على التوالي- باسم YPG، ومعظمهم من الذكور، و YPJ، وهي وحدات نسائية خالصة. قاتلت هذه الميليشيات ومات الآلاف منهم في ساحات المعارك في سوريا ممثلين الوحدات الرئيسية لقوات سوريا الديمقراطية؛ القوة متعددة الأعراق التي تدعمها الولايات المتحدة في الحملة ضدّ داعش. قليلاً ما يبرز السبب الذي يقاثلون من أجله، فالفرصة لا تتمثل فقط في تحقيق تقرير المصير السياسي، ولكنها تتمثل أيضاً في تحقيق شكلٍ جديد من أشكال الديمقراطية المباشرة التي يكون فيها لكل فرد من المجتمع صوت متساو في المجالس الشعبية التي تعالج قضايا أحيائهم وبلداتهم، أيّ الديمقراطية بدون دولة مركزية.

بسبب القمع في تركيا، فقد نضجت هذه الأفكار إلى أقصى حدّها في المنطقة الكرديّة تاريخياً؛ في شمال شرق سوريا.

في عام ٢٠١٢، انسحبت القوات السورية التابعة لحكومة الرئيس بشار الأسد من هذه المنطقة للتركيز على محاربة المتمردين في أماكن أخرى.

كان الكرد السوريون يراقبون إخوانهم وهم يطبقون بعض أفكار أوجلان في بلدات ومدن ذات غالبية كردية في الجانب الآخر من الحدود في جنوب شرق تركيا مثل مدينة ديار بكر، وكانوا يستعدّون لنيل فرصتهم، حيث بدأوا بوضع الأفكار نفسها موضع التطبيق في ثلاث "كانتونات" في سوريا؛ الجزيرة وكوباني وعفرين، التي يقطنها مجتمعة ما يقدر

بنحو ٤,٦ مليون نسمة، بما في ذلك ٢ مليون من الكرد السوريين، فضلاً عن تعداد أقل من العرب والتركمان والسريان والأقليات العرقية الأخرى.

تمارس مجالس الأحياء متعددة الأعراق نفوذها في هذه الكانتونات، والروح الشعبية السائدة تشدد على تقسيم متساوٍ للسلطة بين النساء والرجال، وعلى نظرة بيئية، غير هرمية، وغير طائفية متميزة، واقتصاد تعاوني مبني على مبادئ معاداة الرأسمالية. حقق الشعب في هذه الكانتونات تلك الإصلاحات في مواجهة تحديات كبيرة تشمل تضاعف عدد السكان بسبب لاجئي الحرب القادمين من مناطق أخرى من سوريا، بالإضافة إلى الحظر الذي فرض على الغذاء والإمدادات من تركيا شمالاً، ومن كردستان العراق شرقاً، حيث كان الزعيم العشائري الكردي مسعود البارزاني يتولى إدارة دويلة رأسمالية تعتمد على تركيا في التجارة لأكثر من عقد من الزمن.

في عام ٢٠١٤، أرسّت الكانتونات الثلاث استقلالها الذاتي تحت مسمى الفيدرالية الديمقراطية لشمال سوريا، التي أصبحت معروفة باسم روج آفا؛ بمعنى "الغرب" في اللغة الكردية، (تعتبر سوريا هي الجزء الغربي الأقصى من كردستان العظمى)، وعلى الرغم من أنها لا زالت تُعرف بشكل غير رسمي باسم روج آفا، إلا أن الكرد أسقطوا الاسم رسمياً عام ٢٠١٦، اعترافاً بالطبيعة متعددة الأعراق للمنطقة، والتزاماً منهم بحرية الجميع، وليس فقط حرية الشعب الكردي.

تأسست الفيدرالية الديمقراطية بناءً على وثيقة سُميت "ميثاق العقد الاجتماعي"، حيث تنصّ ديباجته على التطلّع إلى بناء "مجتمع خالٍ من السلطوية والنزعة العسكرية والمركزية وتدخّل السلطة الدينية في الشؤون العامة"، كما أنه "يقرّ بوحدة أراضي سوريا، ويطمح إلى الحفاظ على السلام الداخلي والدولي"؛ ذلك يمثل تنازلاً رسمياً من الكرد السوريين عن فكرة إقامة دولة مستقلة لشعبهم، وعضواً عن ذلك، فهم يتصورون نظاماً اتحادياً للبلديات التي تدير نفسها بنفسها.

في البنود الستة والتسعين التي تلي ذلك، يضمن العقد لجميع الجماعات العرقية الحق في التدريس والتعلّم بلغاتها، ويلغي عقوبة الإعدام، ويصادق على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات المماثلة، ويتطلّب ذلك من المؤسسات العامة العمل من أجل القضاء التام على التمييز الجندي (الجنسوي)، كما يتطلّب بموجب القانون أن تشكّل النساء نسبة

٤٠% على الأقل من كل هيئة انتخابية، وأن يعملن والأقليات الإثنية، كرؤساء مشاركين على جميع مستويات الإدارة الحكومية.

يعزز العقد الاجتماعي أيضاً فلسفة الإشراف البيئي التي توجّه جميع القرارات المتعلقة بتخطيط المدن، والاقتصاد، والزراعة، وتُدِير جميع الصناعات، حيثما أمكن، وفقاً للمبادئ الجماعية، حتى أن العقد يضمن الحقوق السياسية للمراهقين. من بين التحديات العديدة التي تواجهها الفيدرالية الديمقراطية، هي أن تجربتها ظهرت في منطقة حرب. تضررت مدينة كوباني والمنطقة المحيطة بها بشدة نتيجة الضربات الجوية الأمريكية ضد داعش قبل أن تهزم وحدات حماية الشعب ووحدات حماية المرأة الميليشيا الجهادية هناك، بعد معركة استمرت ستة أشهر عام ٢٠١٤.

الولايات المتحدة وحلفاؤها يقدمون مساعدات عسكرية لقوات سوريا الديمقراطية دون الإنسانية منها، وكانت إعادة إعمار كوباني والعديد من الأجزاء الأخرى التي دمرتها الحرب من الفيدرالية بطيئة للغاية، في حين أن المناحي الطوباوية من روح آفا قد جذبت بضع مئات من المتطوعين المدنيين الدوليين الذين يعملون على قضايا النفايات البيئية، وزرعوا ٥٠,٠٠٠ شتلة في مسعى "لجعل روح آفا خضراء مرة أخرى"، تعاني المنطقة نقصاً في المياه بسبب تركيا التي أقامت سدوداً ضخمة، والتي أبطأت بشكل متعمد تدفق نهري دجلة والفرات إلى حد كبير، فضلاً عن غمر التجمعات الأثرية على الجانب التركي من الحدود.

في ظلّ مجتمع كامل تم تعبئته من أجل المجهود الحربي، هناك دعاوى مطعون فيها حول الجنود الأطفال، وتهجير القرويين العرب، وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان في المناطق التي يسيطر عليها الكرّد.

داخلياً، هناك تحدّ متمثّل في مقاومة الجمود الأيديولوجي الذي غالباً ما يطال الحركات من خلال متحدّث رسمي يتمتع بالكاريزما في الوقت الذي ترتدي فيه النخبة عباءة القائد على حساب الآراء المعارضة.

ربما من الأمور الأكثر أهمية، أنه يبقى أن نرى ما إذا كانت تركيا، التي أعربت عن رغبتها في طمس مشروع روح آفا، سوف يتم إضعافها أو سوف تُعطى الضوء الأخضر من خلال مجموعة من القوى العالمية الثلاث - روسيا وإيران والولايات المتحدة - التي

تتنافس للسيطرة على سوريا، ومع ذلك، فإن نية العقد الاجتماعي واضحة؛ لبناء مجتمع قائم على أساس القاعدة الشعبوية والديمقراطية واللامركزية كالذي تصوره كل من والدي وعبد الله أوجلان على حدّ سواء.



موراي بوكتشين، حوالي عام ١٩٥٠

كانت زابتل، جدّة موراي بوكتشين المولود في برونكس عام ١٩٢١، من أوائل المؤثرين عليه، وهي نائرة روسية هاجرت إلى الولايات المتحدة في أعقاب ثورة ١٩٠٥. ووصف لي والدي لاحقاً نضال جدّته ورفاقها بالقول:

تحت هذه الأعلام الحمراء، حالمين بتحرير الإنسان، كانوا يملكون هدفاً يتمثل بمجتمع لا طبقي خالٍ من الاستغلال؛ كانت تلك أسطورتهم ورؤيتهم وأملهم.

بالعيش في عالم ما قبل الصناعة، حيث كانت العائلات في الواقع عبارة عن عائلات كبيرة، تتّسم بإحساس متبادل بالثقة، فقد كان لديك حياة مجتمعية مكثّفة تتميز بالتكافل، وبحساسية ثقافية عالية، وبرؤية ثقافية راديكالية.

كافحت عائلة بوكتشين لوحدها؛ قد كانت والدة والدي قد تخلى عنها زوجها عندما كان موراي طفلاً صغيراً؛ وغالباً ما كان يصيبهم الفقر بعد وفاة جدّته، عندما كان في التاسعة من عمره. في نفس الوقت تقريباً عام ١٩٣٠، أصبح عضواً في منظمة رواد الشباب في أمريكا، وهي منظمة شبابية شيوعية، وفي سن الثالثة عشرة، "اختير" عضواً في رابطة

الشباب الشيوعي، وأشار إلى ذلك بالقول: "عوملنا كما لو كنا بالغين"، وكان ذلك التعامل يطبق حتى على أصغر أعضاء الحزب. كان من المتوقع منهم أن يكونوا قد قرأوا بيان الحزب الشيوعي والعديد من النصوص الأخرى؛ فتم إرسالهم إلى الشوارع لبيع وثيقة الحزب، كما دعوا جهود اتحاد العمال.

زاد الكساد العظيم "الوعي الطبقي" لوالدي وزاد من التزامه بالتغيير الاجتماعي، وقد تم إجلائه ووالدته من المساكن في برونكس. كشاب ثوري، شحذ مهاراته الخطابية في بوتقة النقاش في متنزه كروتونا.

أشار والدي لاحقاً أنّ فترة الثلاثينات كانت "فترة صاخبة للغاية" بالقول: من الصعب جداً إعطاؤك أيّ فكرة عن المدى الذي يشعر فيه المرء بشيء جديد كلّ يوم تقريباً؛ شيء ما مثيرٌ سياسياً وخطيرٌ إلى حدّ ما كان يحدث، على سبيل المثال، كان لدينا اجتماعات متواصلة على قارعة الطريق، وكنت أتنقلُ مع أصدقائي من اجتماع إلى آخر، وأخيراً، بدأتُ أتحدث واقفاً على ما تسمونه اليوم صناديق الصابون¹¹⁷. في هذه الأثناء، حاولت كسب رزقي ببيع الصحف وحمل الأيس كريم على ظهري في متنزه كروتونا في صندوق ضخم عازل للحرارة، حيث لاحقتني الشرطة، بالمناسبة، لأنه كان من غير القانوني في تلك الأيام بيع الأيس كريم، وكانت الامتيازات والتسهيلات تُمنح في المقام الأول للأكشاك التي أعطتها إدارة الحديقة للناس. وبهذا بدأت في كسب خبزي كعامل في سن الثالثة عشر والرابعة عشر.

على الرغم من دراسته شديدة الدقة للنقاط الحساسة في النظرية الماركسية من قبل الحزب الشيوعي، إلا أنه لم يكن مرتبطاً بالأرثوذكسية، واتجه بدايةً ليصبح تروتسكياً، تاركاً الحزب الشيوعي بعد توقيع حلف هتلر - ستالين، وأصبح بعد ذلك أناركياً، وهو ما بقي عليه طوال ما يقرب من أربعة عقود بين الستينيات والتسعينيات، وفي نهاية المطاف، تخلّى عن هذا المصطلح أيضاً، مجادلاً بأن الأناركية قد آلت بسهولة إلى سياسة

¹¹⁷ صندوق الصابون هو منصة مرتفعة يرتكز عليها المرء لتقديم خطاب مرتجل، غالباً حول موضوع سياسي. نشأ هذا المصطلح في الأيام التي كان فيها الخطيب يرفع نفسه من خلال الوقوف على صندوق خشبي يستخدم في الأصل لشحن الصابون أو غيرها من السلع الجافة من مصنع إلى متجر يبيع بالتجزئة. المترجم.

ركزت على الممارسة الشخصية للحرية على حساب العمل الشاق الذي يتطلبه بناء المؤسسات السياسية القادرة على تحقيق تغيير اجتماعي مستديم.

لم يلتحق والذي قط بالجامعة، وكشخص عصامي، ربما لم يشعر أبداً أنه محصور داخل أيّ مسلك من مسالك البحث الفكري. تنوعت قراءاته على نطاق واسع وعميق، من موضوعات كعلم الأحياء والفيزياء إلى التاريخ الطبيعي والفلسفة. إنَّ خبرته في العمل الصناعي - بالانتقال إلى بايون في نيوجيرسي، والعمل في صبِّ الصلب في مسابك ساخنة - ما هو إلا تأكيد على تعاطفه مع المشروع الاشتراكي. لاحقاً، وعلى الرغم من أنَّ الفترة التي قضاها كعميل نقابي في شركة عمال الكهرباء المتحدون علمه أن البروليتاريا الأمريكية -المعنية بقضايا الخبز اليومي، والإصلاحات الجزئية- من غير المرجح أن تكون العامل الثوري الذي تنبأ به ماركس.

بدأ والذي بأخذ موقفٍ من المبادئ الأخرى للماركسية، بما في ذلك تشديدها على سلطة الدولة المركزية وإصرارها على "استحالة القوانين الاجتماعية".

في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات، بدا جلياً له أنَّ التطور الرأسمالي كان في تعارض عميق مع العالم الطبيعي. وقال بأن تلوث الهواء والماء، والإشعاع، ومشكلة بقايا المبيدات في الغذاء، وتأثير المخططين المتعجرفين في المناطق الحضرية مثل روبرت موزس، أسبابٌ تدعو إلى إعادة تقييم تأثيرات الرأسمالية مع الأخذ بالاعتبار المخاوف البيئية بالإضافة إلى الاقتصادية.

في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، كان بوكشتين يناقش التدهور البيئي باعتباره أحد أعراض المشكلات الاجتماعية الراسخة، أفكاراً صاغها في مقال غير مسبوق عام ١٩٦٤ بعنوان "علم البيئة والفكر الثوري"، والذي وضع علم البيئة كمفهوم سياسي، وجعل من حماية البيئة جزءاً لا يتجزأ من مشروع التحول الاجتماعي. اعتقد ماركس أن ندرة الطبيعة هي التي أدت إلى الاستعباد البشري، وناقضه بوكشتين في ذلك مجدداً بأنَّ فكرة السيطرة على الطبيعة سبقت سطوة الإنسان على الإنسان، ونجمت عنها، كما يؤكد بوكشتين على أنه فقط من خلال القضاء على التسلسل الهرمي الاجتماعي (من جنس، عرق، توجه جنسي، عمر، وحالة) يمكننا أن نبدأ في حلِّ الأزمة البيئية. وقال، مناقضاً ماركس، أنَّ الحرية الحقيقية لن تتحقق بمجرد القضاء على المجتمع الطبقي؛ بل إنها

تستلزم القضاء على جميع أشكال الهيمنة. ولاحظ في وقت لاحق "بشكل مأساوي، أن الماركسية أسكتت فعلياً جميع الأصوات الثورية السابقة لأكثر من قرن، وحجز التاريخ نفسه في قبضةٍ جليديةٍ لنظرية برجوازية في التنمية المبنية على الهيمنة على الطبيعة ومركزية السلطة".

بدأ والدي لأول مرة في صياغة هذه الأفكار في سلسلة من المقالات في منتصف الستينات بعنوانين مثل "أناركية ما بعد الندرة"^{١١٨}، "نحو تكنولوجيا مُحَرَّرة"، و"أصغ أيها الماركسي!". المقالات التي وجَّهت جيلاً شاباً من النشطاء المناهضين للحرب نحو فهم أعمق للأمراض الاجتماعية التي شعروا بأنها تتطلب نظاماً اجتماعياً جديداً. خلال هذه الفترة، ناقش مع العديد من الشخصيات اليسارية المهمة وأثر عليها، من إيدج كليفر ودانييل كون-بنديت إلى هيربرت ماركوز وغازي دييورد، كما ضغط على الثوار الفرنسيين في أحداث مايو (أيار) عام ١٩٦٨ لعدم الرضوخ لجهود الحزب الشيوعي في تطويق الحركة الطلابية؛ دفع زعماء حزب الفهود السود مثل كليفير وهاوي نيوتن إلى التخلي عن امتثالهم للعقيدة الماوية القائلة بأن الثورات تصنعها كوادرنضبطة توجهها قيادة مركزية، كما التقى مع ماركوز لحث هذا المنظر الماركسيّ المخضرم على تبني وعي إيكولوجي أعمق.

على مر السنين، تناولت الحملة المناهضة للطاقة النووية، ونشطاء مناهضة العولمة، ولاحقاً حركة "احتلوا وول ستريت" بعض نظريات بوكشين حول مجموعات التقارب، والتجمعات الشعبية، والنسوية البيئية، والديمقراطية الشعبية، والحاجة إلى القضاء على التسلسل الهرمي، وأدرجت هذه المجموعات أفكار والدي - غالباً دون دراية بمنشئها - لأنها قدمت طرقاً للعمل والتنظيم التي قدمت بدورها تصوّراً للتغيير الاجتماعي الذي سعوا إليه.

بحلول الثمانينيات، كانت أعماله مؤثرة على الحركات البيئية في أوروبا، واليوم، تكتسب حركة البلديات المستقلة القائمة على أفكاره زخماً في المدن حول العالم. على الرغم من

١١٨ تشبيهاً بـ"اقتصاد ما بعد الندرة" وهو اقتصاد افتراضي يمكن أن تنتج فيه معظم السلع بوفرة ويحد أدنى من العمل البشري اللازم، بحيث تصبح متاحة للجميع بتكلفة زهيدة أو حتى مجاناً. المترجم.

أنه، قبل روج آفا، نادراً ما كان يُذكر اسم موراي بوكتشين في التقارير الإخبارية السائدة.

انتقل والذي من الجانب الشرقي الأدنى في نيويورك إلى فيرمونت في عام ١٩٧١ حين كان عمره خمسين عاماً، وانفصل عن أمي بياتريس بعد زواج دام اثنتي عشرة سنة، لكنّه استمرّ في العيش معها لسنوات عديدة، وظلّت رفيقته السياسيّة ومقرّبة منه لبقية حياته، وفي فيرمونت، أصبح ناشطاً في الحركة المناهضة للطاقة النووية، في حين قادت هي المعارضة باتجاه مساعي عمدة بيرلنغتون بيرني ساندرز للقيام بتنمية تجاريّة ضخمة على الواجهة البحرية في برلنغتون، ومعاً أطلق والداي برلنغتون جرينز^{١١٩}، إحدى أولى الحركات البلدياتيّة في الولايات المتحدة، وكتب كتابه "إيكولوجيا الحرية" في منزلهم في برلنغتون، ونُشر عام ١٩٨٢ كما تُرجم إلى اللغة التركية بعد اثني عشر عاماً.

تعقّب والذي ظهور التسلسل الهرمي من عصور ما قبل التاريخ حتى الوقت الحاضر، حيث درس التفاعل بين ما أسماه "إرث الهيمنة" و "إرث الحرية" في تاريخ البشرية.

إلى جانب ميل الحضارة الإنسانية لتصبح أكثر طبقيّة اجتماعياً، مما خلق حالة ضخمة من عدم المساواة، وأعطت الدول القومية قوّة لا لزوم لها، إلا أنّه كان هناك تقليد ثريّ للحرية، من ظهورها الأول ككلمة في الألواح المسمارية السومرية، إلى استخدامها من قبل فلاسفة مثل أوغسطين، وظهورها في الفكر اللادولتي الطوباوي الراديكالي لمفكرين مثل تشارلز فورييه.

إنّ إرث الحرية يقدّم رؤية موازية للتنمية البشرية المحتملة التي تتحدى حكمة ماركس المُسلّم بها بأنّ الدولة والرأسمالية كانتا "ضرورة تاريخية" للنهوض بالمجتمع نحو الاشتراكية. قال والذي في ذلك بأنهما لم تكونا غير ضروريتين فحسب، بل زاد على ذلك بأنّ الاعتقاد الماركسي التقليدي في الدور التاريخي "التقدمي" للرأسمالية قد أعاق تشكيل اليسار التحرري الحقيقي.

١١٩ أنشئت في عام ٢٠٠٧، وهي جمعية بيئية غير حزبية، غير ربحية، تعمل مع المجتمع لحماية البيئة، والتخفيف من تغير المناخ لجعل بيرلنغتون أكثر صحة وبيئية، من خلال التوعية والمناصرة والمبادرات. موقع جمعية برلنغتون.

قرأ أوجلان "إيكولوجيا الحرية" واتفق مع تحليلها، وفي كتابه "الدفاع عن الشعب"، الذي نُشر باللغة الألمانية في عام ٢٠١٠ (سيصدر قريباً باللغة الإنجليزية)، كتب أوجلان:

إنّ تطوّر السلطة والهرميّة، حتى قبل ظهور المجتمع الطبقي، يمثّل نقطة تحول هامّة في التاريخ. لا قانون في الطبيعة يفتضي أن تتطور المجتمعات الطبيعية إلى مجتمعات هرمية قائمة على الدولة. لنا أن نقول على أقصى تقدير أنّه قد يكون هناك ميل لذلك. حتميّة المجتمع الطبقي بحسب الاعتقاد الماركسي هو خطأ جسيم.

في معرض شرحه لأمثلة المساواة والتكافل التي ميّزت المجتمعات المبكرة، قال والدي بأنّ الرأسمالية لم تكن نتاجاً نهائياً حتمياً للحضارة الإنسانيّة، وأشار إلى أنّه يمكن تحقيق انتعاش الحافز نحو التعاون، والتكافل، والاستدامة الإيكولوجية في مجتمع حديث عن طريق بناء اقتصاد إيكولوجي أخلاقي قائم على الاحتياجات البشرية، وتعزيز التكنولوجيات التي يمكن أن تحقق لامركزية الموارد، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وبناء مجالس ديمقراطية شعبية تُمكنّ الناس على المستوى المحلي.

إيلاء والدي الأهمية للهرميّة أخذ جانباً مميّزاً من جهود أوجلان في إعادة تعريف المشكلة الكردية. في كتابه "جنور الحضارة"، وهو أول مجلّد منشور لأوجلان من مؤلفاته في السجن، قام هو أيضاً بتعقّب تاريخ المجتمعات الاشتراكية المبكرة والتحول إلى الرأسمالية. احتقى كيوكتشين بتكوين المجتمعات المبكرة في ميزوبوتاميا الكبرى؛ مهد الحضارة ومنشأ الفن واللغة المكتوبة والزراعة، ولقد ذكّرنا بأنّ روابط القرابة القوية التي لا تزال تمثّل حياة الأسرة الكردية - العلاقات التقليدية للعائلات الكبيرة والثقافة الشعبية - يمكن أن توفّر الأساس لمجتمع أخلاقي جديد يمزج أفضل جوانب قيم التنوير مع إدراك كومينالي وإيكولوجي.

يذهب أوجلان أبعد من بوكتشين في الأهمية التي يوليها للنظام الأبوي. كان والدي قد درس كيفية نشأة الهرميّة من حاجة الشيوخ في المجتمع للحفاظ على قوّتهم مع تقدمهم في السن من خلال مأسسة أوضاعهم الاجتماعية على شكل شامانيين، ولاحقاً على شكل كهنة - وهي عملية تضمّنت هيمنة الرجال على النساء. ومع ذلك، يرى أوجلان أنّ النظام الأبوي هو سمة مميّزة للحضارة الإنسانيّة؛ وكتب في كتاب بعنوان "تحرير الحياة: ثورة المرأة" (صدر باللغة الإنجليزية في عام ٢٠١٣): "إنّ تاريخ الحضارة الذي يعود

إلى ٥٠٠٠ عام هو في الأساس تاريخ استعباد المرأة"، ويضيف: "إنّ عمق استعباد المرأة والإخفاء المتعمّد لهذه الحقيقة مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالارتقاء داخل مجتمع من السلطة الهرمية والدولتيّة". إنّ تعطيل هذه العلاقات المؤسسية والنفسية الراسخة للسلطة سوف يتطلب، من وجهة نظر أوجلان، رؤية جديدة للمجتمع وتفكيراً شخصياً جذرياً من جانب الرجال.

كان اهتمام أوجلان بتحرير المرأة سابقاً لوجوده في إيمرالي، ولم يكن أبداً هذا الاهتمام مسألة نظرية. في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينات، انضمت النساء الكرديات من سوريا وتركيا إلى حزب العمال الكردستاني بأعداد متزايدة، حيث كُنَّ يعانين من القمع الشديد على أيدي الدولة التركية، وتركُنَّ قرأهن وبلداتهن للذهاب إلى معسكرات التدريب التابعة لحزب العمال الكردستاني في سهل البقاع في لبنان وجبال قنديل في العراق، وساعدت المرأة على ارتفاع عديد مقاتلي حزب العمال إلى ١٥٠٠٠ بحلول عام ١٩٩٤، حيث كُنَّ يشكلن ثلث القوات. إنّ المرأة، في الوقت الذي تدربت فيه كمقاتلة ضمن مجموعات متحركة صغيرة (كريلاً)، قرأت أيضاً نصوصاً خاصة بالمرأة وأخرى ثوريّة، وذلك تماشياً مع تركيز حزب العمال الكردستاني على الدراسة والتعليم، وقد دعم أوجلان، الذي كان قد أعاد تقييم مشكلة "الشخصية الذكورية المهيمنة" في حزب العمال الكردستاني، مطالبهن المتمثلة بالمساواة في الحقوق، وتنظيمهن ضمن منظمات ميليشاوية منفصلة ومؤسسات خاصة بهن. توضّح ميريديث تاكس ذلك في كتابها الأخير "الطريق غير المنظور: المرأة تحارب الدولة الإسلامية" بالقول أنّ إنشاء وحدات نسائيّة صرفة في حزب العمال الكردستاني شكّل أمراً حاسماً في "إعطاء المرأة الثقة والخبرة القيادية من أجل تحقيق قفزة نحو إنشاء جيش نسائي منفصل تماماً". مثله مثل بوكتشين قبل سنوات، خاب أمل أوجلان أيضاً في اشتراكية الدولة، وذكر لصحفيّ في مقابلة له عام ١٩٩١ "لا تنظر إلى الاتحاد السوفياتي على أنّه إله الاشتراكية، وأنّه الإله الأخير لذلك"، وأردف: "إنّ حلم اليوتوبيا الاشتراكية ليس فقط ماركسي-لينيني، بل إنه قديم قدم البشرية". ومع اقتناعه تدريجياً بأنّ الدولة نفسها كانت المشكلة، بدأ بإعادة صياغة هدف حركته ليس كأمة كرديّة، بل ككيان ديمقراطي يتمتع بحكم ذاتي مستقل ضمن فيدرالية أعطت نفس الحكم الذاتي لكل المجموعات المنضوية فيها (وهو نوع من الأنظمة السياسية يختلف اختلافاً كبيراً عن أي نظام موجود حالياً في الشرق الأوسط أو في أي مكان آخر تقريباً).

كتب بوكتشين في مقالة صدرت عام ١٩٨٥ بعنوان "إعادة التفكير في الأخلاق والطبيعة والمجتمع": "إن الدولة القومية تجعلنا أقل إنسانية"، "إنها تتعالى علينا، وتتملقنا، وتُضغفنا، وتسلبنا جوهراً، وتهيننا ليس فقط جسدياً ونفسياً، بل أيديولوجياً أيضاً... وكثيراً ما تقتلنا في مغامراتها الإمبريالية... نحن ضحايا الدولة القومية، وليس ناخبها". جاء أوجلان ليشارك هذا الرأي؛ ففي عام ٢٠٠٥ أصدر "بياناً" مفاده أن "الجنور السياسية لحلّ الأمة الديمقراطية هي الكونفدرالية الديمقراطية للمجتمع المدني، وهي ليست الدولة". بل يجب أن تستند إلى "الوحدة الكومينالية" وهي بناء إيكولوجي اجتماعي واقتصادي، "لا يهدف إلى تحقيق الربح" بل إلى تلبية الاحتياجات المحددة بشكل جماعي للأشخاص الذين يعيشون هناك، وكانت الوثيقة بمثابة رؤية كان يأمل في أن تتبناها جميع أنحاء كردستان، بما في ذلك ٦ ملايين كردي في إيران ومثلهم عدداً في العراق.

وهنا، تبنى أوجلان برنامج والذي في كتاب "صعود التمدّن وتدهور المواطنة" (سُمّي لاحقاً "التمدّن بلا مدن")، والذي قرأه أوجلان في السجن، وأوصى بها لرؤساء بلديات باكور؛ جنوب شرق تركيا. في هذا المجلّد، درس والذي تاريخ المدينة الحضرية الكبرى، من أثينا إلى كومونة باريس وغيرها، في محاولة "لإصلاح المدينة، بهدف تصوّرها لا كتهديد للبيئة، بل كمجتمع إيكولوجي أخلاقي متفرّد بالإنسان" والذي يمكن أن يكون مركزاً لسياسة حديثة لديمقراطية المجالس، وهي "فنٌ يدرك فيه كل مواطن ومواطنة تماماً حقيقة أن مجتمعه/ها يعهد بمصيره إلى استقامته/ها وعقلانيته/ها. وكتب أيضاً أن "المدينة" يجب أن "يُنظر إليها على أنّها نوع جديد من الاتحاد الأخلاقي، وشكل من أشكال التمكين الشخصي من الناحية الإنسانية، ونظام صنع قرار تشاركي إيكولوجي، ومصدر مميّز للثقافة المدنية" وجادل بأنّ ممارسة سياسة ثورية قائمة على البلديات، يمكن للناس في الحقيقة أن يخلقوا مجتمعاً ديمقراطياً جديداً داخل الإطار القديم، منتزعين بذلك السيطرة من الدولة المركزية.

وُضعت هذه الأفكار "الكومينالية" موضع التطبيق في مدن وبلدات الفيدرالية الديمقراطية لشمال سوريا. يبدأ نظام ديمقراطية مجالس متطوّر من مستوى "الكومون" (تجمّعات مكونة من ثلاثين إلى أربعمئة أسرة)، ترسل الكومونة نواباً إلى مجلس الحي أو القرية، والذي بدوره يرسل النواب إلى مستوى الناحية، وفي نهاية المطاف إلى المجالس على

مستوى الإقليم. يعمل المواطنون في لجان الصحة والبيئة والدفاع والمرأة والاقتصاد والسياسة والعدالة والإيديولوجيا. يحق لكل شخص إبداء رأيه. وعملاً بأفكار أوجلان بشأن المسائل المتعلقة بالمرأة، فإنّ مجالس المرأة تتمتع بسلطة نقض القرارات التي تتخذها المجالس الأخرى، عندما يتعلق الأمر تحديداً بمصالح المرأة.



مقاتلين كُرد من وحدات حماية الشعب في بلدة هيراس - خط المواجهة مع داعش عام ٢٠١٤

وعلى الرغم من أن حزب العمال الكردستاني ما زال يمثل قوة المعارضة الرئيسية لمعظم الكرد الذين يعارضون سياسات الرئيس أردوغان في تركيا، إلا أنه كان هناك انقسامات داخل الحركة، ولا سيما في منتصف العقد الأول من القرن الحالي عندما بدأ أوجلان في تنفيذ النظام الكونفدرالي الديمقراطي بشكل جدي. ومع ذلك، فإنها دليل على شخصية قيادته -التي عانت ما يقرب من عقدين من السجن- لدرجة أنّ غالبية كبيرة من الشعب الكردي اتبعت الطريق الذي رسمه. على الرغم من كل هذا، يبقى حزب العمال الكردستاني على قوائم الإرهاب السوداء التي تحتفظ بها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ، وتستمر وسائل الإعلام الغربية على نحو غير مفهوم في وصف أوجلان وحزب العمال الكردستاني بالـ"الماركسي-اللينيني" بعد أكثر من عقد من الزمن من التخلي عن تلك الأيديولوجية بشكل رسمي، في ممارساتهم وفي الآلاف من صفحات كتب أوجلان.

أعلن حزب العمال الكردستاني وقف إطلاق النار من جانب واحد بالتزامن مع انتخابات تركيا التي جرت في تموز / يونيو ٢٠١٥، والدليل على التزام الحزب أمام القاعدة هو أن الديمقراطية كانت في أوجها في المدن والبلدات الكردية جنوب شرق تركيا، حيث كانت النساء يشغلن مناصب مثل منصب الرئيسة المشتركة للبلدية، ويعملن في مختلف مجالات إدارة المدينة.

فاز حزب الشعوب الديمقراطي الكردي في الانتخابات بـ ١٣% من مجموع الأصوات، حاجزاً لنفسه مكاناً كئالاً أكبر حزب في البرلمان التركي.

أوقف أردوغان دون سابق إنذار محادثات السلام التي بدأت بدعوة من أوجلان عام ٢٠١٣، وشنّ هجوماً متواصلًا على المناطق الكردية؛ أسفرت الحملة العسكرية ومقاومة PKK عن مئات الضحايا وآلاف المعتقلين. صلاح الدين دميرتاش؛ قائد حزب الشعوب الديمقراطي والذي يتمتع بشخصية كاريزمية، قد ترشح للرئاسة من زنارته في الانتخابات المفاجئة التي أطلقها أردوغان في الرابع والعشرين من تموز/يونيو من العام المنصرم.

في أيار/مايو ٢٠١٨، عرّفت محكمة الشعوب الدائمة^{١٢} حزب العمال الكردستاني على أنه لم يكن مجموعة إرهابية بل مقاتلين في "نزاع مسلح غير دولي"، وأدانت أردوغان شخصياً بارتكاب جرائم حرب ضد الشعب الكردي على إثر فشله في الالتزام باتفاقيات جنيف على مدار ١٨ شهراً في الفترة بين حزيران/يونيو ٢٠١٥ حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

كذلك أدانت المحكمة تركيا -عبر قرار أعلن في البرلمان الأوروبي في بروكسل- بالقيام بعمليات من نوع الراية الكاذبة؛ "الاغتيالات الموجّهة، الإعدامات خارج نطاق القضاء، الإخفاء القسري" وتدمير المدن الكردية وتهجير ما يقرب من ٣٠٠,٠٠٠ من المدنيين، كما أدينت تركيا بـ"إنكار حق الشعب الكردي في تقرير مصيره من خلال فرض الهوية التركية وقمع مشاركتهم في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية في الدولة"، وحثّت

^{١٢} محكمة الشعوب الدائمة: أسست عام ١٩٧٩ استكمالاً لأعمال محكمة راسل التي حققت في جرائم الحرب في فيتنام.

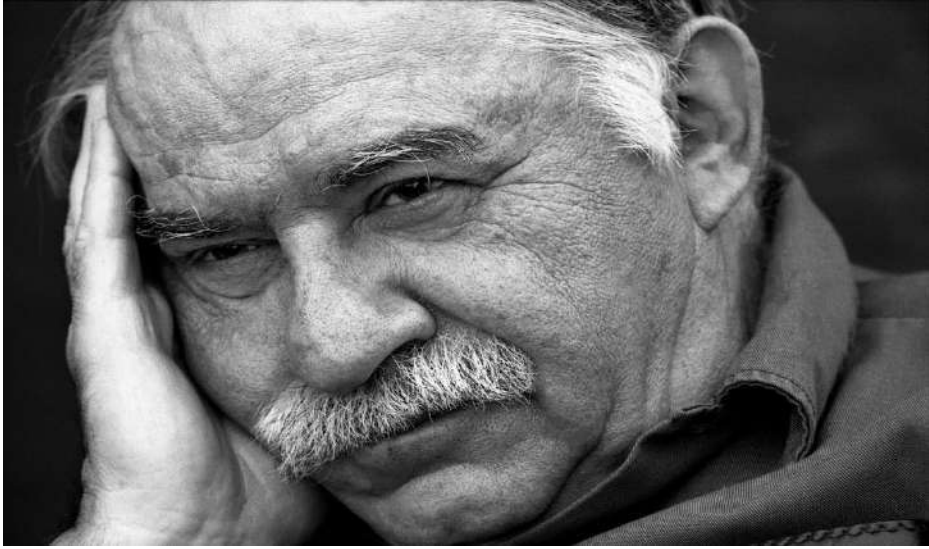
المحكمة على الاستئناف الفوري لمحادثات السلام مع الكرد في تركيا، ودعت تركيا أيضاً إلى وقف جميع عملياتها العسكرية ضد الكرد في سوريا.

إصرار تركيا على أن الكرد السوريين "إرهابيين" بسبب انتمائهم الإيديولوجي لأوجلان قد أجبر الولايات المتحدة على اتباع مسار حساس ودقيق في دعم وحدات حماية الشعب ووحدات حماية المرأة كجزء من قوات سوريا الديمقراطية، وإنكار ارتباطهم بحزب العمال الكردستاني مع الحفاظ على اعتبار الـPKK في تركيا مجموعة إرهابية. في المحصلة، بينما يصرّح المسؤولون العسكريون الأمريكيون جهاراً عن دعم الكرد كـ"أفضل الشركاء في الميدان" في الحرب ضد داعش في سوريا، فإن وزارة الخارجية تغض الطرف عن انتهاكات أردوغان المستمرة لحقوق الإنسان مردداً في خطابه الرنانة بأنه لا بدّ من تدمير الـPKK؛ وهي سياسة يقول عنها الشعب الكردي بأنها بمثابة موافقة ضمنية على الحرب ضد الكرد كلهم.

تضافرت هذه السياسة الأمريكية مع صمت القادة الأمريكيين والأوروبيين عن اعتداءات الحكومة التركية على مواطنيها الكرد في الفترة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧، الأمر الذي شجّع أردوغان على إرسال قواته وميليشياته من بقايا الجيش السوري الحر -بما فيهم جهاديين ومقاتلي داعش السابقين- إلى مقاطعة عفرين في سوريا في ٢٠ كانون الثاني/يناير من العام ٢٠١٨ مخلفاً زهاء ١٧٠,٠٠٠ من النازحين من عفرين؛ العديد منهم مشرّدون وينامون في العراق.

المكان الذي كان قبل ذلك موطناً للسلام والتعددية الثقافية والذي كانت تشغل المرأة فيه نسبة ٥٠% من المناصب العامة، هو الآن يخضع للحصار، وهناك تقارير عن حالات اختطاف للنساء والفتيات، وعن الكرد الذين طُردوا من منازلهم وأعمالهم، وأخرى عن التطبيق الجزئي للشريعة الإسلامية.

تلقت تركيا في عملياتها هذه دعماً مبطناً من الولايات المتحدة التي رفضت الوقوف إلى جانب أردوغان على حساب حلفائها الكرد، وللأسف، كان الإعلام الأمريكي مقصراً في تغطية الدمار الناتج.



بوكتشين ١٩٩١ (لودفينغ راوخ)

توفي والدي في ٣٠ تموز/يوليو عام ٢٠٠٦ عن عمر ناهز خمسة وثمانين عاماً، وذلك كان بعد عامين بعد تواصل وسطاء أوجلان معه.

التهاب المفاصل منعه من الجلوس والكتابة خلف شاشة الحاسوب، لذا فقد انتهت مراسلاته مع أوجلان بعد تبادل رسالتين فقط من كل طرف، وفي رسالته الأخيرة أرسل والدي أفضل التمنيات لأوجلان حيث كتب: "أمنيته هي أن يتسنى للشعب الكردي يوماً ما أن يقيم مجتمعاً حرّاً رشيداً والذي سيسمح لتألقهم بالازدهار مجدداً، هم محظوظون بالفعل لأن لديهم قائداً صاحب ملكات كالسيد أوجلان لقيادتهم".

عند وفاة موراي بوكتشين، أصدر حزب العمال الكردستاني بياناً من صفحتين مشيدين به كـ"واحد من أعظم علماء الاجتماع في القرن العشرين" وجاء في البيان أيضاً: "لقد قدم لنا فكرة الإيكولوجيا الاجتماعية، ولهذا السبب سنتذكره البشرية بالعرفان والامتنان"، وأضاف البيان: "نتعهد بأن بوكتشين سيبقى حياً في نضالنا، وسنقوم بتنفيذ هذا الوعد مع أول مجتمع يؤسس كونفدرالية ديمقراطية حقيقية".

لو عاش والدي ليرى أفكاره تُطبّق في روج آفا وجنوب شرق تركيا، لعرف حق المعرفة بأن أفكاره الثورية قد أعيد إحيائها في أحد أجيال الشعب الكردي، وكان ليكون مأخوذاً بأن روج آفا قد أصبحت تأكيداً تاريخياً آخر عن التوق إلى الحرية التي شعر بها بنفسه وكرّس حياته لأجلها.

أسس شرعية التعدد اللغوي في الدساتير

(الأسس الديموغرافية- الكمية- الاجتماعية- الثقافية- الوظيفية)

صافية زفندي
باحثة

تشكّل اللغة سلطة مركزية في مجالات عدّة، سياسية واقتصادية وثقافية وتعليمية وغيرها. فسياسياً اللغة مصدر الهوية الشخصية والوطنية. وهي أداة السلطة والهيمنة، لذا تُحدّد هوية اللغة الرسمية في البنود الأولى من دساتير معظم الدول. كانت اللغات تشكّل منطلق كثير من الحروب والنضالات والثورات في العالم.

تتفاوت مظاهر التعدد اللغوي على صعيد الدولة بين اعتراف الدولة بحقوق الأقليات اللغوية في مجال الثقافة والتعليم، ولكن بدون أن تساوي بينها وبين الأكثرية (كحال اللغة الكردية في العراق، واللغة العربية في إسرائيل، واللغة الألمانية في الدانمرك)، وبين اعتراف الدولة بلغتين رسميتين متساويتين (كما في سويسرا وفنلندا وكندا وبلجيكا وغيرها). ففي سويسرا كل لغة من اللغات الوطنية (الفرنسية والجرمانية، والإيطالية) متساوية رغم الاختلافات الجوهرية في عدد المستعملين.

التعامل في السياسة اللغوية من الناحية الإدارية في غاية التعقيد، فهي مرتبطة ببعضها البعض. هناك مجموعة كبيرة من العوامل غير اللغوية تؤثر في التخطيط اللغوي، كالعوامل السياسية والديموغرافية والاجتماعية والدينية والثقافية والوظيفية والنفسية والبيروقراطية، وغيرها. كما يأخذ بعين الاعتبار عوامل أخرى، كآثار العولمة، وأثر اللغات العالمية، ولاسيما اللغة الإنجليزية، وحقوق الأقليات اللغوية الأصلية أو المهاجرين.

يتم تحديد إدارة التقسيم إما ديموغرافياً (تطبّق على مجموعة محددة من المواطنين، مثل الناطقين بلغة معينة أو أعضاء من جماعة عرقية معينة)، أو عن طرق محلية (تطبق في المناطق المحددة مسبقاً أو في القرى أو المدن التي تصل إلى مستوى ما من نسبة

الناطقين بلغة معينة)، أو عن طرق وظيفية (من خلال التعامل مع الحكومة الوطنية والمحلية، وفي أعمال القطاع العام أو القطاع الخاص، وفي مجال التعليم، وفي وسائل الإعلام).

ثمة مسائل عدّة تُثار في مجال شرعنة اللغة الرسمية للبلاد، أبرزها ما معايير شرعنة لغة دون أخرى كلغة رسمية للبلاد؟ وفي حال المطالبة بالاعتراف بأكثر من لغة كلغات رسمية في دستور البلد الواحد، ما هي الأسس التي تُعتمد لإضفاء الشرعية على الاعتراف بأكثر من لغة؟

سننظر في هذه الدراسة إلى أبرز الأسس التي تُعتمد عند شرعنة اللغات دستورياً، أي عرض العوامل التي تساعد اللغات لكي تضاف إلى الدستور كلغة رسمية في البلاد.

- الأسس الديموغرافية

تؤثر الحقائق الجيوسياسية على التخطيط اللغوي، إذ تختلف الأوضاع الاجتماعية واللغوية في كل منطقة، ما يعني أن التخطيط اللغوي يختلف من منطقة إلى أخرى.

يتعلق بذلك مسألة تسوية اللغات الرسمية ومبدأ الإقليم، وبمسألة استخدام اللغات الرسمية في دولة متعددة اللغات بدون مراعاة المبدأ الإقليمي. من مثل اللغة الفرنسية فهي لغة رسمية في بريطانيا. ومثلها اللغة التركية لغة رسمية في منطقة شرقي تركيا حيث تقطنها الأغلبية الكوردية. ومثلها اللغة الفارسية التي هي لغة رسمية في لورستان، حيث غالبية سكانها أيضاً من الكورد. كذلك الأمر في الشمال السوري التي تفرض فيها اللغة العربية وهذه المناطق هي خليط من إثنيات ولغات مختلفة، من كوردية وسريانية وأرمنية وغيرها.

فمثلاً الفرنسية في بلجيكا معترف بها رسمياً في الجنوب، والفلامانية في الشمال، والألمانية في الشرق، بينما تشكّل بروكسل منطقة فلامانية- فرنسية ثنائية اللغة. وقد شجعت الولايات المتحدة الأمريكية بدورها بعض أشكال التعددية في فترات مختلفة من تاريخها. رغم عدم وجود قانون فيدرالي يصرّح بأن الإنكليزية هي اللغة الرسمية في الولايات المتحدة الأميركية، أجازت ولاية نيويورك رسمياً استعمال لغات أخرى غير الإنكليزية. وقد أخذت الإنكليزية وضعاً رسمياً على الأقل في ١٧ ولاية خلال ١٩٩٢. ويفرض قانون التربية الثنائية اللغة في الولايات المتحدة لعام ١٩٦٨ على البرامج الثنائية

اللغة المقررة لسدّ حاجيات الطلبة المحدودين المتحدثين بالإنكليزية، كان لهذا البرنامج، كثير من المعارضين، إذ رأوا فيه أنه لا يؤدي إلى التحسين البيداغوجي والصيانة الثقافية، لكنه يعدّ خطوة تجاه التبادل الثقافي Acculturation للأقليات، بما أنه مستعمل كمعيار مؤقت لاستعمال الإنكليزية كلغة التربية الوحيدة.

سنفصل في هذا المعيار الديموغرافي من خلال الاستشهاد بمثال عن الوضع اللغوي في سوريا التي تعرف بالتنوع الإثني واللغوي، إلا أنها في مسيرة تطور دساتيرها في العصر الحديث قد فرضت أنموذج اللغة الأحادية، من خلال اعتبار اللغة العربية اللغة الرسمية للبلاد، بدون مراعاة للتنوعات اللغوية الأخرى التي أصبحت تُصنّف كمياً فقط، من خلال تسميتهم بالأقليات (العديدية)، متعافلين أهم سمة تميزهم أنهم من السكان الأصليين في المنطقة.

إذ أن ثمة معيار ديموغرافي مهم يُؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد هوية لغة البلاد في الدساتير، فيما إذا كانت تلك اللغات تنتمي لشعوب أصيلة في البلد كانت موجودة قبل وضع أول دستور للبلاد، وهذا المبدأ راعته الدول الأوربية التي تعتمد في دساتيرها مبدأ التعددية اللغوية، بعدّها بعض لغات الأقليات لغة رسمية في حال كانت أصيلة وموجودة في المنطقة عند تأسيس الدولة الحديثة، وتستبعد منها الفئات المهاجرة التي وفدت إلى البلاد بعد تأسيس الدولة في العصر الحديث، كحال المهاجرين المغاربة والأفارقة إلى فرنسا، وكذلك المهاجرين الأتراك إلى ألمانيا، فمثل هؤلاء المهاجرين مهما تعاضم عددهم، تستبعد لغاتهم ضمن اللغات الرسمية في دستور البلد المستضيف، لأنهم وافدون وليسوا من الأبناء الأصليين للبلد.

وبمقارنة ذلك في سوريا فيما يخصّ لغات الكورد والسريان، فهؤلاء إن كانوا يصنفون عددياً (كمياً) ضمن الأقلية، إلا أنهم من الناحية التاريخية هم من السكان الأصليين لهذه المنطقة منذ آلاف السنين، وعلى الرغم من تباين أعداد وجودهم في هذه المنطقة ما بين الأغلبية والأقلية وذلك بحسب الظروف التاريخية، إلا أنهم مازالوا يقطنون في مناطق أجدادهم ومازالوا متشبثين بها، غير مكترئين بالحدود الاصطناعية التي وضعها الاستعمار في العصر الحديث، والتي قسمت مناطقهم إلى أجزاء (كاتفاقية سايكس بيكو). وكذلك حال الكورد في كل من تركيا والعراق وإيران .

أحد أبرز الأدلة على أصالة هذه الشعوب في سوريا، أن تسمية سوريا اشتقت بحسب أوفر النظريات الأكاديمية من آشور، نسبة إلى الامبراطورية الآشورية، إذ تُقَلب الشين سيناً اطراداً بين اللغات السامية، كما هي حال تسمية العرب لسوريا ببلاد الشام، فيرجح أن أصل كلمة "شام" هي من "سام" أحد أبناء سيدنا نوح عليه السلام، الذي يُنسب إليه الساميون، بحسب الروايات الدينية.

إلا أن هؤلاء السكان الأصلاء في المنطقة قد تمّ تهميشهم وإقصاء لغاتهم من مختلف الدساتير التي وضعت للبلاد في العصر الحديث. فمن خلال مرور سريع إلى وضع الأقليات اللغوية في الدساتير السورية منذ تأسيسها في العصر الحديث، يلحظ في جميعها غلبة الجانب الديني عند تحديد طابع هوية البلد، وتجاهل جانب التنوع العرقي والثقافي .

فقد ولدت الدولة السورية بمفهومها الحديث في عام ١٩٢٠، بعد انسحاب العثمانيين من سوريا في عام ١٩١٨. فقد أُعلن عن "استقلال سوريا"، وعن قيام "المملكة السورية العربية" ، وتعيين فيصل الأول ملكاً عليها، غير أن هذا الكيان لم يحظَ بأي اعتراف دولي، رغم ذلك فقد شكّلت آنذاك لجنة لوضع أول دستور للبلاد في عهد الملك فيصل الأول في عام ١٩٢٠، إلا أنّ ذلك الدستور طُبّق لمدة ١٥ يوماً فقط، إذ تعطل بعد الانتداب الفرنسي على سوريا. فهذا الدستور الذي يعدّ أول دستور صدر في سوريا لعام ١٩٢٠، تكفّل فيه المساواة بين جميع السوريين. ومن أهم ما جاء فيه أن سوريا "ملكية مدنية نيابية، ودين ملكها الإسلام". ثم عطل الانتداب الفرنسي على سوريا العمل بهذا الدستور، وقسّموا البلاد في عام ١٩٢٠ إلى دويلات على أسس مذهبية ومناطقية، ووضع في أثناء الاحتلال الفرنسي دستوراً آخر في عام ١٩٣٠ ، جاء فيه " إن دين رئيس سوريا الإسلام". تضمّن فيه الدستور حرية المواطنين ومساواتهم أمام القانون وفي الدولة، وكفّل حرية التعبير وغيرها من الحريات العامة، كما نصّ على احترام حقوق الطوائف السورية، وكفّل قوانين أحوالها الشخصية ومدارسها الخاصة، ما وجهت له انتقادات بكونه إعادة استنساخ لنظام الملل العثماني. نصّ أيضاً على تمثيل الأقليات الدينية والعرقية بشكل عادل في البرلمان وسائر مؤسسات الدولة، وقد خصصت مقاعد لمختلف الطوائف والمكونات في الانتخابات التي جرت في ظلّ هذا الدستور. إلا أن هذا الدستور كان يعمل بها أحياناً ويعطل أحياناً أخرى، بحجة مخالفته لصك الانتداب وحقوق الدولة المنتدبة.

وفي دستور الاستقلال لعام ١٩٥٠ كان من أبرز المواضيع التي احتدم عليها النقاش كان موضوع إعلان الإسلام دين الدولة أو دين رئيس الدولة، وانتهى الأمر بعد طول نقاش للحفاظ على صيغة دستور ١٩٣٠ بكونه دين رئيس الدولة.

وبعد الانقلاب الثاني لأديب الشيشكلي في عام ١٩٥٢ عطل العمل بالدستور، ثم أصدر دستوراً جديداً تميّز بوصفه أول دستور رئاسي للبلاد شبيه بالنظام المعمول به في الولايات المتحدة، وقد عدّ البلد جزءاً من الأمة العربيّة، إذ حافظ دستور الشيشكلي على نصوص دستور ١٩٥٠.

ثم صدرت دساتير أخرى، صنفها بعضهم أنها دساتير البعث المؤقتة، فقد أصدر "مجلس قيادة الثورة" عام ١٩٦٤ دستوراً مؤقتاً للبلاد، ثم صدر دستور آخر في عام ١٩٦٩، ثم صدر دستور آخر مؤقت بعد وصول "حافظ الأسد" إلى السلطة في عام ١٩٧١ واستمرّ معمولاً به حتى عام ١٩٧٣، ففي ذلك العام كلف بتشكيل لجنة لصياغة "دستور دائم للبلاد" وقد أقرّه الشعب باستفتاء وأصدره رئيس الجمهورية بمرسوم جمهوري. لوحظ فيه فرض فكر حزب البعث على الدولة، إذ اعتبر أن أهداف المجتمع السوري هي "الوحدة والحرية والاشتراكية" وأن البلاد جزء من "اتحاد الجمهوريات العربية" وأن "الشعب في القطر السوري جزء من الأمة العربية" ونصّ على وجوب كون الرئيس "عربياً سورياً" بذلك تمّ استبعاد باقي مكونات الشعب، ونصّب حزب البعث محتكراً للحياة السياسية من خلال كونه الحزب القائد للدولة والمجتمع .

وآخر دستور وضع لسوريا كان في عام ٢٠١٢، نصّ فيه على المساواة بين المواطنين ويعترف فيه بالتنوّع الثقافي في البلاد، ويلزم الدولة بحفظه.

لا بدّ من الإشارة إلى أنّ هناك تناقض بين ما هو مشرّع، وما هو واقعي على الأرض، فلم يكن يطبّق معظم المواد التي تنصّ عليها الدساتير السورية على أرض الواقع، ولا سيما المتعلقة بالمساواة والحرّيات العامة.

كما أن تلك الدساتير كانت تشترك بتجاهل تحديد أسماء اللغات والثقافات الأخرى غير العربية في سوريا صراحة، أما الدستور الأخير الذي صدر عام ٢٠١٢ الذي اعترف فيه بالتنوّع الثقافي في البلاد، ويلزم الدولة بحفظه، فلم يحدد أيضاً أسماء تلك الثقافات.

من جهة أخرى هناك فرق بين الحقوق الثقافية والحقوق اللغوية، فعندما ينصّ الدستور على تحديد اللغات الرسمية سواء أكانت ثنائية اللغة أم متعددة اللغات، فهذا يعني مساواة هذه اللغات في تداولها واستخدامها في الدولة في مختلف المؤسسات الرسمية والمجالات الإدارية والتعليمية والإعلامية، وفي الوثائق والعقود وغيرها. أما الإشارة إلى الاعتراف بالتنوع الثقافي فهذا تعبير فضفاض، وعند التطبيق يتضيّق تنفيذه .

وهكذا يلاحظ في الدساتير السورية المتعاقبة، عند تحديد هوية البلد، كان ينظر إلى سوريا من منظار ديني فحسب، من خلال التركيز على تحديد دين الدولة "الإسلام"، ومثلها في تحديد ديانة حاكمها، وأن الفقه الإسلامي مصدر التشريع، وبحرية ممارسة العقائد الدينية، وهكذا كان يبرز الجانب الديني، ويتم تجاهل الجانب الإثني والثقافي في سوريا صراحة، على الرغم من تضمن تلك الدساتير في موادها على صيانة حقوق جميع المواطنين ومساواتهم، لكن من دون الإشارة الصريحة في صيغها إلى تحديد أسماء تلك الثقافات الأخرى التي هي متأصلة في المنطقة. أما عن تحديد اللغة الرسمية للبلاد فقد أجمعت كل الدساتير السورية على أحادية اللغة بجعل اللغة العربية اللغة الرسمية (أي لغة القرآن الكريم)، هذا التحديد للطابع الديني لسوريا برز أيضاً في دساتير الأنظمة التي تدّعي العلمانية. ثمة تجاهل للغات الأخرى المتأصلة في المنطقة، ولاسيما اللغتين الكردية والسريانية. وإذا كان ينظر إلى اللغة العربية بأن لها مكانة دينية خاصة لأنها تمثل لغة القرآن الكريم، فإن اللغة السريانية أيضاً لها مكانتها الدينية لأنها لغة السيد المسيح عليه السلام، كما أن اللغة الكردية اقترنت بالديانة الزرادشتية. إذ يتم تجاهل الخصوصيات التاريخية والثقافية والقيم الدينية المختلفة، وتُغلب لغة الأرقام فقط، فتُحصر تسميتها أنها لغة الأقليات.

فهذا الإقصاء لفئات متأصلة في البلد قد يولّد الشعور بالغبين والظلم لديها، بينما التعددية اللغوية تشجّع على تعايش مجموعات لغوية مختلفة، وتحمي حقها في صيانة لغاتها ورعايتها على أسس عادلة.

في هذا المجال لا بدّ من ذكر وضع قانون اللغات لدى الجارة العراق، التي تتشابه مع سوريا في معظم المكونات السكانية، ولكنها يختلفان كثيراً في قوانينهما اللغوية، بسبب تغيير نظام الحكم في العراق بعد إسقاط النظام البعثي.

- قانون اللغات في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥

تعدُّ اللغة العربية لغة الأغلبية في العراق، أمَّا الكردية فيتحدث بها حوالي ٢٠ ٪ من السكان ، وهناك التركمانية التي يتحدث بها ما يقرب من ٥ ٪ - ١٠ ٪ من سكان البلاد، وهناك الآشورية التي يتحدث بها نسبة ٣ ٪ - ٥ ٪ من العراقيين، بالإضافة إلى لغات أخرى مثل المندائية والأرمن والعجر التي تتحدث بها أعداد قليلة.

وفقاً لقانون اللغات الذي أقرّه مجلس النواب في عام ٢٠٠٥:

يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين: هما القومية العربية والقومية الكردية، ويقرّ هذا الدستور حقوق الشعب الكردي القومية والحقوق المشروعة للأقليات كافة ومن الوحدة العراقية. ولما كان الدستور يضمن حقوق القوميات بدون تمييز، فإن هذا من شأنه أن يضمن للأكراد الحقوق اللغوية، فاللغة العربية هي اللغة الرسمية في البلاد عامة بوصفها جزءاً من الأمة العربية ولغة الأغلبية، واللغة الكردية لغة رسمية في المنطقة الكردية فقط، إلى جانب اللغة العربية .

يمكن أن تكون الأحكام الجديدة الصادرة عام ٢٠٠٥ بشأن قضية اللغة أكثر إيجابية بالنسبة إلى المجتمعات مقارنة بالفترة السابقة. إذ تنصّ المادة (٤) :

أولاً: اللغة العربية واللغة الكردية هما اللغتان الرسميتان للعراق، ويضمن حق العراقيين في تعليم أبنائهم باللغة الأم كالتركمانية والسريانية والأرمنية في المؤسسات التعليمية الحكومية وفقاً للضوابط التربوية، أو بأية لغة أخرى في المؤسسات التعليمية الخاصة.

ثانياً: يحدّد نطاق المصطلح لغة رسمية، وكيفية تطبيق أحكام هذه المادة بقانون يشمل: أ- إصدار الجريدة الرسمية باللغتين. ب- التكلم والمخاطبة والتعبير في المجالات الرسمية كمجلس النواب، ومجلس الوزراء، والمحاكم، والمؤتمرات الرسمية- بأي من اللغتين. ت- الاعتراف بالوثائق الرسمية والمراسلات باللغتين وإصدار الوثائق الرسمية بهما. ث- فتح مدارس باللغتين وفقاً للضوابط التربوية. ج- أية مجالات أخرى يحتمها مبدأ المساواة، مثل الأوراق النقدية، وجوازات السفر، والطوابع.

ثالثاً: تستعمل المؤسسات الاتحادية والمؤسسات الرسمية في إقليم كردستان اللغتين.

رابعاً: اللغتان التركمانية والسريانية لغتان رسميتان أخريان في الوحدات الإدارية التي يشكّل متحدّثوها فيها كثافة سكانية.

خامساً: لكلّ إقليم أو محافظة اتخاذ أي لغة محلية أخرى لغة رسمية إضافية إذا أقرّت غالبية سكانها ذلك باستفتاء عام.

ما يميّز هذا الدستور هو إعطاء اللغات الرسمية حقها في التداول والاستعمال في مؤسسات الدولة الاتحادية والرسمية بشكل عام بدون تمييز لغة على أخرى، علاوة على ذلك منح لغات الأقليات حقوقها اللغوية، وفتح الباب أمام الشعب بإمكانية ترسيم لغات أخرى على مستوى الأقاليم أو المحافظات؛ احتراماً لرغبة القوميات الشعبية. وتنصّ المادة (١٢٥) على حفظ الحقوق الإدارية والسياسية والثقافية والتعليمية للقوميات المختلفة. ويمكن المكونات الأساسية في العراق من التعبير عن حاجاتها ومتطلباتها بلغاتها الأصلية.

إلا أنّ الواقع مخالف لمبادئ الدستور، فلم تتمكن العراق حتى الآن من تنفيذ ثنائية اللغة المعترف بها رسمياً، فلو تأملنا واقع الحال نجد أن لغة قرارات المحكمة العليا والمناقشات البرلمانية هي باللغة العربية فقط. في الشارع العراقي يلاحظ أن اللافتات وأسماء الأماكن تكتب باللغتين الرسميتين في ثلاث محافظات هي: (أربيل والسليمانية ودهوك). أما المعاملات الرسمية والجوازات فغالباً ما تراعي اللغتين الرسميتين، وما صدر بشأن لغة العملة والطابع فلم ينفذ إلى الآن، اقتصرت كتابتها باللغتين العربية والإنجليزية.

في مسألة لغات الأقاليم، لا بدّ من إجراء تحقيق كامل في المسائل المعيارية المحيطة بالسياسة اللغوية التي تتطلب معالجة كلاً من الاعتراف العلني والحكم الذاتي اللغوي.

- المعيار الكمي (العددي):

يتصل بأعداد متكلمي اللغات وتوزيعها الجغرافي. ثمة آراء متناقضة تجاه مسألة دور لغات الأغلبية والأقلية في التخطيط اللغوي، فهناك اتجاه يرى أن التخطيط اللغوي يجب أن يعكس الحياة الاجتماعية بالنظر إلى لغة الأغلبية، وإلا فإنه سيؤدي إلى فشل عملية التخطيط. وبالمقابل ثمة اتجاه مناقض يرى أنّ التخطيط اللغوي الفاعل لا ينظر إلى لغة الأغلبية فحسب، بل إلى لغات الأقليات أيضاً. مثلاً في تنزانيا اختيرت لغة الأقلية كلغة

رسمية. على الرغم من وجود ما يقارب من مئة لغة تنافس اللغة الرسمية، وهذه تجربة ناجحة.

كيف يمكن تحديد نسبة الأقلية والأغلبية للناطقين بلغة معينة؟

ثمة تعريف للأقلية قدمتها الأمم المتحدة تحدّد الملامح البارزة للغات الأقليات: "إن الأقلية مصطلح يقتصر على تلك المجموعات غير السائدة في عدد سكانها، وترغب في الحفاظ على الاستقرار وخصوصيتها العرقية والدينية أو اللغوية أو التقاليد المختلفة بشكل ملحوظ عن بقية السكان. قدمت سريفاستافا (١٩٨٤) نهجاً جديداً لتحديد جماعة لغات الأقلية والأغلبية، يقوم على مبدئين، هما "الكم" و "السلطة". وفقاً لوجهة النظر هذه، يمكن للغة أن تتضمن أربعة أنواع: (أ) الأغلبية وقوية (على سبيل المثال في ولاية ماهاراشترا المهاراتية). (ب) الأغلبية ولكنها عاجزة (مثل الكشميرية في جامو وكشمير). (ج) أقلية ولكنها قوية (اللغة الإنجليزية في جميع الدول). (د) أقليات وضعفاء (لغات القبائل في جميع الدول). يتبين أن هذه التعاريف تستند على لغات الأقليات إما للمعايير العددية أو الوظيفية. في حين أن المعيار العددي يمثل اللغة كأقلية إذا كان عدد المتكلمين للغة منخفض نسبياً، أما المعيار الوظيفي فيرتبط بهيمنة السلطة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

يمكن بيان الأغلبية والأقلية أيضاً من خلال عدد السكان، وفق آخر إحصاءات السكان، بذلك يمكن تحديد لغة الأغلبية (التي يتحدث بها أكثر من ٥٠٪ من المتحدثين على الأراضي الوطنية)، ولغات الأقليات التي يتحدث بها أقل من ٥٠٪ على الأراضي الوطنية. فترتب اللغات وفق الترتيب التنازلي، استناداً إلى النسبة المئوية لعدد المتحدثين على الأراضي الوطنية.

ثمة معيار آخر يرى أن لغة الأغلبية هي التي تُستعمل من قبل أكثر من ٢٥٪ من السكان أو من قبل أكثر من مليون شخص.

في منطقة بروكسل الكبيرة ذات اللغتين (الفرنسية والهولندية فيها لغتين رسميتين) تعود تسوية مسألة اللغة الرسمية لمنطقة بروكسل الكبيرة كمنطقة ذات حكم ذاتي إلى عام ١٩٨٩، إلا أنّ هذا التنوع اللغوي على سكان المنطقة الكبيرة مختل النسب إلى أقصى حد، ففي مركز بروكسل مثلاً تنتشر الفرنسية في صفوف أكثر من ٨٠٪ من السكان،

في حين أن حصة سكان بروكسل الذين يتحدثون الهولندية غير مرتفعة إلا في الدوائر الخارجية، تبلغ حصة الفرانكوفونيين في غالبية الدوائر الخارجية أقل من ٨٠% ، وفي بعض الأحيان أقل من ٢٠%. يذكر أنه قد أقرّ الإصلاح الدستوري في عام ١٩٩٣ الوضع الفيدرالي لمناطق الحكم الذاتي البلجيكية إدارياً وثقافياً ولغوياً.

في تركيا تنتشر سياسة لغوية وطنية تركز على اللغة التركية على الواقع الديموغرافي الحقيقي للبلاد، والمتمثل بدولة ذات شعب متعدّد القوميات ومتعدّد الثقافات ومتعدّد اللغات، حيث لا يتجاوز عدد الأتراك ٧٠% من إجمالي عدد السكان، وتبلغ نسبة الأكراد ٢٠% ، وتصل نسبة المجموعات اللغوية الأخرى ١٠% (الأرمن والجورجيون والشركس وما شابه) .

ومثل ذلك، وجود لغتين رسميتين (الفنلندية والسويدية) في بلد مثل فنلندا، فهذه الثنائية اللغوية لا تعود بالنفع إلا على ٤% من سكان البلاد، فوفق التركيبة الديموغرافية يشكّل السويديون من سكان فنلندا أقلية لغوية. لكن يمكن تفسير ذلك إلى المكانة المتميزة للغة السويدية التي احتلتها سابقاً.

يلاحظ أنّ جميع اللغات الكبيرة في القارة الأوروبية تتمتع بمرتبة اللغات الرسمية، أما في آسيا على عكس ذلك، فلا ترقى جميع اللغات التي يكثر فيها عدد الناطقين بها إلى مرتبة اللغة الرسمية، وهي ليست لغة الغالبية في بعض الدول (كاللغة الكوردية والبلوشية)، لا بل إن غالبية لغات الملايين في إفريقيا ليست لغات رسمية .

تعتبر الهند الدولة الوحيدة التي تطبّق الإجراءات الكفيلة بتشجيع لغاتها المحلية، ففي هذا البلد هناك أكثر من ٤٠٠ لغة من بينها ١٦ لغة فقط لها مكانة رسمية، حيث تنتشر الهندية والإنكليزية على طول البلاد وعرضها، وهناك لغات رسمية إقليمية، ولغات رسمية اختيارية أخرى معترف بها.

يندرج ضمن القضايا الكميّة مسألة اللغات العالمية التي يتجاوز عدد متكلميها المئة مليون، هذا العدد لم يكن له أهمية ديموغرافية قبل خمسين عاماً، لأنه لم يكن لدى الكثير من اللغات العالمية هذا العدد الكبير من المتكلمين. وهذا العدد ليس شرطاً للعالمية، مثلاً الهندية لغة يتحدّث بها بشر يفوق عددهم عدد المتكلمين بالإسبانية والعربية والفرنسية، وغيرها من اللغات العالمية، ومع هذا لا تنتمي إلى هذا الصنف.

العوامل الاجتماعية:

تتعلق بمشاعر الناس تجاه اللغة، وترتبط هذه المشاعر الاجتماعية بتوزيع اللغات المختلفة في المجتمع، والنظر في الجماعات العرقية، بتعيين عدد اللغات في الدور الوطني، ولاسيما في المجتمعات غير متجانسة .

يتضمن ذلك معطيات تاريخية، من انتشار اللغات، ونسبة التلقين من جيل إلى آخر. ومعطيات رمزية، من صيت اللغات المتعايشة، والأحاسيس اللغوية واستراتيجيات الاتصال. ومعطيات صراعية، من خلال أنواع العلاقات بين اللغات، تكامل وظيفي أو تنافس إلخ.

العوامل الثقافية:

من العوامل التي تؤثر على السياسة الوطنية في تحديد سياسة اللغة للأمة، الإيديولوجيات الوطنية اللغوية لتحفيز عملية صنع القرار في التخطيط اللغوي. والاستيعاب اللغوي، من قبل مستعملي اللغة السائدة في المجتمع الذي يعيشون فيه.

إن القيمة الثقافية للغة الملايين من الناس لا تعتبر أرفع مرتبة من القيمة الثقافية للغات الصغيرة نظراً لكثرة المتحدثين بها، بل ما يقرّر ذلك هو المكانة التي تحتلها في العالم. ثم أن لغة الملايين لا تكون بالضرورة لغة عالمية نتيجة عدد الناطقين بها. بل أن ما يجعل لغة ما تتحول لأن تصبح لغة عالمية هو شبكة كاملة من المعايير الوظيفية. إلا أن فرص بقاءها أقل من فرص اللغات التي يتحدّث بها عدد كبير.

من العوامل الثقافة التي تؤثر على التخطيط اللغوي المعتقدات وأساليب الحياة، والعرف، والفن، والدين.

من ذلك، السنسكريتية التي ينظر إليها على أنها من لغات التراث الثقافي في الهند (ولكن لم يتحدّث بها في أي دولة قط)، اللغة السنسكريتية مهيمنة في الدين، ولكن ليس الأمر كذلك في الاقتصاد والسياسة والأعمال. على نقيض اللغة الإنجليزية فهي المهيمنة في أعلى الأعمال، وفي التعليم والسياسة ولكن ليس في الدين، على الرغم من أن اللغة الإنكليزية عددياً تمثل لغات الأقليات في الهند.

ومثلها اللغة العربية المرتبطة بالإسلام، فهي لم تستطيع أن تنافس اللغتين الإنجليزية والفرنسية في وظيفة اللغة الدولية، بما في ذلك مناطق شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

إن تعزيز التنوع الثقافي، والحوار بين الثقافات، والتعليم للجميع، وبناء مجتمعات المعرفة، من المواضيع المحورية في برنامج اليونسكو، لكنها محكومة بالفشل ما لم يلتزم الجميع بالعمل على تعزيز اللغات والتعدّد اللغوي، بما في ذلك اللغات المهدّدة بالاندثار. فقد أدّى اليونسكو دوراً أساسياً في إعداد سياسات وأنشطة لصالح التعدّد اللغوي وترويجها. وفي هذا الصدد، وضعت اليونسكو وثائق معيارية من جهة، ووضعت من جهة أخرى برامج ميدانية محدّدة نوعياً، كان لليونسكو إنجازات من خلال الوثائق التالية: الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي وخطة العمل لتنفيذه ((٢٠٠١). الاتفاقية بشأن حماية التراث الثقافي غير المادي ((٢٠٠٣). وهناك التوصية بشأن تعزيز التعدد اللغوي واستخدامه ((٢٠٠٣). بالإضافة إلى اتفاقية حماية تنوع أشكال التعبير الثقافي وتعزيزها ((٢٠٠٥). وقطاع الثقافة يدعم اللغات المهدّدة بخطر الاندثار واللغات بوصفها ناقلة للتراث الثقافي غير المادي. ويساند صناعة النشر باللغات الوطنية وكذلك الترجمة. ولمواجهة الأخطار التي تهدّد التنوع اللغوي، قامت أمانة اليونسكو في عام (٢٠٠٥) بإعداد استراتيجية مشتركة بين القطاعات، تستند إلى مبدأ التفاعل الحيوي بين التنمية والثقافة من جهة، ومن جهة أخرى إلى فكرة أن اللغات تشكّل بعداً أساسياً للوجود، يقع في النقطة المركزية لجميع التفاعلات مع البيئة الاجتماعية والطبيعية. وترمي هذه الاستراتيجية إلى تعزيز الدور الجامع بين القطاعات الذي تضطلع به اليونسكو في الترويج لمسألة اللغات والتوعية بها، من أجل انتزاع الاعتراف (على المستوى الوطني والدولي) بأهمية اللغات وتنوعها والتعدّد اللغوي في الأنظمة التعليمية والإدارية والقضائية، وفي أشكال التعبير والممارسة الثقافية، وفي وسائل الإعلام، وفي المبادلات السياسية والعلمية والتجارية والسياحية.

المعايير الوظيفية:

لا تقاس قوة اللغات وهيمنتها كمياً وعددياً فحسب، بل أن ما يسهم في أن تصبح لغة ما عالمية هو شبكة كاملة من المعايير الوظيفية أيضاً، يتبين ذلك من خلال دراسة مدى درجة انتشار اللغة بين الناس، و مدى استعمالها في البلدان الأخرى، وفي القطاعات المختلفة، التعليمية والإعلامية والدولية وغيرها.

من اللغات التي لعبت في الماضي دور لغة الدبلوماسية تُذكر اللغتان العربية والألمانية. وفي العصر الحديث أصبحت اللغة الإنكليزية تملك أكبر طاقات التواصل فيما يتعلق بالمهام الرسمية داخل المنظمات الدولية.

تتوزع المكانة الرسمية للغة ما في منظمة دولية على مهنتين رئيسيتين، في المراسلات التحريرية أو استخدامها كلغة شفاهية، ثم إنّ جميع اللغات العالمية التي تستخدم حالياً كلغات رسمية في المنطقة الدولية (أو سبق استخدامها) تستعمل أيضاً كوسائل لصياغة الاتفاقات الدولية.

إن اللغات التي تفتقر إلى قوة سياسية واقتصادية أو ثقافية تميل إلى أن تكون مدرجة في قائمة لغات الأقليات، على مستوى الدولة أو الوطنية.

إن اللغتين الهندية والبنغالية تملكان مكانة رسمية في بلادهما، لكنهما لا تملكان إشعاع يتعدى حدود الدولتين، ولا تؤدي الهندية ولا البنغالية أي دور يستحق الذكر في التجارة الدولية، ولا أهمية لهما بوصفهما لغتين عالميتين في مجال التعليم والعلوم، وليستا لغتين رسميتين أو لغتي عمل في المنظمات الدولية. ومثل ذلك الإندونيسية، فعلى الرغم من كثرة عدد متكلميها ومكانتها كلغة رسمية، إلا أنها لا تملك أي وظائف اتصالية على الصعيد الدولي.

بالمقابل يلاحظ أن اللغة الإنجليزية في الهند على الرغم من أنها عددياً تمثل لغة الأقليات، إلا أنها لا يمكن أن تسمى بلغة الأقلية لأنها تحمل النقل الوظيفي في القطاع العام في مجالات (التعليم، والأعمال التجارية، والاتصالات الدولية، والدين، الخ). في المقابل، هناك الكشميرية، التي تعدّ لغة الأغلبية في ولاية جامو وكشمير، إلا أنها لا تحمل النقل الوظيفي في المجال العام للمجتمع. إنّ تناقص التحميل الوظيفي يؤدي إلى استنزاف اللغة.

يقوم تعزيز التعدد اللغوي على تشجيع السياسات اللغوية وتطويرها، التي تمكّن جماعة لغوية غير سائدة من استعمال لغتها الأولى في مختلف المجالات. ويقضي تعزيز التعدد اللغوي بأن يتمكن الذين يولدون في جماعة ناطقة بإحدى اللغات السائدة على المستوى الوطني، من تعلّم لغة وطنية أخرى ولغة دولية أو لغتين.

من ذلك في دولة أوروبية هي مالطا، لها نظام إندوغلوسي- إكسوغولسي، تستخدم اللغة الملطية المحلية (ذات الأصل العربي) لغة رسمية في جميع المعاملات الرسمية الداخلية، في حين أن الإنكليزية، وهي اللغة الكولونيلية السابقة في الجزيرة الأرخيلية تقوم بدور اللغة الإكسوغولسية، أي في علاقات مالطا الرسمية الخارجية مع الدول الأخرى.

تعتمد السياسة اللغوية - في إضفاء الشرعية على دستورية اللغات - العوامل الرئيسية المختلفة، الاجتماعية والديموغرافية والنفسية والثقافية والدينية والتاريخية والاقتصادية والسياسية، كما أن هذه العوامل تؤثر على تحفيز التخطيط اللغوي ومعالجته.

في ختام هذه الدراسة يمكن تقديم بعض التوصيات المتواضعة، بما يتعلق بالدساتير عموماً، وبال دستور السوري خصوصاً، تتلخص بالنقاط التالية :

- يمكن شرعنة اللغات الرئيسية في دستور البلد، مع مراعاة ميزات معايير شرعنة اللغة بحسب أهميتها التاريخية والثقافية، ونسبة انتشارها، ومدى وظيفتها واستعمالها، وعليه يمكن توطينها في إدارات الدولة ومرافقها الحكومية المختلفة، وفي التعليم والإعلام.

- وجوب احترام المواد الدستورية والنصوص التشريعية التي تقرّ برسمية اللغات، والجدية في اتخاذ القرارات، وفي تطبيقها وتنفيذها.

- الاهتمام بتنمية اللغة الرسمية وتطويرها، والعمل على ترويجها في التعليم والإعلام بمختلف أشكاله .

وعليه ينبغي الحفاظ على اللغات الأصلية في سوريا، من مثل اللغتين الكردية والسريانية، مهما كانت تشكل نسبة ضئيلة (من حيث العدد)، لأن مثل هذه اللغات تمثل جزءاً من إرث البشرية عموماً، ومن تاريخ بلدانها خصوصاً، ولأنها تحمل جوانب من فكر أمة وثقافتها.

إن مثل هذه الخطوات تسهم في تقوية المشاعر الوطنية، وفي تعزيز التماسك الاجتماعي، وينوع في الأنشطة الاقتصادية التقليدية، وفي إغناء التنوع الثقافي للبلد، ويقوّي من مشاعر الغبن والظلم التي تضعف من المشاعر الوطنية، وتعمّق من مشاعر الاغتراب في الوطن. ولا بد من اعتماد سياسة لغوية تخلق المساواة بين الناس بما يتعلق بالجوانب الثقافية والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وخلق الاحترام بين الناس وجعلهم على قدم المساواة في الحقوق، من أجل تحقيق التوازن بين المواطنين في الاعتراف بلغاتهم.

المراجع:

المراجع العربية :

- كولماس، فلوريان، دليل السوسiolسانيات، تر: خالد الأشهب، وماجدولين النهيبي، ص ٩٣٩-٩٤٠
- الصيقي، هدى، علاقة السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي، ص ١٢٢
- هارمان، هارالد. تاريخ اللغات ومستقبلها، تر: سامي شمعون، مراجعة محمد حرب فرزات، ص ٩٦-٩٨
- كالفى ، لويس جان. السياسات اللغوية، تر: محمد يحياتن، ص ٥٠-٥١.

المراجع الأجنبية :

- PATTEN, ALAN .POLITICAL THEORY AND LANGUAGE POLICY, McGill University
- -Guus Extra and Kutlay Yağınur . Language Rich Europe, British Council , TRENDS IN POLICIES AND PRACTICES FOR MULTILINGUALISM IN EUROPE, Published by Cambridge University Press, on behalf of the British Council. November 2012.
- https://www.teachingenglish.org.uk/sites/teacheng/files/LRE_English_version_final_01.pdf
- -Matthias , Koenig . LANGUAGE POLICY AND LANGUAGE RIGHTS , CENTER FOR MULTILINGUAL , MULTICULTURAL RESEARCH. International Journal on Multicultural Societies. 2002, vol. 4, no.2, pp. 148-149. UNESCO. ISSN 1817-4574. www.unesco.org/shs/ijms/vol4/issue2/ed
- Pandharipande, Rajeshwari V. Minority Matters: Issues in Minority Languages in India
- University of Illinois Department of Linguistics Urbana-Champaign, Illinois USA.
<http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.529.4122&rep=rep1&type=pdf>.

اللغة الكردية وواقعها خلال التحولات التاريخية والاجتماعية

زانكو ياري

ترجمة: مركز الفرات للدراسات

مقدمة:

يؤكد الكاتب والباحث البريطاني العقيد إدغار أوبالنس (Edgar O. Balance,) في كتاب الثورة الكردية (Kurdish Revolt: 1961-1970) أنّ ما يميّز الكرد عن باقي الشعوب الأخرى هو لغتهم وثقافتهم ولباسهم.

تعتبر اللغة بحدّ ذاتها عاملاً للتكامل؛ فكلّ شعبٍ يُعرفُ بلغته ويبقى خالداً من خلالها، واللغة الكردية لغةٌ عذبةٌ وأصيلة، وتُصنّف من اللغات الإيرانية. ووفق كثيرٍ من التعريفات النظرية لعلم الاجتماع فإنّه ثمة مسائل مشتركة بين الكرد والفرس، مثل القومية، والأساطير، والسلف المشترك، والحكومات التاريخية وتشابه الجذور اللغوية الكردية الفارسية، والعادات والتقاليد، والذاكرة المشتركة، والعناصر الثقافية وما إلى ذلك. وحتى وقتٍ قريب كانت أقسام الدراسات الكردية في مراكز الأبحاث والمراكز الثقافية الغربية تُصنّف ضمن الدراسات الإيرانية.

في الحقيقة ثمة علاقة علمية بين الدراسات الكردية والدراسات الإيرانية، غير أنّ اللغة الكردية مرّت بأزمةٍ عصبية، وسيكشف الواقع القاسي لهذه اللغة اليوم عن العقبات التي ضيّقت على مجالات الدراسات والأبحاث المتعلقة بها.

للأسف كُتبت أعمال قليلة عن اللغة الكردية، ولا سيّما علاقتها التاريخية بلغات شعوب زاغروس التي تنحدر منها هذه اللغة، ومُعظم الأعمال القديمة عن اللغة الكردية وقواعدها كتبها المستشرقون وغير الناطقين باللغة الكردية، ويعود ذلك لأسبابٍ وعقباتٍ كثيرةٍ من ضمنها أسباب سياسية واجتماعية وغيرها.

تتركز غالبية الأبحاث المتبقية عن اللغة الكردية على قواعد اللغة، والظاهر أنّ أول كتاب لقواعد اللغة الكردية يحمل عنوان (*Grammatica e Vocabolario della Lingua Kurda*)، نشره في روما باللغة الإيطالية عام (١٧٨٧م)، أحد القساوسة من

دعاة المذهب الكاثوليكي، ويُدعى موريتزيو غارتزوني (P. Maurizio 1804) Garzoni 1734- والذي كان أمضى ثمانية عشر عاماً من عمره في منطقة العمادية المهجورة في العراق. ويطلق عليه الباحث اللغوي الروسي نيكيتين (Basil Nikitine, 1960-1987) لقب "أبا الدراسات الكردية".

أعقبه آخرون ممن كتبوا عام (١٨٢٦-١٨٢٧م) قواعد نحوية بسيطة لهجة الكردية في السليمانية مثل (ج. غيورنلي)، وكذلك خودسكوي (General Khosko) الذي كتب هو الآخر كتاباً عن قواعد اللغة بالإضافة إلى مقالاتٍ أخرى في هذا الصدد.

هناك المستشرق الروسي جابا (Alexandre Jaba, 1801-1894) الذي كان قنصلاً لروسية في مدينتي إزمير وأضروم خلال الحقبة العثمانية، حيث لعب دوراً هاماً في تطوير اللغة الكردية، إذ دعا مجموعة من المثقفين الكُرد لمساعدته في تدوين مختاراتٍ من الشعر الكلاسيكي لمجموعة من الشعراء الكُرد. وكان من ضمن الأنشطة الأخرى لـ "جابا"، كتابة قاموسٍ للغة الكردية والفرنسية، بالإضافة إلى قاموسٍ كبيرٍ ثلاثي اللغة (الكردية والفرنسية والروسية). في غضون ذلك عام (١٨٥٦م) نُشر الإنجيل باللهجة الكرمانجية في مدينة إسطنبول.

المستشرق البريطاني سوان (Major Ely Bannister Soane, 1881-1923) الذي أوفد، بعد الحرب العالمية الأولى إلى مدينة السليمانية (مركز القومية الكردية)، لعب دوراً هاماً في أبحاث اللغة الكردية، فقد كتب عام (١٩١٣م) قواعد اللغة الكردية باللغة الإنكليزية. وجاء بعد هؤلاء أساتذة وباحثون لغويون بارزون على مستوى العالم، كتبوا ونشروا أيضاً مقالاتٍ وكتباً عن قواعد اللغة الكردية، ولا يسعنا ذكر جميع أعمالهم هنا بطبيعة الحال.

إنّ تاريخ الكُرد بعد الإسلام هو أكثر وضوحاً في ضوء مؤلفات المؤرخين المتضامنين مع هذا التاريخ، على الرّغم من أنّه لم يُكتب بشكل مستمرٍّ ومتواصلٍ في تلك المرحلة.

يُعتبر كتاب شرفنامه (Sharafnama) أول كتابٍ عن الكُرد وتاريخ كردستان، نُشر باللغة الفارسية المتداولة، بعد أن تمّ عرضه على السلطان العثماني آنذاك. مؤلف هذا الكتاب القيّم هو شرف خان بن شمس الدين البديسي، وهو من كُرد إيران، وكان رجل دولة ومؤرخاً بارزاً في القرن العاشر ومطلع القرن الحادي عشر الهجري.

أنهى البديسي كتابه سنة ١٠٠٥ هـ (١٥٩٧م)، وهو أول من أشار إلى اللهجات الكردية وصنّفها بشكلٍ علمي.

تطوّر الأبجدية الكردية وأسلوب الكتابة

إنّ كتابة الكرد بأبجدياتٍ متعددة أدّى إلى انعدام التبادل اللغوي فيما بينهم، كما أنّ عدم وجود خطّ واحد وأبجدية واحدة مترابطة، تسبب بمأساة أخرى للشعب الكردي أدت إلى عدم وجود تضامنٍ كافٍ فيما بينهم؛ إذ تُكتب اللغة الكردية بثلاثة خطوط وهي الآرامية (العربية)، واللاتينية (Roman)، وإلى حدّ ما الروسية (Cyrlic).

مرّ الخطّ الكردي منذ البداية وحتى يومنا هذا بثلاثة أساليب وفترات زمنية؛ ففي المرحلة الأولى، والتي سبقت ميلاد المسيح بعدة قرون، وتحديدًا من عام ٣٣١ ق.م وحتى عام ١٧ هـ؛ أي حتى وصول الإسلام إلى مناطق كردستان، كتب الكرد بالخطّ المسماري عند ظهوره. ويشير العلامة العربي أبو بكر أحمد بن علي الكزداني في كتابه "شوق المُستهم في معرفة رموز الأقلام"، إلى هذا الأسلوب في الكتابة من قبل الكرد. أمّا الفترة الثانية فتتمدّ من العام السابع عشر إلى القرن الثالث عشر للهجرة، والفترة الثالثة من القرن الثالث عشر وحتى الوقت المعاصر.

ثمّة صحفيون وكتّابٌ أمثال حسين سيّد عبد اللطيف موكرياني الملقّب بـ "حزني" و عبد الرحمن موكرياني الملقّب بـ "كّيو" - وهما ناشطان في المجال الثقافي والأدبي أيضاً- بذلوا جهوداً لإثبات أنّ اللغة الكردية القديمة كانت ذات أبجدية خاصة. وكان الخطّ الكردي في العراق وإيران منذ القدم إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، يعتمد على الأبجدية العربية-الفارسية مع بعض التحوّلات والتعديلات.

في أعقاب قرار الدولة التركية تغيير الأبجدية العربية إلى اللاتينية عام (١٩٢٨م) استخدم بعض المثقفين الكرد، لأسبابٍ عمليةٍ وواقعية، الحروف اللاتينية في الطباعة، وأصبح استخدام هذه الأبجدية شائعاً فيما بعدها.

لا شكّ إنّ استخدام الأبجدية اللاتينية في اللغة الكردية ابتُكر للمرّة الأولى من قبل مير جلادت بدرخان (١٨٩٣-١٩٥١م)؛ حيث استخدم هذه الأبجدية في كتابة النصوص الكردية، ولفت إلى فوائد هذا الخطّ، وذلك خلال إقامته في العراق عام (١٩١٩م) وذلك بتأثير من ضابط إنكليزي يدعى نويل (Major Noel). وانتهت مساعي جلادت

باعتقاله من قبل السلطات التركية. كما أنّ الطبقات الأولى للنصوص الكردية لم تُطبع في المدن الكردية، وإنما تمّ ذلك في مدن المنفى التي لجأ إليها المثقفون الكرد.

بعد إطلاق سراحه، وخلال إقامته في سورية، نجح جلادت علي بدرخان في نشر مجلة "هاوار" (أول مجلة كردية في دمشق) عام (١٩٣٢م) بالحروف اللاتينية لأول مرة، ومنذ ذلك الحين اقتدى بخطه كُرد تركيا وسوريا، وازدهرت كتابة الأعمال الأدبية - وكذلك إعادة الكتابة بالأبجدية اللاتينية - باللهجة الكرمانجية (Kurmanji) على يد كُرد تركيا في عام (١٩٩٠م).

في وقتنا الراهن، يسعى أولئك الذين يعملون على إحداث مجموعة من التحولات والتغييرات في مجال اللغة، إلى خلق مستقبل أفضل للغة الكردية، ويتعلّق أحد جوانب هذه القضية بالاتصالات الالكترونية والسجلات، والأنشطة المتعلقة بالكمبيوتر، ونظامٍ خطّي يتبع للترميز المنظم عالمياً وفق معايير المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO). ويُظهر تاريخ اللغة الكردية أنّه لم يتمّ اقتراح أو مطابقة أيّ رمز من رموز الكتابة الكردية المتبقية، التي يستخدمها الكُرد اليوم، من قبل أيّة دولة.

في وقتنا الراهن أيضاً، ونظراً للتطور السريع للاتصالات والتكنولوجيا، تمّ تطوير بعض برامج الكمبيوتر، لإنشاء رموز كتابية عالمية محدّدة، ولهذا السبب ينبغي أن يتمّ تحسين وتصويب اللغة الكردية، بحيث تكون في متناول يد جميع مستخدميها، وأن تكون هذه اللغة ذات تصميم ناجح، وأن تُبذل جهودٌ أكبر في سبيل دمج الأبجدية الكردية، ليهيئ هذا الخطّ جميع سكان المناطق الكردية كمجتمعٍ منسجمٍ مع تجربة وجوده وتراثه.

إنّ نظام الخط والكتابة الموحد بإمكانه تأمين سهولة الوصول إلى المنشورات والمعلومات عبر الإنترنت، والبريد الإلكتروني، فضلاً عن إمكانية إنشاء معجم لغوي رصين، والتدقيق الإملائي، وتخطيط لوحة المفاتيح على نحوٍ جيّد، وباستخدام معالجات النصوص وأكثر الأنظمة استخداماً.

وضع اللغة الكردية في المناطق الكردية

إنّ انتماء اللغتين الكردية والفارسية إلى عائلة واحدة، يجعلهما على علاقةٍ أقوى من علاقتهما بباقي اللغات المجاورة. وقد سارع الفرس إلى إحياء لغتهم وبدأوا بالكتابة قبل الكُرد، نظراً لظروفهم الاجتماعية والسياسية الأفضل، مقارنةً مع الكُرد. ومن المعلوم أنّ

كتاب "شاهنامه أبو منصور" (٣٤٦ هـ) المفقود، والذي لم يبق منه سوى مقمّمته، إن لم يكن الكتاب الوحيد، فهو أقدم كتابٍ كُتِبَ باللغة الفارسية، وبقي في مأمنٍ من الاندثار.

على الرغم من أنّ الحضارة الكرديّة، عبر تاريخها، كانت سبّاقة، قبل الحضارات الأخرى، إلى تأسيس الدولة وأساليب الزراعة، لكن وللأسف فإنّ الكتب والنصوص الكرديّة القديمة فُقدت قبل عدّة قرون لأسبابٍ معيّنة؛ فكان كلّ قومٍ من الأقوام القريبة من الحضارة الكرديّة، وبشهادة التاريخ، يسعى بتأنٍّ إلى القضاء على اللغة الكرديّة. وفي هذا السياق، وبعد تدمير الإمبراطوريّة الميديّة، ووصول الأقوام الأخرى إلى سدّة الحكم، كان أول ما قاموا به هو حرق الكتب التاريخيّة والدينيّة، والاستيلاء على كلّ ما يفيدهم، والاعتماد عليه في تأسيس حضارتهم وحكوماتهم. كان موطن الكرد تحت حكمهم، فسعوا، لأهدافٍ وأسبابٍ مختلفة، إلى التقليل من شأن لغة وثقافة شعوب تلك المناطق.

ومع مرور الزمن، وانهارت الإمبراطوريّة الساسانيّة، ونشر الديانات الأخرى، وبدء الحروب والدمار في المناطق الكرديّة، وُضِعَت اللغة الكرديّة أمام هُوّةٍ جديدة. وبكلّ الأحوال لم تكن المناطق الكرديّة في منأى عن الحروب وعمليات النهب والدمار.

دخل المجتمع الكردي المتشظي إلى القرن التاسع عشر تحت سيطرة العقليّة القبليّة المترافقة بديناميكية داخلية خفيّة ومشتتة، وبعد تقسيم المناطق الكرديّة نتيجة الحرب العالميّة الأولى، أصبحت اللغة الكرديّة في مواجهة حالة جديدة من الاستغلال. وتعرّض الآلاف من الشعب الكردي للقتل، أو قُضِي عليهم نتيجة المجاعة والإبادة الجماعيّة، خلال هذه الحرب.

في حقيقة الأمر لم يتمّ الاعتراف رسمياً يوماً ما بالكرد كأمة، وكانت تُطلق عليهم تسميات مختلفة في موطنهم الأصلي، من قبيل: العرق، القبيلة، الأقلية، وأحياناً أتراك الجبال، والضيوف، وما إلى ذلك من تسميات. لكن كان الأجدر بهؤلاء الحكام والمفكرين أنفسهم أن يدركوا حقيقة أنّ الكرد أيضاً كانوا شركاءهم في بناء حضارتهم قبل الإسلام وبعده؛ ففي القرن السابع الميلادي شارك الكرد المسلمين في تأسيس السلالات الحاكمة العربيّة والإيرانيّة والتركيّة؛ إذ أنّ الدور الباهر للأدباء والباحثين والفنانين الكرد في إغناء الثقافة الإيرانيّة والعربيّة، ومساهماتهم في تعزيز الإسلام كان أمراً مثيراً للاهتمام.

كان الكُرد رُوّاداً في مختلف المجالات المعرفية العربية العلمية والأدبية واللغوية وفي مجال القواعد والنقد الأدبي؛ فعلى سبيل المثال أول من أسس قواعد اللغة العربية هو ابن الحاجب، وأول ناقدٍ في اللغة العربية هو أبو القاسم آبادي، كما أنّ كثيرين من الشعراء الكبار والرّواد من أمثال البيهوشلي، وعباس محمود العقاد، وأحمد أمين وأحمد شوقي، والرصافي، والزهاوي، كانوا كُرداً. كما أنّ ابن الأثير المؤرخ وكاتب السيرة الكرديّ؛ و ابن خلكان وأبو الفداء (المؤرّخ والجغرافيّ الكرديّ) ألفوا كتباً كثيرةً باللغة العربية. والأهمّ من كلّ ذلك هو أنّه لولا الكُرد، لما كان للعرب كلّ هذه الدّول، ولما كان الإسلام منتشراً كما هو عليه الآن، ولما انتصروا على الصليبيّين، لولا امتلاكهم قائداً كردياً قوياً مثل صلاح الدين الأيوبي (١١٣٦-١١٩٣م.) الذي سجّل نصراً تاريخياً للإسلام وللغة والثقافة والتقاليد العربية في العالم العربيّ. وفي الحرب بين الصفويين والعثمانيين آزر الكُرد جميع الإيرانيين في إيران، كما أنّه لولا وجود الكُرد لما كان بوسع الأتراك تأسيس الجمهورية التركية، وأن يصبحوا قوّة متفوّقةً في الشرق.

إذا كانت الحضارة العربية والإسلامية قائمة على أربع دعائم أساسية، فإنّ الكُرد، بدون أدنى شكّ، هم إحدى هذه الدعائم، كما أنّ العالم المسلم "حجّة الإسلام الإمام محمد الغزالي" المولود في مدينة طوس سنة ٤٥٠ هـ حدّد أربع جماعاتٍ كـ "أركان راسخةٍ للإسلام"، وثالث هذه الجماعات هم الكُرد. و على الرغم من كل هذا، يبدو أنّ هؤلاء قد نسوا جميع هذه الأفضال، بل أنهم لا يعترفون بكلمة الكُرد بشكلٍ رسميّ، ولا يُقرّون بمشروعية الحقوق الكردية.

إنّ الحديث عن المظالم والصعوبات التي عانى منها الشعب الكردي هو حديثٌ طويل، ولا يسعنا التطرّق إليها جميعاً في هذا البحث، وكانت هذه إشارة إليها وحسب.

على مرّ القرون، برزت دائماً نخبةً مثقفةً من الكُرد تعبّر عن أفكارها باللغة السائدة، ولذلك كتب كثيرون من المثقفين الكُرد باللغة العربية والفارسية والتركية، ويمكن ملاحظة ذلك في كتب المؤرخ وكاتب السيرة الكردي ابن الأثير الذي عاش في القرن الثالث عشر، وكان يكتب باللغة العربية، كما أنّ إدريس البدليسي المسؤول الرفيع في الدولة العثمانية، الذي كان كرديّ الأصل، ألف كتاب "هشت بهشت" (الفراديس الثماني) باللغة الفارسية عام (١٥٠١ م)، ويُعتبر هذا الكتاب أول كتابٍ تاريخيٍّ يتحدّث عن ثمانية ملوكٍ عثمانيين. ويلقي الباحث البارز والكاتب الكردي المعاصر الأستاذ سيّد عبد الحميد

حيرت سجّادي المولود سنة ١٩٢٩م، في كتابه "الشعراء الكرّدي في اللغة الفارسية"، الضوء على أكثر من ١٢٥٠ شاعراً كردياً، في مؤلفه البالغ عدد صفحاته تسعمائة صفحة.

إنّ الحقيقة القائلة بأنّ الكرّدي لم يبذلوا جهوداً كبيرةً منذ قرون، في سبيل تأسيس دولتهم أو نشر وتطوير اللغة الكرّدية، تُلفت انتباهنا إلى وجود أيدي أجنبية وراء ذلك.

يذكر المؤرّخ الألباني والناشط في مجال الأدب العثماني، شمس الدين سامي (١٨٥٠ - ١٩٠٤م) في كتابه "قاموس العالم" أنّه: "كان كلّ طلاب الكرّدي المتخرّجين، يكتبون مواضيعهم باللغتين العربية والفارسية، في حين أنّهم كانوا يجهلون لغتهم".

إنّ المسألة المثيرة للاهتمام هي أنّه داخل الإمارات الكرّدية التي كانت تُدار من قبل العشائر الكرّدية، كالإمارة الحسنية (٩٥٩ - ١٠١٥م) والدوستكية (٩٩٠ - ١٠٩٦م)، على سبيل المثال لا الحصر، على الرغم من أن اللغة الكرّدية لم تكن لغة الكتابة الرسمية، إلا أنّها بقيت اللغة المتداولة لدى الشعب الكرّدي، والوسيلة الرئيسية للتواصل فيما بينهم وبين حكّامهم.

كان لهذا النسيان وفقدان الارتباط مع اللغة الكرّدية عواقب سلبية على الأكراد، وما يزال تأثيرها ملحوظاً إلى يومنا هذا. وأكثر ما تتجلّى هذه المسألة في كتب الأدباء الكبار.

أخيراً، من الواضح تماماً ولأسباب كثيرة جداً، يمكننا القول إنّ معظم الطلاب المتخرّجين والمتقّين الكرّدي الأوائل، للأسف، وضعوا رصيدهم الثقافي والفكري في خدمة الشعوب الأخرى.

على الرغم من انتشار الثقافة والأدب العربي في أجزاء واسعة من كردستان، كما هي الحال في المناطق الأخرى من الشرق الأوسط، وبُعد الشعوب الناطقة بالفارسية، جغرافياً عن العرب، إلا أنّ تأثير اللغة العربية على الفارسية جليّ للغاية، وتُعتبر الكلمات العربية هي الأكثر شيوعاً في اللغة الفارسية، مقارنةً مع اللغة الكرّدية؛ في حين أنّ اللغة الكرّدية استطاعت أن تحمي نفسها، على مرّ التاريخ، من تدقّق الكلمات الدخيلة للغات المجاورة، ومن الغزوات الثقافية الأجنبية، وذلك لأسباب مختلفة من بينها البيئة الجبلية للكرّدي. وفي وقتنا الراهن، ونظراً لمجموعة من الخصوصيات الصوتية

والقواعدية الموجودة في اللغة الكردية، تُعتبر الكردية لغةً مستقلةً، وتخضع للدراسات والأبحاث العلمية الكاملة.

كان الكرد تحت حكم امبراطوريات وحكام مختلفين مدةً خمس قرون، وكان لكلّ امبراطوريةٍ خصائصها القومية والدينية والسياسية والثقافية، ونتيجةً لذلك لم يكن للكرد دولة عند ظهور فكرة القومية. ومن وجهة نظر علم اللغات فإنّ المجتمعات المختلفة تعيش ظروفًا مختلفة، وبالتالي سوف يكون الأدب والخطاب مختلفين.

كان وضع اللغة الكردية في عهد الاتحاد السوفييتي جيّدًا إلى حدّ ما، ففي فترة حكم لينين وحتى نهاية العقد الثالث من القرن العشرين، كانت المناطق الكردية تتمتع بحكم ذاتي، وكانت تُعرف بـ "كردستان الحمراء"، ولكنّ فرصتها في البقاء تلاشت، وتمّ ضمّها إلى أذربيجان.

اضطهد نظام ستالين ومؤيديه الكرد، حتّى غدا التحدّث باللغة الكردية، وتداول كلمة "الكرد" أمرًا محظورًا. وقام الكرد الذين هاجروا إلى جمهورية القوقاز، طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بخطواتٍ هامةٍ في تطوير الأدب الكردي في الاتحاد السوفييتي سابقاً، وكان من ضمن أنشطتهم الثقافية نشر صحيفة كردية عام (١٩٢٨م) وما تزال تُطبع إلى يومنا هذا، بالإضافة إلى بثّ برنامج باللغة الكردية منذ عام (١٩٥٥م)، وتأسيس جمعية اللغة والأدب الكردي عام (١٩٣٦م).

لم يحصل كرد روسيا على حكم ذاتي، لكنّ لغتهم معترف بها بشكلٍ رسميٍّ، ونظراً لذلك فإنّهم يحظون بدعمٍ حكوميٍّ، ولديهم مدارس ومطبوعاتٍ ودور نشر خاصة بهم، كما أنّ مجموعةً من النخب الكردية نشأت وترعرعت هناك. إنّ الجهود الحثيثة في سبيل إعادة اللغة الكردية إلى أصالتها، من خلال تنقيتها من المفردات والتراكيب الدخيلة من اللغات السائدة، أدّت إلى جعل كتاب تلك الفترة أكثر فعاليةً وديناميكيةً.

أسّس نحو اثنا عشر مثقفاً كردياً في باريس (وكانوا أفراداً نشيطين ويتمتعون بروح التضامن) في شهر شباط/ فبراير من العام ١٩٨٣م، أوّل مؤسسة علمية كردية في الغرب، وبعد مرور ستّة أعوام، التحق أكثر من ثلاثمائة مثقفٍ كرديٍّ من المقيمين في مختلف الدول الأوروبية، وفي أمريكا وأستراليا، للمساهمة في مساعدة هذه المؤسسة، وإنجاز أنشطتها، بغية الحفاظ على اللغة الكردية وإعادة إحيائها.

منذ أوائل الثلاثينات وحتى مطلع التسعينات، مُنع التحدث باللهجة الكرمانجية الشمالية واستخدامها في تركيا. وتغيّر وضع الكُرد بشكلٍ كاملٍ وجذريٍّ مع بداية الحرب العالمية الأولى. وفي حقيقة الأمر دافع كُرد تركيا والعراق أيضاً، في البداية عن حركة كمال أتاتورك، ولعبوا دوراً رئيسياً في الكفاح ضدّ القوى الإمبريالية (Imperialism)، وبعد الانتصار العسكري لمصطفى كمال على اليونان، وتوقيع معاهدة لوزان الجديدة، صار قسمٌ واسعٌ من كردستان تركيا (جنوب شرق وشرق تركيا) تحت سلطة الدولة التركية، وضمنت هذه الاتفاقية استخدام اللغات الأخرى غير التركية، ولكن بعد مضيّ أشهرٍ انتهك مصطفى كمال هذه المادّة من تلك المعاهدة، وذلك تحت مسمّى وحدة البلاد، وكجزءٍ من السياسة التركياتية، وقام بمنع التدريس والتحدث باللغة الكردية، ما أدّى إلى قيام الشعب الكردي بثوراتٍ عديدةٍ جرّاء هذه السياسية.

نفى أتاتورك معظم المثقفين الكُرد، ونُعت الكُردُ بأترك الجبال (القاطنين منطقة الأقليات في أنطاليا الشرقية)، وفي عام (١٩٣٢م) حُظرت العادات والتقاليد الكردية، وكذلك الزي الكردي، والتجمّعات بمختلف أشكالها، والأغنيات والدبكات الكردية. ويقول (مارتن فان برونسن) في هذا الصدد: "على مرّ التاريخ التركي المعاصر، دائماً كانت كلمة "الكُرد" بمثابة جريمة ضد القانون التركي".

بعد الحرب العالمية الثانية، وفي الفترة الممتدة ما بين (١٩٥١م) و(١٩٧١م)، حاول النظام التركي أن يُظهر بعض ملامح الديمقراطية البرجوازية (Bourgeoisie)، فسُمح من جديد بالاستخدام الشفاهي للغة الكردية في كردستان تركية، وتشكّل على إثر ذلك، بعد مضيّ أعوامٍ، طبقة جديدة من المثقفين الكُرد، لكنّ الانقلابيين العسكريين في عامي ١٩٧١م و ١٩٨٠م استأنفا من جديد سياسة القمع والنفي الجماعي ضدّ الكُرد.

بعد تأسيس الدولة التركية القمعية الجديدة في عام (١٩٢٣م) انتقل مركز ثقافة الكُرد من إسطنبول إلى جنوب كردستان، الذي صار جزءاً من العراق. وفي أعقاب تأسيس مملكة العراق، ضَمّن قانون اللغة المحلية عام ١٩٣١م. بعض الحقوق الثقافية لشعب جنوب كردستان الملحق بالعراق، لكن لم يتم تنفيذ هذا القانون بالشكل الكامل، ومع ذلك لم تتوقف مساعي الكُرد لتطوير اللغة الكردية، وكان أول عملٍ قاموا به هو تعديل الأبجدية العربية- الفارسية المتداولة وتنقيحها، لإنشاء نظام أبجدي لفظي حديث للغة الكردية، بإمكانه التعبير عن جميع أصوات اللغة الكردية وكتابتها. ولإتمام هذا الأمر، كان لا بدّ

من إضافة إشارات واستنادات لغوية خاصة، لكتابة الأصوات الخاصة في اللغة الكردية، والتي لا وجود لها في اللغة العربية. وكان العقيد توفيق وهبي، الباحث اللغوي، والمسؤول في الجيش، من رواد هذه الحركة؛ إلا أن القوانين ذات الطابع القومي العربي في وزارة الثقافة العراقية وقفت حائلاً أمام جهوده العلمية الكبيرة، فتمّ حظر نشاطه، بسبب الزعم بعدم وجود "علامات أجنبية" أو حروف كردية يمكنها أن تحلّ محلّ "الحروف العربية المقدّسة التي كُتبت بها القرآن".

كان من بين جهود العقيد وهبي أيضاً إعداد الأبجدية اللاتينية لكتابة اللغة الكردية، التي كانت تستند لغوياً إلى اللغة الإنكليزية، غير أن الدولة العراقية كانت تروج لمواضيع دينية إسلامية في العراق المسلم، كحظر تداول الأبجدية "المسيحية الأوربية" على سبيل المثال.

كانت حروف الأبجدية اللاتينية التي أعدها وهبي، تعاني من مشكلاتٍ عدّة، كما كانت هي الحال مع الحروف اللاتينية لجلادت (الذي كانت أبجديته تركز بشكلٍ أقلّ على استخدام علوم اللغة الإنكليزية، وتستند إلى الأبجدية الفرنسية والتركية). وبطبيعة الحال لو أنّ هذين الباحثين عملاً معاً في هذا المجال، لكان من المحتمل أن يكون للشعب الكردي أبجديةً لاتينيةً أفضل مما هي عليه الآن.

عند انهيار الدولة العثمانية، ونشوء دول جديدة، كان القسم الجنوبي من كردستان، الذي صار جزءاً من العراق فيما بعد، واقعاً تحت سيطرة الإنكليز، ولا يُمكننا إنكار دور الحُكم البريطاني في هذه المرحلة، في تحوّل اللغة الكردية، أي اللهجة السورانية، إلى لغةٍ قياسية مكتوبة في كردستان العراق.

لم يكن العراق تحت الانتداب البريطاني (١٩١٩-١٩٥٨م) يعترف إلا بالقليل من الحقوق الثقافية، لمواطنيها الكُرد، واقتصر ذلك على التعليم باللهجة السورانية في مدارس كردستان العراق، وكانت هذه السياسة ذاتها التي أرادها الإنكليز، وكان كمال أتاتورك أيضاً ينتهجها ضدّ اللهجة الكرمانجية.

في نهاية المطاف، تأسست الحكومة الفيدرالية لإقليم كردستان (حكومته هي ريمى كوردستان) ومركزها هولير، (عام ١٩٩١م) بعد معاهدة بين الحكومة العراقية آنذاك والقادة الكُرد في شمال العراق. وشهد القرن التاسع عشر تطوّر اللهجة الكرمانجية

الوسطى، وفي وقتٍ لاحقٍ صارت اللغة الكردية في العراق لغةً رسمية، وهي تعتبر لهجةً أدبية في وقتنا الراهن.

في أواخر عشرينيات القرن المنصرم، تعرّض المثقفون الكردي في تركيا الكمالية للتنكيل، ورُفضت لغتهم وثقافتهم من قِبَل الدولة، ما اضطرهم إلى اللجوء إلى المنافي، وتجمّع بعضهم حول الأمراء البدرخانيين في دمشق، من أمثال جلادت (رائد الصحافة الكردية في سورية) وأخيه كاميران (١٨٩٥-١٩٧٨م). اللذين كانا من مؤيدي حركة النهضة الثقافية الكردية. وحينها كانت سورية (أثناء الحرب العالمية الثانية) تحت الانتداب الفرنسي، واستفاد هؤلاء المثقفون البارزون - ولا سيّما عائلة بدرخان منهم- من وجود فرنسا في قمة السلطة في سورية ولبنان، حيث قاموا بنشر الصحف والمجلات، وأصبحت تلك العائلة مصدر ازدهارٍ لافتٍ للهِجة الكرمانجية.

إنّ انتشار الصحافة في أواخر القرن التاسع عشر زاد من قوة حركة الأدب القومي الكردي، والشعب الكردي على حدّ سواء، حيث شهدت الفترة الممتدة ما بين عامي (١٩٢٠م) و(١٩٤٠م) ازدهار اللغة والأدب الكرديين في سوريا ولبنان. وبعد خروج فرنسا، بدون أن تترك ضماناتٍ لحقوق الكردي، تمّ حظر نشاط المثقفين الكردي، وأُخرجت الدولة القومية السورية الكردي من قائمة المواطنين السوريين، وحرمتهم من امتلاك الهوية السورية، وخسر الكردي الحريّات النسبية التي كانوا يتمتعون بها، ما اضطرهم إلى طباعة أعمالهم الأدبية خارج البلاد، أو أن يهاجروا.

تمّ التضييق على التحدّث بالكردية الكرمانجية واستخدامها في المناطق الكردية في شمال وشمال شرقي سوريا لسنواتٍ طويلة، والآن وبعد اندلاع الأزمة السورية عام (٢٠١١م). أصبح النظام التعليمي بأكمله لكردي سوريا بالهِجة الكرمانجية.

أثرت عملية التحديث (Modernization) في الشرق الأوسط على الفضاء الثقافي وعلى الأساليب التقليدية للحياة، وأصبحت عملية بناء هويات قومية موحّدة استراتيجية رسمية للدول القومية الناشئة. وكانت رسالة التوحيد الثقافي، في حقيقة الأمر، تعني إلغاء هويّة الآخر، والاستعداد لهيمنة خطاب الثقافة الواحدة، ومعاداة النظام التعددي، وفرض هويّة اجتماعية مزيفة في إطار إيديولوجية الدولة.

في إيران كان التعليم باللغة الكردية في المناطق الكردية قضيةً مطروحة باستمرار خلال المائة عام المنصرمة، وما تزال تُطرح حتى يومنا هذا في المراكز الثقافية والمدنية والفكرية والسياسية والمجتمعية، وأثارت هذه القضية ردود أفعالٍ مختلفة. ففي أعقاب الأحداث السياسية والثقافية، أثناء الثورة الدستورية- ولا سيّما خلال فترة حكم رضا شاه- كانت اللغة الفارسية هي اللغة الرسمية في جميع أنحاء البلاد، وذلك على حساب اللغات الأخرى مثل الكردية والأذرية والبلوتشية. وكان نظام بهلوي، على عكس الأنظمة التي سبقته، يسعى إلى تأسيس نظام حديث قائم على أساس إيديولوجية القومية الإيرانية، وكان يسعى جاهداً لترسيخ فكرة الانتماء الإيراني، وحذف كل الاختلافات القومية واللغوية والثقافية وجعلها من أولوياته. وفي الواقع فإن السياسيين الناكرين لمسألة التعددية (التي يراها بعض الخبراء في القضايا الاجتماعية والسياسية، طريقاً لحلّ قضية جميع الأقوام الإيرانية) وكذلك عملية التوحيد الثقافي، التي تمثلت بحظر كل دلالة تشير إلى اللغة القومية، ودور رأسمالية الطباعة، كلهم وضعوا المؤسسات والدوائر الحكومية، مثل الجيش حديث النشأة، والنظام البيروقراطي الإداري (Bureaucratic)، والتربية والتعليم وما إلى هنالك، تحت تأثيرهم وهيمنتهم. والدليل على ذلك، حظر جميع اللغات الإيرانية باستثناء الفارسية، وفرض هيمنة مقولة "الدولة واحدة واللغة الواحدة"، التي أدت بشكلٍ تدريجيٍّ إلى تطبيق سياسة "اللغة الفارسية فقط" في النظام الإداري والتربية والتعليم، وفي كلّ الجغرافية السياسية. ويقول هارولد روبرت (Harold Robert, 1965-1991) في هذا الصدد: " في الثقافة المليئة بالإهمال تكون كلمة عرقي أكثر كلمة يلقها الغموض".

لم تحقّق خطة التوحيد الثقافي واللغوي، التي انتهجها الشاه رضا بهلوي، ومن بعده ابنه محمد رضا بهلوي، نتائجها المرجوة بسهولة، بدون أن تثير ردّات فعلٍ ومقاومة؛ فقد أدى التعامل العنيف الممنهج للحكومة مع لغات الشعوب الإيرانية واللغة الكردية منها على وجه الخصوص، بشكلٍ تدريجيٍّ إلى خلق أوضاعٍ بالغة التعقيد والحساسية. وفي وقتٍ لاحقٍ، وبالتزامن مع انهيار الجيش الملكي، كان النشطاء السياسيون والمثقفون يسعون إلى إنقاذ لغتهم من قبضة الزوال، وبتّ الحياة فيها من جديد. وكان الشعب الكردي على الدوام، وما يزال، يطالب الحكومة المركزية بالاعتراف باللغة الكردية كلغة رسمية في المناطق الكردية، وأن تصبح اللغة الرسمية للمدارس والمؤسسات في هذه المناطق.

المصادر والمراجع:

المصادر الكردية:

۱. کاکل توفیق، د. قهیس، ناسایشی نه‌ته‌وه‌یی و پلانی زمان (روانینیک)، چاپخانه‌ی ده‌زگای ناراس، کۆلیژی په‌روه‌رده، سۆران، چاپی یه‌که‌م، هه‌ولێر، ۲۰۰۷
۲. شیرکۆ، دوکتۆر به‌له‌چ. کیشه‌ی کورد، همه‌ه‌مه‌باقی کردویه به‌ کوردی، نه‌بریز، چاپخانه‌ی په‌زایی. ۱۹۹۰
۳. مه‌زه‌هر، دوکتۆر که‌مال. کوردستان له‌ سألێکانی شه‌ری جیهانی یه‌که‌مدا، کوری زانیاری کورد، چاپی به‌غدا، ۱۹۷۵
۴. یاری، زانکۆ، زمان و ویژه‌ی کوردی، رابردوو و کیشه‌کۆمه‌لایه‌تییه‌کان، وتار-زانستگای کوردستان، (زمانی کوردی له‌ رابردوودا)، خاکه‌لیوه‌ی، ۱۳۹۵

المصادر الفارسية:

۱. ارفع، حسن، گردها، یک بررسی تاریخی و سیاسی، به کوشش و ویرایش محمد رئوف مرادی، چاپ اول، نشر آنا، ۱۳۸۲
۲. بلو، ژویس. بررسی جامعه‌شناسی و تاریخی مسئله‌گرد. ترجمه پرویز امینی. چاپ اول، دانشگاه گوردستان، ۱۳۷۹
۳. مجله‌ی مطالعات گوردی، بنیاد گرد در پاریس، جلد ۱، شماره ۴، سال سوم، تابستان ۱۳۶۵، چاپ از شرکت پرینت هود. لندن.
۴. بدلیسی، امیر شرفخان. شرفنامه (تاریخ مفصل گوردستان) با مقدمه محمد عباسی، تهران: نشر حدیث چاپ سوم، ۱۳۷۰
۵. موکریانی، د. کوردستان، ۱۹۷۷، سیر تطور زبان گوردی و مجموعه زبان‌های ایرانی، چاپ اول، ۱۳۹۴ مرکز پژوهش و سنجش افکار صدا و سیما.
۶. نیکیتین، واسیلی، بی‌تا، گرد و گوردستان، ترجمه‌ی محمد قاضی، ۱۳۶۶، چاپ اول، تهران: انتشارات نیلوفر.

۷. تاریخ مشاهیر گُرد، امرا و خاندان‌ها، جلد سوم-بخش دوم، بابا مردوخ روحانی (شیوا)، انتشارات سروش (صدا و سیما)، تهران، ۱۳۸۲
- زبان گُردی از سنت شفاهی تا زبان نوشتاری، مقاله دکتر جه‌مال نه‌به‌ز، (سخنرانی همایش بین‌المللی انیستیتو گُرد پاریس و دانشگاه سوربن)، متن ارایه شده در کنفرانس بین‌المللی برلین، آلمان. ترجمه انگلیسی؛ حمزه محمدی، سال ۲۰۰۰
۸. مرادی، عزیز. تاریخ خط گُردی، مجله سروه، شماره ۱۵۶، سال ۱۳۸۷
۹. عزیزی، امین، زبان کوردی در تنگنا، ماهنامه فرهنگی-اجتماعی چیا، سال سوم، شماره ۳، ص ۵، مریوان، ۹۴/۱۰/۱۵
۱۰. احسان هوشمند، گُرد یا گُردها، مدخلی جامعه‌شناختی بر گُردشناسی؛ ۱۳۹۵ وبسایت علمی جامعه‌شناسی گُرد.

المصادر الإنكليزية:

1. Toufiq Wahby; (The Origins of the kurds and their Language), Sweden, 1982.
2. Martin Van Brainsen. *AGHS, SHAIKH and STATE*, the cociland structure of Kurdistan. London zed books ltd-1992

